

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1  
كلية الحقوق  
قسم القانون العام  
طور الماستر

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي

مطبوعة بيداغوجية سنوية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر  
تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية

إعداد الدكتور: ربيعي حسين

أستاذ محاضر قسم أ

Dr Rebiai Hocine

الموسم الجامعي 2024/2023

**مقدمة:** يفرض التغيير المستمر في العوامل البيئية المحيطة بالأفراد والمؤسسات والحكومات إلى سعي هذه الأطراف إلى التزود بأكبر قدر ممكن من المعارف، من خلال استخدام الأساليب العلمية في عملية البحث، فالحصول على المعرفة الموثقة حول مختلف القضايا التي تواجهها تساعدها في التخفيف من المشكلات التي تعاني منها أو في القضاء عليها نهائياً، والانطلاق نحو مرحلة أخرى أكثر تقدماً وكما هو متعارف عليه فإن البحث العلمي المنظم والمستند إلى قواعد منهجية سليمة وضوابط علمية متعارف عليها هو ما يضمن للأفراد والمؤسسات والحكومات المعاصرة بناء قاعدة صلبة تسمح باتخاذ قرارات مناسبة تساعدها في تحقيق أهدافها بحسب الأولوية المسطرة سابقاً.

وتشمل عملية البحث العلمي خطوات منظمة، تظهر في شكل منهجية مبنية على أسس علمية يجب احترامها و مراعاة وضمان تطبيق قواعدها من أجل الوصول إلى حل المشكلات المطروحة للنقاش.

إن البحث العلمي لا يحقق غايته المنشودة إلا إذا اجتمعت شروطه المادية والمعنوية خصوصا المنهجية ، التي تنظم عملية الفكر وتنسيق نشاطه وخطواته، فالبحث العلمي هو ما كان محكوما من بدايته إلى نهايته بمنهج علمي قويم معتبر ينتهجه الباحث بغرض الوصول إلى نتائج موثوقة مرتكزة على قواعد دقيقة ومنسجمة بعيدا عن الذاتية والعشوائية في البحث.

في عصرنا الحديث الذي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والتطور العلمي، تتصدر قضية البحث العلمي سلم الأولويات للعديد من الدول والمؤسسات التعليمية والبحثية، ويعتبر البحث العلمي جزءاً رئيسياً في تحقيق التقدم والابتكار في مختلف المجالات.

يتمحور البحث العلمي حول استكشاف وتحليل مواضيع وقضايا تهم البشرية بناءً على أسس علمية ومنهجية دقيقة، يهدف الباحثون من خلال أعمالهم إلى فهم أعمق للظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحيط بنا والتأثير عليها بشكل إيجابي.

تعمل الدول المتقدمة على دعم البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة للباحثين، حيث تولي الحكومات أهمية كبيرة لتمويل الأبحاث وتوفير البنى التحتية اللازمة لاتساع نطاق البحث وتطويره، كما أن المؤسسات التعليمية تلعب دوراً حيوياً في دعم البحث العلمي، حيث تقدم المنح الدراسية وتوفر بيئة تعليمية وبحثية مناسبة للمبتكرين والمبدعين.

تتنوع مجالات البحث العلمي بشكل واسع، فمنها الطبي والصحي، حيث يعمل الباحثون على دراسة الأمراض وابتكار علاجات فعالة لها. كما يشمل البحث العلمي مجالات التكنولوجيا، حيث يعمل الباحثون على تطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة. ولا ننسى مجالات أخرى مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يعمل الباحثون على فهم السلوك البشري وتحليل الأنماط الاجتماعية وتطوير السياسات التي تساهم في تحسين الحياة اليومية للناس.

تعتبر الجامعات والمختبرات والمراكز البحثية المهمة محط اهتمام العديد من الباحثين الطموحين الذين يسعون لأن يجدوا حلولاً مبتكرة وفريدة للمشكلات التي تواجه المجتمع، وتسهم الدراسات العلمية في تطور المجتمع، سواء من خلال تطبيق نتائجها في الحياة العملية أو من خلال نشر معرفة جديدة تزيد من ثقافة الناس وتوسع أفقهم.

ويعتبر البحث العلمي أساس تكوين الطالب في طور الماستر فهو ما يسمح له باكتساب المعارف وتحقيق المعرفة العلمية الأكاديمية بشكلها السليم في البحث العلمي من أهم الأنشطة التي يقوم بها الطالب أثناء مساره الجامعي فهي ما يكسبه الخبرة التي تميزه عن بقية أفراد المجتمع في مجال تخصصه.

وتعتبر المنهجية العلمية أحد الأسس الجوهرية في مجال الدراسات القانونية فهي ما يحكم أصل المشكلة وموضوعها، وهي ما يضمن مصداقية النتائج المتوصل إليها ولذلك نقترح ضمن هذه المطبوعة البيداغوجية طرحا علميا أكاديميا لمنهجية البحث العلمي بأسلوب واضح متناسق يسمح للطالب باكتساب المعرفة الضرورية والمناسبة في هذا المجال، من خلال محورين أساسيين أحدهما خاص بالسداسي الأول يتضمن الجانب المعرفي النظري لمنهجية البحث العلمي والمناهج المستخدمة في البحث التي تعتبر المفاتيح الرئيسية للطالب من أجل تحصيل علمي دقيق، لتحضير منهجي سليم للسنة الثانية وما يليها من مراحل تتطلب التحكم الدقيق في أسس إعداد البحوث العلمية أما الفصل الثاني فيتضمن الجوانب التقنية والفنية لإعداد البحوث العلمية وآليات إخراجها تجسيدا لما اكتسبه الطالب سابقا.

### -المحور الأول : منهجية البحث العلمي - ضبط المفاهيم.

لتحديد وضبط مفهوم دقيق لمنهجية البحث العلمي أهمية قصوى بالنسبة للطالب في مرحلة الماستر فهو أمر ضروري يعتبر بمثابة اللبنة الأساسية التي تسمح للطالب الباحث ببناء وتطوير مهارات بحثية ممنهجة تحكمها ضوابط علمية و لذلك سنقوم بتحديد المفاهيم المتعلقة بكل مصطلح على حدى ، والملاحظ أن العبارة تتشكل من ثلاث مفاهيم وهي المنهج ، البحث ، العلم ، لذا سنتطرق لكل منها فيما يلي :

## -المبحث الأول: تعريف منهجية البحث العلمي.

بدء يمكن القول إن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجته ودراسة موضوع أو مسألة معينة من أجل التوصل إلى نتائج علمية مقصودة تبرهن عن حقيقة المشكلة بغرض البرهنة عليها، كما يمكن القول بأنها طريقة تعليم الإنسان لكيفية استخدام قدراته الفكرية والعقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد بأفضل طريقة ممكنة فهي أداة فكر وتفكير وتنظيم وأداة عمل وتطبيق وأداة تخطيطا وتيسير وأداة فن وإبداع فهي ما يسمح بزيادة المعرفة واستمرار التقدم وحل المشكلات لتحقيق الأهداف كما أنها الأداة التي تزود الباحث الخبرة التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للإعمال.

-المطلب الأول : تعريف المنهجية: تعرف المنهجية على أنها الطريقة المتبعة لدراسة وتناول موضوع معين بشكل منهجي وعلمي، وتتضمن المنهجية المجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها للوصول إلى نتائج موثوقة ومنطقية.

تلعب المنهجية دورًا هامًا في جميع المجالات العلمية والبحثية، حيث تضمن تقديم معلومات دقيقة ومنهجية وتحقيق العمق والتحليل اللازمين للموضوع المدروس، تعد المنهجية عنصراً من عناصر عملية البحث العلمي وتساهم في تحقيق أهداف الدراسة وتطور المعرفة.

-الفرع الأول: التعريف اللغوي: كلمة منهجية مصطلح مشتق من المنهج الذي يعود في الأصل إلى اللغة اللاتينية تحت تسمية Méthodologie وهي مركبة من كلمتين هما Méthode والتي تعني الأسلوب أو الطريقة، و Logie ومعناها العلم وبالتالي ومن خلال هذه الترجمة فهي تعني الطريقة العلمية، لأنه لا سبيل إلى العلم دون الإعتماد على طريقة علمية مسبقة .

أما في اللغة العربية فالمنهجية مشتقة من كلمة نهج أو منهج، والمنهج لغة هو الطريق الواضح الذي يسلكه الباحث للوصول إلى النتائج المرجوة، والمنهج بمعناه العام هو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة العلمية .

-الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي: هناك من يعرف المنهجية على أنها "فن التنظيم الصحيح للأفكار".

وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف "إيمانويل كانت" عندما قسم المنهج إلى قسمين: مذهب المبادئ وهو الذي يبحث في الشروط في الطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المنهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علمه والطريقة التي يتشكل ويتكون بها أي علم من العلوم، أي أن علم المناهج هو العلم الذي يبحث في أساليب البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء للوصول إلى الحقيقة والمنهج هو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحثة لإظهار حقيقة الأشياء أو الظواهر التي يدرسها بالمفهوم المتعارف عليه حاليا أن المنهجية طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال قانوني ما أو تحديد فكرة ما أو ظاهرة ما فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومبوب ومعنون مهنة تتجنب العرض العشوائي وغير الموظف للمعلومات أو سرها بالأسلوب غير مترابط إذن المنهجية مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فهي أسلوب للتفكير المنظم بغض النظر يعني نوع الموضوع .

ومن أهم دارسي المنهجية نذكر العالم "ابن خلدون" الذي يكتيه البعض بأنه أب المنهجية العلمية في مجال العلوم الإنسانية لأنه أول من صقل قواعدها وأركانها ، وقد وضع أيضا ديكارت خطوات التفكير المنهجي في ما يسمى بقواعد ديكارت التي جاءت كما يلي :

-القاعدة الأولى: عدم أخذ أي أمر على أنه حقيقة، إذا تجلت حقيقته بصورة واضحة. وبالتالي يجب تجنب التسرع في إصدار الأحكام .

-القاعدة الثانية : تجزئة الصعوبات، موضوع البحث، أي بحث ، إلى أكبر قدر ممكن من الجزئيات حتى يسهل حلّها .

-القاعدة الثالثة : توجيه الفكر بشكل منظم بدءا بالمواضيع والأشياء الأبسط والأسهل للفهم ، ثم الإرتقاء درجة ، درجة الأشياء والمعارف الأكثر تعقيدا .

-القاعدة الرابعة: إحصاء كل الأمور بشكل كامل، ثم إجراء مراجعة شاملة وعمامة حتى لا يغفل عن شيء أو يهمل شيء.

### -المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي.

البحث العلمي هو موضوع الدراسة التي يجريها الباحث، و لتحديد مفهومه وجب علينا معرفة مفهوم كل من البحث و العلم لتلخيص تعريف شامل للبحث العلمي.

-الفرع الأول : المقصود بالبحث **la Recherche**: إن كلمة البحث من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل بحث بمعنى طلب وفتش وتقصى وتتبع وحاول وتحري واكتشف وسال ويكون معنا البحث هو الطلب والتفتيش والتقصي والتتبع والتحري والاستكشاف لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور أما كلمة بحث من الناحية الاصطلاحية بمعناها محاولة التوصل إلى شيء غير ظاهر لكونه مختلفا بغيره مما يجعله غير متميز إلى حد ما عن هذا الغير أو محاولة الوصول إلى شيء له صفات معينة من بين عدة أشياء وقيل في تعريف البحث هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين استخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها وتوثيقها.

هو عملية تنقيب و استعلام وتفتيش منظم ودقيق يقوم به الباحث بهدف إكتشاف معلومات جديدة أو البرهنة على نظريات ونتائج سابقة أو قد يطورها بل وقد يقوم بأبطالها أساسا.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها، و التي تتصل بهذه المشكلة المحددة.

-الفرع الثاني المقصود بالعلم **la Science**: قبل تحديد مفهوم العلم وجب علينا ضبط تعريفه في مقابل مفهوم مشابه له و هو المعرفة لذا سنحدد مفهوم المعرفة أولا وبعده العلم. أولا : المعرفة **le savoir** : كلمة مشتقة من الفعل عرف و عرف الشيء عرفانا ومعرفة اي

أدركه بحاسة من حواسه، وتعرف اصطلاحا بأنها المعلومات والفهم المكتسبات من خلال التعلم أو التجربة، وهي أيضا الفهم النظري أو العلمي لموضوع ما وهي مجموع ما هو معروف في مجال معين.

و هي مجموع المعاني و التصورات والآراء والمعتقدات لفهم الظواهر و الأشياء المحيطة بالإنسان، وهي أوسع من العلم إذ أنه كل علم هو معرفة لكن ليس بالضرورة أن كل معرفة علما.

وهي أيضا مطلق الإدراك تصورا كان أو تصديقا، منظما أو غير منظم، أو هي ما يدركه الإنسان من علم أو خبره أو تجربة في مجال معين، وهي نوعان معرفة فطرية غريزية تولد مع الإنسان، أو مكتسبة عن طريق الوعي وفهم الحقائق ومصادرها الوحي أي ما تلقاه الناس على يد الأنبياء من علم أتاهم إياه الله سبحانه وتعالى، والحواس التي تسمح بالحصول على المعرفة من خلال التجربة والعقل وهي تلك القدرة على التمييز ما بين كل نافع وضار .

**ثانيا : العلم :** العلم بكسر العين هو نقيض الجهل، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازما، أما اصطلاحا فهو جهد عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث يشتمل على خطوات وطرق محددة يؤدي إلى معرفة كل ما تعلق بالكون والنفس والمجتمع ، بشكل يسمح بتوظيف تلك المعارف ويهدف إلى حل المشكلات ، كما يعرف بأنه نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة فهو بشكل عام جهد إنساني منظم ومحكوم بخطوات علمية ،وهو نتيجة الدراسات والتجارب وهو سبيل السيطرة على الظواهر الكونية والمجتمعية وهو سبيل تطوير أنماط الحياة وحل مشكلتها.

و هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مرتبط، من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طريق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.

و بالتالي فالعلم يهدف إلى معرفة و فهم الظواهر التي تحيط بالإنسان في العالم الخارجي ،حيث أنه ذو منطوق واقعي وينتهي دوما بتفسير ما يحوم حوله من غموض و كذا اكتشاف القوانين العلمية،فهو فرع من فروع المعرفة يهتم بتنسيق و ترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض

### -الفرع الثالث : ضبط مفهوم البحث العلمي .

وردت تعريفات كثيرة للبحث العلمي تختلف فيما بينها باختلاف أصحابها وثقافتهم و منطلقاتهم الفكرية ، لكن تجتمع كلها في باب تعريف البحث العلمي على أنه دراسة مبنية على تقصي وتتبع لموضوع معين وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين ، أي دراسة موضوع أو مشكلة مبنية على عناصر محددة سلفا أهمها تحديد فكرة البحث وموضوعه وعملية الجمع والصياغة وتحديد المنهج وأهدافه .

ولقد ورد في تعريف البحث العلمي القول بأنه استقصاء ذكي عن الحقائق ومعانيها ومضامينها فيما يتعلق بمشكلة معينة ، أن نتائج هذا الاستقصاء تعتبر مسأمة في المعرفة الإنسانية ضمن المجال الذي تجري فيه الدراسة، كما أنه من ناحية أخرى طريقة مبنية على خطوات منتظمة في التفكير يستخدم من خلالها الباحث أدوات متخصصة وخطوات متسلسلة واضحة من أجل الحصول على معالجة وحلول مناسبة للمشكلات المطروحة ، بدلا من استخدام وسائل اعتيادية فهو بذلك عملية تبدأ من خلال تحديد المشكلة ثم جمع المعلومات والحقائق بشأنها ثم تحليلها بطريقة فكرية نقدية تسمح بالوصول إلى قرارات ونتائج مستندة على حقائق ملموسة، فالبحث العلمي بهذا المفهوم عمل إبداعي حقيقي عكس الآراء الشخصية فهي رغبة من الباحث للبرهنة على حقائق محددة وموثوقة .

ما يهمننا في ميدان تعريف البحث العلمي هو كيف يمكن تعريف البحث القانوني باعتباره احد أهم أساليب الدراسات القانونية الأكاديمية، والتي تعتبر بالدرجة الأولى أساس تكوين الطلبة الباحثين والأساتذة الباحثين ،ويمكن تعريف البحث القانوني بأنه بدل مجهود ذهني بطريقة منظمة بهدف الوصول قواعد عامة مجردة عادلة ومناسبة تحكم سلوك معين للناس والمجتمع معين في وقت معين ، ويمكن تقسيم هذا التعريف إلى عناصر ثلاثة أن البحث القانوني هو بذل مجهود ذهني أي أعمال الفكر والعقل والتأمل في الظاهرة الاجتماعية محل البحث لمعرفة أسبابها وإيجاد تفسير وحل لها، أن البحث القانوني يعتمد على النظام أي أن الباحثة ملزم بالتقيد بطريقة معينة ومنهج خاص في البحث من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، إن الهدف من وراء البحث القانوني هو الوصول إلى مفهوم العدالة فالباحث في القانون لا يهيمه سوى مساهمته في تحقيق العدالة من خلال إيجاد حلول مناسبة لمشكلة البحث التي اختارها بغرض كشف الحقائق .



### -المطلب الثالث: خصائص و أهداف البحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي عملا مميزا بذاته لأنه يحتكم إلى قواعد علمية منهجية مضبوطة تسمح للباحث عند دراسته لأي مشكلة كانت سواء في مجال العلوم التطبيقية والتجريبية أو الإنسانية بمعالجة المشكلة معالجة تضمن له الوصول إلى مجموعة من النتائج كفيلة بحل المشكلة محل الدراسة، وبذلك يعتبر البحث العلمي مميزا بذاته وأهدافه و سنحاول شرح بعض خصائصه وأهدافه تباعا فيما يلي:

-الفرع الأول: خصائص البحث العلمي: يتصل البحث العلمي بمجموعة من الخصائص أهمها:

-أولا :الموضوعية أي أن يكون البحث العلمي مجردا بعيدا عن التحيز والميول والآراء والانتماءات الشخصية للباحث، فعلى هذا الأخير أن لا يكون متحيزا إلى نتيجة محددة وأن يترك البحث يسير بشكل طبيعي دون تدخل في أي مرحلة من مراحلها سواء من حيث جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص نتائجها.

-ثانيا: التعميم معظم البحوث العلمية الحديثة تعتمد على ما يعرف بالعينة من اجل إجراء التجارب عليها والاختبارات المتصلة بالبحث، وعليه كلما كانت العينة مختارة بشكل صحيح تمثل عموم مشكلة البحث كانت النتائج المتوصل إليها قابلة للتعميم على كل عناصر مشكلة البحث.

-ثالثا :قابلية الإثبات ينبغي أن يكون البحث قابلة للإثبات في كل الأوقات وعملية تقديم البرهان ترتبط بمصداقية البحث والدقة في نتائجهم بالإضافة إلى قابلية تكرار النتائج نفسها إذا ما وعدت التجربة في نفس الظروف فقابله البحث لإثبات تتطلب شمولية المعلومات المستخدمة فيه وتلقته.

-رابعا : قابلية التنبؤ تحمل نتائج البحث العلمي في طياتها عنصر التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة موضوع البحث مستقبلا، وإمكانية التنبؤ إجمالاً في العلوم الطبيعية أكثر دقة منها في العلوم الاجتماعية فهذه الأخيرة تتأثر عادة بتغير ظروف الزمان والمكان.

**-خامسا: الاعتمادية** كل خطوة في البحث العلمي تعتمد على الخطوة التي سبقتها وكل خطوه هي أساس المرحلة اللاحقة، فهناك تسلسل منطقي ما بين خطوات البحث فلا يستطيع الباحث إن يصل إلى نتائج إلا من خلال جمع البيانات وتحليلها.

**-سادسا: الموضوعية** أي التجرد عن الهوى الذاتي في البحث وفي عرض النتائج وتعتبر من أهم خصائص البحث العلمي، وتتجلى الصفة الموضوعية من خلال تطبيق الوسائل العلمية على البحث استخدام المادة واستقرارها ومعالجتها بشكل يقود الباحث إلى الحقيقة المنزهة عن الهوى المؤيدة بالحجج والأسانيد العلمية.

**-سابعا: التكرار والتعميم** يهتم الاستقصاء العلمي في المقام الأول بالتعميم وتعريف الخصائص العامة وأنماط السلوك المشتركة بين الأشياء والأحداث التي تتم ملاحظتها بعدم انفراد و بشكل موضوعي.

**-ثامنا: التصنيف** أي تصنيف الظاهرة علميا بناء على دراستها وفق قواعد منهجية كتصنيف السلوك الإنساني في علم الإجرام.

Dr Rebiai Hocine

**-تاسعا : اليقين** يقصد به إسناد الحقيقة العلمية على مجموعة كافية من الأدلة الموضوعية واليقين العلمي هو اليقين المستند إلى أدلة محسوسة وهو ليس مطلقا لا يتغير لأن العلم لا يتسم بالثبات ولا يعترف بالحقائق الثابتة بحكم طبيعتها المتغيرة.

**-عاشرا التراكمية** يقصد بها استفادة الباحث ممن سبقه من الباحثين فهو بمنهجه وخطواته يواصل مسيرة من سبقه، وكل معرفة علمية جديدة هي أضافه إلى حقيقة علمية سابقة مرتبطة بفترة زمنية معينة.

**-احد عشر: التجريد والقياس الكمي** يحتكم الباحث بتفكيره إلى استخدام لغة الكم للظاهرة العلمية، فيعطيهها حجما كميا إذا فالبحث العلمي يحول الحقائق العلمية إلى أحكام كمية.

-**أثنا عشر:** التنظيم يستند التفكير العلمي إلى منهج معين في طرح المشكلة ووضع الفروض والبرهان بشكل دقيق ومنظم، فالعلم منهجية تبدأ بالملاحظة ثم وضع الفروض واختيارها وتجريبها وصولاً إلى النتائج.

-**ثلاثة عشر:** الدقة وهي سمة يجب أن تلازم البحث العلمي وتشمل في جوهرها جميع السمات السابقة ابتداءً من بدء التفكير المتميز بالدقة إلى تحديد المشكلة وتحليلها وصولاً إلى النتائج.

-**الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي.** تتلخص أهداف البحث العلمي في تحقيق ما يلي:

-**أولاً: الوصف** تسعى البحوث العلمية إلى تحقيق أهداف وصفية تتمثل في اكتشاف حقائق معينة، أو وصف واقع معين بحيث يقوم الباحث بجمع المعلومات من خلال تفسير الظواهر وصياغة الفرضيات.

-**ثانياً: التنبؤ** يركز البحث العلمي الذي يهدف إلى التنبؤ على وضع تصورات واحتمالات إلى ما يمكن أن يحدث في المستقبل لبعض الظواهر من حيث تطورها واختلاف ظروفها

-**ثالثاً: التفسير** يعمل البحث الذي يهدف إلى تقديم شرح ظاهرة معينة على توضيح كيف ولماذا تحدث هذه الظاهرة ويسعى إلى معرفة لماذا تحدث هذه الظاهرة.

-**رابعاً: التقويم** يهدف البحث العلمي إلى تقويم الظاهرة والتعرف فيما إذا تم تحقيق أهدافها المنظمة وبرامجها، والتأكد من نتائجها سواء كانت متوقعة أو مقصودة أو غير متوقعة وغير مقصودة.

-**خامساً: الدحض** لا تستطيع الكثير من البحوث العلمية الجزم بقبول فرضية معينة ولذلك يسعى البحث العلمي إلى البحث في رفض فرضية بحثية مع قبول أخرى.

-**سادساً: التثبيت** يهدف البحث العلمي إلى التثبيت من حقيقة موضوع سبق دراسته من قبل باحث آخر، أو بموضوع لم يسبق دراسته من قبل من أجل تحصيل نتائج متوافقة على الدوام باختلاف طبيعة البحث وظروفه.

يرى البعض الآخر من العلماء أن أهداف البحث العلمي تختلف باختلاف أنواعه وتخصص الباحثين، فهناك من يرى أن للبحث العلمي سبعة أهداف عموماً هي اختراع معدوم، وإكمال ناقص، وشرح مبهم، وتهذيب مطول، جمع متفرق، و ترتيب مختلط، وتصويب خطأ، وقد يكون للباحث أكثر من هدف من بين الأهداف المذكورة من خلال بحثه.

ويهدف في البحث العلمي عموماً إلى تحقيق عدة أهداف هي:

-زيادة المعرفة في كل المجالات العلمية سواء كانت ذلك في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية والإنسانية.

-حل المشكلات الاجتماعية و الإنسانية و الاقتصادية والإدارية والسلوكية والعلمية.

- إحرار تقدم في مجال النظريات واكتشاف الحقائق العلمية

-تزويد متخذي القرار سواء في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب علمي سليم يمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات الحاسمة

-تفسير الظواهر التي تجري في بيئة الإنسان ومحاولة إيجاد العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى على أساس مبدأ السببية.

أما من الناحية الأكاديمية يمكن القول انه البحث العلمي في المجال القانوني هو وسيلة إكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية رغم تعددها وتشعبها، وبلغة بسيطة نقول إنها تهدف إلى:

- تعليم الطالب كيف يبحث عن المعلومات وكيف يعرضها وكيف يناقشها وكيف يكتبها ويعرضها وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز مدى قدرة استيعاب الطالب للمعلومات النظر التي يدرسها ويتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقاً لأهداف السؤال المطروح.
- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق و متسلسل ومنطقي.

- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في أكتابه القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي الوصفي البسيط.

#### -المطلب الرابع: الباحث العلمي و صفاته- العنصر البشري و البحث العلمي.

يمثل العنصر البشري الباحث القلب النابض والمحرك الأساسي لمختلف مراحل البحث العلمي فهو من يقوم بالتخطيط لمختلف مراحل البحث، بالإضافة إلى تنظيمها وتنفيذها وتوجيهها، وصولاً إلى النتائج التي تترجم في صورة علمية منطقية تجاه مشكلة البحث.

وباعتبار البحث العلمي عملاً ذو طبيعة خاصة فإنه لا بد من مراعاة مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث أو في شخص الطالب الباحث، لأجل تجسيد الخطوات المنهجية التي تسمح بمعالجة مشكلة البحث معالجته وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها، التي تمكننا من الوصول إلى نتائج موثوقة فلا يمكن لكل طالب أن يكون باحثاً ناجحاً ولو كان ناجحاً و متميزاً خلال فصول المقررات الدراسية، فالباحث يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص منها المثابرة والرغبة وحبهم الاطلاع والميل إلى البحث وهي خصائص لا يمكن أن نجدها عند الجميع ومن المتعارف عليه أن أبرز الصفات التي تميز شخص الباحثة هي :

**1-الرغبة:** هي ذلك الدافع الذاتي الذي يدفع بشخص الباحث لبذل الجهد وتحمل الصعاب في سبيل معالجته مشكله معينه ويقال انه إذا خدمتها الرغبة تراجع العمل وإذا انعدمت الرغبة استحال العمل.

**2-الأمانة العلمية والنزاهة:** ويقصد بها الفهم الصحيح لآراء الآخرين وعدم الاتكال على الغير أو سرقة مجهودهم والابتعاد عن اقتباس أقوال الغير دون الإشارة إليها.

**3-الموضوعية:** أي أن يكون للباحث هدف وهو الوصول إلى حقيقة المشكلة محل الدراسة بعيداً عن مظاهر التحيز لأي رأي أو تصور ذاتي.

**4-المعرفة والثقافة الواسعة:** هي ما يمكن الباحث من الانطلاق والاندفاع نحو مجال البحث لأنه في غياب ذلك يستحيل الإحاطة بجوانب الموضوع.

**5- الفضول المعرفي:** لا بد أن يتمتع الباحث العلمي بصفة الفضول المعرفي وهو ما يجعله دائماً في حالة تتبع لكل الظواهر والمستجدات المتصلة بموضوعه واختصاصه، تواقاً إلى

فهمها وتحديد مفهومها وتفسير أسبابها وتحديد علاقتها ومدى ارتباطها بغيرها، ولا بد أن يرتبط ذلك الفضول المعرفي بحاله الحماس الدائم الذي يسمح له بمواصلة العمليات المعرفية.

**6- الصبر:** إن السير الصحيح على طريق العلم يتطلب صبرا كبيرا في كل مراحل البحث المعرفي، فهو جهد شامل يستهلك الوقت والجهد وعدم الافراط في المبذول من الجهد والوقت تجنباً لإهدار الطاقات وبذلك لا يكتمل تحقيق الهدف المعرفي إلا من خلال صبر الباحث واجتهاده في تجسيد كل خطوات البحث مع تجنب العجلة والتسرع الذي قد تعيده إلى نقطه الصفر مرة أخرى، فالاستعجال المفرط في تجسيد أي خطوه قد يؤدي بالباحث إلى العودة إلى نقطه البداية كما أن عدم تحمله لمشاق وصعوبات البحث، قد يؤدي به إلى التخلي عنه قبل استكمال مراحلها، وبالتالي فإن الصبر من أهم صفات الباحث لأنه سنده المعنوي خلال تلك الفترة .

**7-العقل المنظم:** يحتاج الباحث إلى أفكار مرتبه ومنظمة يديرها في ذهنه تسمح له بالبحث في الموضوع بشكل منطقي انطلاقاً من إشكالية البحث وصولاً إلى نتائجه.

**8-الموضوعية:** يقصد بها الابتعاد كل البعد عن القناعات المسبقة أو التوجهات الفكرية المغلوطة كتصغير آراء غيره من غير دليل، أو تمجيد آراء الغير، فعلى البحث الابتعاد عن كل ما يؤثر عليه وعلى رأيه وبما يجعله يحيد عن الموضوع و طرحه العلمي.

**9-الأمانة العلمية:** يجب على الباحث أن يكون أميناً في نقله فلا يقطف من كلام غيره ما يخدم فكرته، فعليه أن يشير إلى كل اقتباس أو نقل معلومة أو فكره من خلال ذكر مصدرها وإلا اتهم بالسرقة العلمية.

**10-احترام الرأي المخالف:** من خلال الابتعاد عن الحكم والتجريح في آراء المخالفين فعلى الباحث احترام غيره في مجال بحثه واعتباري رأيه صحيحاً يحتمل الخطأ ورأي غيره خطأ يحتمل الصواب.

**11-التواضع وعدم التعالي :** على الباحث أن يكون متواضعا في مجال بحثه، فعليه أن يتقبل فكره انه بحاجة إلى التوجيه والنقاش من اجل الاستفادة من جميع الآراء التي قد تخدم بحثه، مع التريث وعدم التسرع والوفاء لمن يمد له يد العون مهما كان نوعه في مجال بحثه.

**12-التحكم في اللغة وقواعدها :** مع القدرة المناسبة على التعبير وصياغة المعاني والأفكار واختيار الجمل والألفاظ كما يشترط أن يكون لديه إلمام لا بأس به باللغة الأجنبية التي تمكنها ملف الاطلاع والاستفادة مما كتب حول بحثه بلغات أخرى.

**13-الشك والتريث والحذر :**تجاه ما يطرح أمامه من معارف وآراء و نتائج واستنتاجات فعلى الباحث نقد و تحليل و تفسير كل ذلك قصد استخلاص النتائج والوصول إلى الحقائق العلمية الموضوعية بدل نقلها نقلا خاطئا بدعوى الموضوعية و الحياد.

**14-الوعي الكافي:** بالمفاهيم الأساسية المستخدمة في منهج البحث العلمي وعدم الخلط بين المفاهيم بعضها ببعض ،فالخلط قد يؤدي إلى ادراك خاطئ للمتغيرات المسببة للظاهرة محل الدراسة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الخطأ في النتائج المتحصل عليها.

**15-الدقة:** يجب على الباحث أن يلتزم بضبط كل مصطلح وخطاب مستخدم في بحثه وان يستخدم الأسلوب الواضح المحدد الذي يدل على قصر المشكلة وطريقه معالجتها وطبيعة النتائج المتوصل إليها وفق مبدأ التخصص.

**-المبحث الثاني:الغرض من البحث العلمي و أنواعه.**

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر اشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق للوصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق.

**-المطلب لأول: الغرض من البحث العلمي.**

بعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه، في التقدم والتنمية وأولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية

حيث أن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور والبحث العلمي يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة ، كما يعد السمة البارزة للعصر الحديث ، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها ترجع إلى قدرات باحثيها العلمية والفكرية والسلوكية.

وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه، و لاسيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها ومن خلال قراءتنا لمختلف الدراسات حول البحث العلمي نوجز أهم النقاط المبرزة لأهمية البحث العلمي فيما يلي:

- يهدف البحث العلمي إلى إنتاج المعرفة وهي أساس تطور ورقي المجتمع
- البحث العلمي يعطي ويجب على كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الأمم
- يطور البحث العلمي الاستعدادات العلمية ويكون شخصية الباحث ذاته ويكسبه ملكة التفكير، كما يساهم على التدريب على الطرائق والتقنيات البحثية.
- يساهم البحث في تطوير المعارف العلمية وتجديدها وإغناء زادهم المعرفي
- يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها.
- يفيد في التغلب على الصعوبات التي تواجهها الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يطور العملية التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع علمي يحقق سعادتها ورفاهيتها ، أي يعمل على إحياء الأفكار وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة تسمح بفهم الماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل.
- النهوض بالاكتشافات والنشر المتكامل وتوظيف المعلومات الجديدة في خدمة المجتمع.



- يسمح البحث العلمي بإحداث تراكم معرفي للباحثين ما يمنح لهم إغناء زادهم المعرفي واستثماره في إنتاج المعارف .
- البحث العلمي كمارسة يمنح له الشعور بنوع من التحدي من كثير من القيود السياسية والإيديولوجية لمواجهة التحديات.
- يساهم البحث العلمي في مواجهة كل التحديات الخارجية التي تقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة .
- البحث العلمي أساس ترقية الباحثين، إضافة إلى أنه يعتبر موردا اقتصاديا واستثماريا في تحقيق الأرباح يفيد البحث العلمي في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه وعن الظواهر التي نعيشها ، كما يساهم في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب عن بعض مشاكله كالأمرض ، والأوبئة ، وفي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية ويفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كلية .

Dr Rebiai Hocine

#### -المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية - نماذج مختارة.

تصنف البحوث العلمية عدة تصنيفات باختلاف منطلقاتها الفكرية واختصاصاتها العلمية ومجال دراستها وغاياتها وسنحاول أن نستعرض أهم التصنيفات المقترحة في مجال البحوث العلمية وذلك بحسب طبيعتها.

تصنف البحوث العلمية بحسب طبيعتها إلى ثلاثة أنواع إلى ثلاثة أنواع وهي البحوث الأساسية النظرية والبحوث التطبيقية والبحوث الأكاديمية.

-الفرع الأول : البحث العلمي النظري (الأساسي) : يستهدف هذا البحث الوصول إلى المعرفة من اجل المعرفة النظرية فقط دون أن يكون هناك تطبيق مقصود أو هدف تطبيقي محدد فالبحث العلمي النظري يقوم به الباحث فقط من أجل الإحاطة بالحقبة العلمية وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات العملية له ويمكن عرض البحث النظري فقط في الوصول إلى المعرفة المتعلقة

بالحقيقة إشباعا لغريزة حب الاستطلاع والطموح العلمي والباحث العلمي في إعداد البحث النظري لا يكون مهتما بالتطبيقات العملية إذا فالبحث العلمي النظري هو الذي يتناول الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية تحت وصف العلوم الإنسانية التي يحقق البحث في موضوعها فوائد نظرية واضحة بعيدا عن الفوائد التطبيقية ولا يعني ذلك الابتعاد عن إيجاد الحلول لمشكلة معينة يعاني منها المجتمع فالبحث النظري يستهدف تسخير نتائجه لخدمة حل للمشكلات من خلال عرضها وتقديمها لمن يستخدمه تطبيقيا.

البحوث الأساسية هي البحوث التي تجرى بالدرجة الأولى من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتعرف باسم الأساسية وهي بحوث هادفة إلى إضافة علمية ومعرفية كما تهتم بالإجابة على تساؤلات نظرية ودوافعها هو الوصول إلى الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية وتكون في العادة هادفة إلى حل المشكلات الفكرية ذات الطبيعة النظرية بالدرجة الأولى وهي من أهم أنواع البحوث في مجال الدراسات القانونية فيما يتعلق بمشكلات البحث الخاصة بفلسفة القانون.

ويمكن أن تكون البحوث النظرية تطبيقية في آن واحد فما يتوصل إليه من نتائج نظرية يمكن تطبيقها في مجال الأبحاث التطبيقية بشكل يخضع مطابقة النتائج المتوصل إليها نظريا مع ما هو موجود واقعي.

**-الفرع الثاني: البحوث التطبيقية.** يكون الغرض الأساسي منها والمباشر هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى كم من المعرفة التي لها قيمة وفائدة علمية في حل المشكلات الآنية الملحة ، هذا النوع من البحوث تكون قيمته في قدرته على حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل في المجالات التطبيقية كالصحة والزراعة والصناعة. يقوم البحث التطبيقي بإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تهم المجتمع، كمشاكل الإنتاج، الخدمات، وسائل تقنية، كما توجه البحوث التطبيقية إلى استثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان وهذا النوع من البحوث يمكن أن يجرى في كليات الهندسة، الزراعة، الطب، وغيرها. ويقدم البحث العلمي التطبيقي في الجامعات، معارف جديدة يمكن توظيفها والاستفادة منها، وقد يعطي منتجا جديدا أو يبتكر خدمة جديدة.

فهي تلك البحوث التي تهدف إلى إصدار واتخاذ قرارات محددة تعرف باسم البحوث التطويرية أي التي تطور من أدوات أو برامج تطبيقية كما تعرف أيضا ببحوث الفعل بما أنها تهدف إلى معالجة مشاكل آنية من أجل الوصول إلى حل مناسب له ويتميز البحث التطبيقي بأنه سهل في إجراءاته لا يحتاج إلى أجهزة أو أدوات خاصة أو مختبرات من أجل إجراءه كما انه يمكن ان يجرى من قبل الباحثين غير المتخصصين في المجال وعادة ما يحقق نتائج تكون فوائدها ملموسة في معالجة المشكلات محل الدراسة .

**-الفرع الثالث: البحوث الأكاديمية:** وهي البحوث التي تجرى في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة سواء من قبل الطلبة الباحثين أو من قبل طلبة الدراسات العليا أو من الأساتذة الباحثين وذلك أثناء فترة التكوين الأكاديمي ومراحل البحث العلمي المتصلة بها وتصنف هذه البحوث عموما إلى:

**-أولا :بحوث جامعية أولية:** تكون أقرب في شكلها إلى التقارير يتكفل بانجازها الطلبة الباحثون في مراحل التدرج وما بعد التدرج بطلب من الأستاذ أو كمبادرات شخصية من قبلهم في إطار تكوينهم العلم لا يتوقعوا من هذه البحوث الوصول إلى معرفه جديدة بل الهدف منها هو تطوير قدرات الطالب في الاعتماد على نفسه وتطوير مهاراته في مجال جميع المعلومات وتحليلها وهي مرحلة تدريبيه تهيئ الطالب للقيام ببحوث أكثر عمقا كمذكراتي الماجستير واطروحة الدكتوراه

**ثانيا : بحوث الدراسات العليا:** وهي البحوث التي يقوم بها طلب الباحثون في مراحل الدراسات العليا نذكر منها أطروحة الدكتوراه التي تتسم بالعمق المعرفي والعلمي وأصالة المشكلة المطروحة للدراسة وثقل الفرضيات المتصلة بها فهي تعالج مشكله يتولى الطالب الباحث معالجتها بشكل علمي منهجي يهدف إلى أضافه جديدة في عالم المعرفة والبحاث الأكاديمية عموما اقرب ما تكون إلى البحوث النظرية الأساسية من كونها تطبيقيه فنتائجها يمكن الاستفادة منها ميدانيا وتجريبيا ولكن بعد التأكد منها من خلال مناقشتها.

وعلى غرار البحوث الأكاديمية هناك بحوث أخرى غير أكاديمية تنفذها بعض المؤسسات والدوائر أو المرافق العامة المختلفة تهدف إلى معالجه مشكله أو تحدي يعرقل سيرها يقوم بها احد الموظفين بشكل يكون اقرب إلى البحث التطبيقي.

كما أن هناك تقسيما آخر للبحوث وفق الاستخدامات أو حسب أسلوبها نذكر منها **البحوث الوصفية** التي لا تهدف إلا لوصف الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها **والبحوث التاريخية** التي تصف الأحداث وتسلسلها زمنيا من الماضي إلى الحاضر من خلال تفسير ما حصل في الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أما البحوث التجريبية فهي البحوث التي تجرى في المخابر العلمية والتي تنطلق من الفروض تهدف إلى التحقق من صحتها أو عدمها، كما يقترح العلماء أيضا تقسيما آخر للبحوث في شكل **بحوث كاملة** أي التي ترمي إلى حل المشاكل والمواضيع حلا علميا شاملا، و**بحوث علمية غير كاملة** الهدف منها جمع معلومات سريعة عن الموضوع وعرضها من أجل التفكير في موضوع محدد، بالإضافة إلى **البحوث الاستكشافية** والاستطلاعية التي تهتم بالمواضيع الجديدة مبهمة المعالم إضافة إلى ما يعرف بالبحوث الحتمية والتطويرية وغيرها من البحوث الأخرى التي تهدف إلى خدمة المجتمعات كل حسب طبيعة المشكلة المعروضة للنقاش.

#### -المحور الثاني: مناهج البحث العلمي و استخداماتها في مجال العلوم القانونية.

ابتداء من عصر النهضة الأوروبية أصبح للمنهج معنى في صورة القواعد العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم وهو وسيلة لتحقيق هدف وطريقة محددة لتنظيم النشاط المؤدي للكشف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

ويعتبر ابن خلدون مؤسس المنهج العلمي بحيث اقترن اسمه بالمنهج العلمي للبحث في العلوم الإنسانية لعدة قرون قبل بروز علماء الغرب مثل إميل ( دوركايم و أوغست كونت)، فهو يعد بحق أبا المنهجية العلمية في حقول العلوم الإنسانية وواضع أركانها وقواعدها ،فالتاريخ الذي كان قبله أدبا وأساطير، أصبح مع ابن خلدون علم مشيع ينير ربوع الفكر الإنساني ، لتلي بعد ذلك

المرحلة العلمية المعاصرة التي كرسث الثورة العلمية التي تستند إلى المنهج التجريبي الذي أرسى قواعده العالم البريطاني "فرنسين بيكون" في كتابه القانون الجديد وتولى الفيلسوف الفرنسي "أوغست كونت"، صياغة هذه النظرية وهي تتجه إلى إقرار قواعد التجربة العلمية وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل مباشرة لاستبداد الكنيسة فحررت العقل من جميع القيود الدينية، وإقصاء العامل الديني نهائيا من مجال الفكر والعلم ولقد طغت هذه النظرية على جميع أوجه الحياة الاجتماعية وتفرعت منها اتجاهات تنظر حقول المعرفة في نطاق العلوم الإنسانية ومنها النظرية الوضعية القانونية.

تعتبر العلوم الاجتماعية و الإنسانية مثل (علم الاجتماع – علم السياسة و القانون -علم النفس-علم الاقتصاد) ميدان أصيلا وأساس تطبيق مناهج البحث العلمي مثل بقية العلوم الأخرى الطبيعية والرياضية والطبية وبدأ تطبيق المناهج العلمية في البحث عليها عارض بعض العلماء والفلاسفة استخدام المناهج العلمية في هذه العلوم وحصرها في العلوم التجريبية وأهم الفوارق التي من أجلها استبعد العلوم الاجتماعية عن طريق المناهج العلمية هي:

Dr Rebiai Hocine

- عدم وضوح ودقة المصطلحات المستعملة في العلوم الاجتماعية، فهي مرنة في حين نجد السمة المستعملة في العلوم الطبيعية أن مصطلحاتها ثابتة وجامدة الأمر الذي يكسبها الدقة والوضوح.
- تعقد الظواهر الاجتماعية وتشابكها، لأن الظاهرة ترتبط بكثير من العوامل الجانبية وكله متشابهة ومتداخلة ويصعب فك أجزاءها وبالتالي لا نصل إلى نتائج مضبوطة.
- صعوبة إجراء التجارب على الظواهر الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ثابتة نظرا لشدة تغير الظواهر الاجتماعية المستمرة.
- صعوبة حذف العامل النفسي الذاتي في الدراسات الاجتماعية لكون الإنسان هو عنصر من عناصر الظاهرة المدروسة فهو الخصم والحكم في نفس القضية مما يجعل البحوث لا تتسم بالحياد والموضوعية.

• بينما يرى أنصار استخدام المناهج العلمية في بحث علوم الاجتماعية غير ذلك وعلى رأسهم الفرنسي " إميل دوركايم" حيث أكدوا أن للظاهرة الاجتماعية وجود حقيقي ويمكن دراستها على أنها شيء من أشياء، وأنه يمكن استبعاد العامل النفسي والذاتي في هذه الدراسات، فالظاهرة لا تتصل بالفرد بل يمكنه الاستقلال في قراراته، غير أن ذلك لا يزال يثير جدلا لوجود عوامل ثلاثة مؤثرة في الباحث وهي (عامل المجتمع، عامل مركز البحث العلمي، الذي ينتمي إليه الباحث، عامل يتعلق بالباحث نفسه والوسط الثقافي، والديني).

إن الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في دراسة القانون من أجل اكتشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها ومن ثمة فإن علم القانون يخضع إلى مناهج البحث العلمي التي تطبق على باقي العلوم الاجتماعية مع نوع من التخصص و التكيف والملائمة وما يتناسب وخصوصيات العلوم القانونية كما أن مناهج البحث العلمي تختلف قائمتها من علم لآخر في عددها وأنواعها وعلى العموم يمكن حصر مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية في :

### -المبحث الأول: مناهج البحث الأساسية.

سننظر من خلال هذا المبحث إلى المناهج المعتمدة من قبل الباحثين في مجال القانون بشكل شائع، وعليه فقد تم تقسيمه إلى؛ ثلاث مطالب، حيث تناول المطلب الأول المنهج الإستقرائي، والمطلب الثاني تناول المنهج الإستنباطي، والمطلب الثالث تناول المنهج التاريخي.

### -المطلب الأول: المنهج الاستقرائي-التأصيلي-

يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة أو التجريب، ويقصد بكلمة استقراء بحسب ترجمة الكلمة اليونانية "Enay Wyn" التي تدل على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها الوصول إلى قانون أو قاعدة كليه عامه تحكم الفروع والتفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد.

-الفرع الأول : تعريف المنهج الاستقرائي .يقصد بالاستقراء وفق ما ذهب إليه "أرسطو" تحت مسمى "الايباوجيا" ، انه الحكم على الكل بما يوجد في الجزء، فهو عملية تقوم على التعميم ينتقل الباحث من دراسة بعض جزئيات الظواهر بغية الكشف عن العلاقات التي تجمع بينها، ليصل بتلك المعرفة إلى وضع قوانين عامة تحكم مبدأ الكلية فوظيفة الاستقراء هي تيسير الحصول على المعرفة العلمية لأن إدراك العلل والأسباب للظواهر و معرفة القوانين التي تخضع لها، يعني إمكانية التنبؤ بعودتها متى تحققت الشروط التي أدت إلى وجودها من قبل.

يهتم هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.

والاستقراء هو الطريق نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة ، والمنهج الاستقرائي معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، و العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد و علم الاجتماع، وفي مجال العلوم القانونية يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع.

-الفرع الثاني: أنواع الاستقراء و خطوات تطبيقه. قسم "أرسطو" الاستقراء إلى نوعين هما:

أولا : الاستقراء الكامل وهو استقراء يقيني يقوم على ملاحظه جميع مفردات الظاهرة موضع البحث، قبل إصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة، وهو اقرب إلى الاستنباط لأنه يدفع بالباحث إلى استقراء كامل العناصر وملاحظه كافة عناصر الظاهرة قبل الوصول إلى النتيجة.

ثانيا : الاستقراء الناقص هو استقراء غير يقيني بحيث يقوم الباحث بدراسة بعض المفردات لظاهرة الدراسة، ثم يقوم بتعميم النتائج المتوصل إليها على الكل فهنا ينتقل من المعلوم إلى المجهول.

يطبق المنهج التأصيلي من قبل الباحث من خلال المراحل التالية : مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة.

**-الفرع الثالث: استخدم المنهج الاستقرائي في مجال البحث القانوني.** عندما يريد الباحث وضع نظرية جديدة لمجموعه من التطبيقات المتشابهة التي لا تجمعها قواعد عامة تحكمها، فمثلا الواقعة المادية موضوع له تطبيقات كثيرة كالعمل غير المشروع والإثراء على حساب الغير بلا سبب ، والقراة والجوار والقوه القاهرة وعلى الرغم من أهمية هذه التطبيقات وكثره المشاكل التي تثار يصدها في العمل، فان الفقه لم يهتدي إلى وضع نظرية عامة تنظمها على اختلاف أنواعها على نحو ما فعل بالنسبة إلى التصرفات القانونية، فإذا أراد باحث أن يضع نظريه عامه تحكم الوقائع المادية المختلفة فعليه أن يستعين بالمنهج التأصيلي فيجمع التطبيقات المتشابهة ويضعها لها قاعدة عامه تحكمها ثم يربط بينها في منظومة واحده يخرج منها بنظريه هامه تحكم جميع تطبيقات الواقعة المادية.

Dr Rebiai Hocine

**-المطلب الثاني: المنهج الاستنباطي- التحليلي.**

يعتبر المنهج الاستنباطي من المناهج الأكثر شيوعا من حيث استعماله في البحوث العلمية القانونية ذات الطابع الأكاديمي ، و سنستعرض أهم أسس تطبيقه و مبادئه وفق مايلي.

**-الفرع الأول: مفهوم الاستنباط.** الاستنباط هو انتقال الذهن من قضية أو عدة قضايا تعرف بالمقدمات إلى قضية أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق، فهو قائم على مبدأ المقدمات المسلم بها بصفة نهائية أو مؤقتة التي تنتج عنها بالضرورة نتائج يمكن تعميمها وتطبيقها على أرض الواقع .

المنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي، فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية انتقالاتاً إلى الحقائق الجزئية، والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظرية والمنهج الاستنباطي معروف في



الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي ( ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو صدر الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبني على كل ما سبق، ويعد تطبيقاً له ) .

وفي هذا المنهج يلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكتفي بعرض ما هو كائن، بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل، وهذا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية حين قيامه بإجراء التحليل اللازم، ويشترط في الباحث حين إتباع المنهج التحليلي أن تتوافر فيه الصفات التالية:

1- أن يكون مدققاً بمعنى ألا يهدر كلمة صغيرة أو كبيرة في الفكرة أو النص الذي يخضع للدراسة التحليلية، وهذا يستلزم من الباحث القراءة بعناية، وتمحيص الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

2- أن يكون مبدعاً بمعنى أن الباحث حين تناوله لقضية ما بالتحليل، يفترض فيه ألا يكون تقليدياً يقف عند المعاني الظاهرة، بل يجب فيه أن يصل إلى المعاني غير الظاهرة، فيحاول أن يقرأ " ما بين السطور " كي يكون بحثه إبداعياً.

#### -الفرع الثاني : أسس المنهج الاستنباطي.

- يعتمد المنهج الاستنباطي على أسلوب الشرح من خلال التفكير والتأمل والتحليل، وينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص.
- الاستدلال العقلي والتفكير والقياس المنطقي للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية.
- يستند الاستنباط إلى المسلمات والنظريات التي تسمح للباحث باستنباط ما ينطبق على مشكلة البحث فما يصدق على الكل يصدق على الجزء.

- الاستنباط منهج يبدأ من قضايا مبدئياً مسلم بها انطلاقاً إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الحاجة إلى التجربة.
- الاستنباط منهج يتناول العناوين والنظريات العامة بالتحديد ليتوصل إلى نتائجها فهو منهج يقوم على تفكيك القضايا إلى أجزاء.
- الاستنباط منهج يربط بين المقدمات والنتائج انطلاقاً من الكليات إلى الجزئيات.

وما نلاحظه هو إن التمييز بين المنهجين الاستقرائي أو التأسيلي، والمنهج الاستنباطي أو التحليلي، لا يعني القطيعة بينهما ، فمن ناحية أولى يلاحظ أن هذا التمييز تمليه طبيعة الأشياء، ذلك أن المنهج التأسيلي سابق على المنهج التحليلي، وهذا الأخير يبدأ عادة من حيث ينتهي الأول، فعندما توجد القواعد الكلية العامة يثور التساؤل حول أعمالها على الجزئيات والمسائل التي تدخل في مجال سريانها.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس هناك ما يمنع من استخدام المنهجين معاً في ذات البحث العلمي، باعتبار أنه إذا كان المنهج التأسيلي هو الطريق نحو تكوين المفاهيم العامة والقواعد الكلية، فإن المنهج التحليلي هو الطريق الأساسي إلى تطبيقها واختيار مدى فعاليتها .

**-الفرع الثالث: تطبيقات المنهج الاستقرائي في مجال البحث القانوني.** يمكن إتباع المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة في مجال قانون العقوبات،( كظاهرة الإرهاب الدولي، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال، والاعتداء على برامج الحاسب الآلي، والإضرار بالبيئة )، لتقرير مدى إمكانية تجريمها في ظل القواعد الجنائية العامة والكلية القائمة، وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب الظواهر الجزئية المذكورة.

وإذا كان المنهجان الاستقرائي والاستنباطي يمثلان الأساس للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير أنه غالباً ما يحتاج الباحث إلى مناهج أخرى تكميلية تعنى بأبعاد دراسية مختلفة وتساعد الباحث على إتمام بحثه، وهذه المناهج أكثر تطبيقاً في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

### -المطلب الثالث: المنهج التاريخي في مجال البحوث القانونية.

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها يحاضرها ومستقبلها، فضلاً على أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

-الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي. عرف المنهج التاريخي عده تعريفات عامة وخاصة، ففي تعريفه العام قيل بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وفي تعريف أدق قيل بأنه وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية والاعتماد عليها في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

والمنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية الموثقة وإعطاء تفسيرات علمية عامه على شكل نظريات وقوانين عامه ثابتة نسبياً.

ويعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من اجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر، فاعتماد هذا المنهجي يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظه الماضي، فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلا كأحد أنواع العقود فانه يبدأ بدراسة تطورها التاريخي في النظم القانونية الماضية أو القديمة وصولا إلى تنظيمها في النصوص القانونية الحديثة ويطلع المنهج التاريخي عموما بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث القانونية من خلال تركيزه حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية

بشكلها المتطور المتغير باعتبارها وقائعه وظواهر إنسانية في الأصل فمن دونه لا يمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية والأنظمة القانونية فهو أساس تكوين الأنظمة القانونية الحديثة من خلال تطوير ما سبق منها وتحديثه.

-**الفرع الثاني: خطوات تطبيق المنهج التاريخي.** يخضع تطبيق المنهج التاريخي إلى مجموعة من الخطوات ذات الطابع النظري التي يجب التقيد بها عمليا نذكر منها:

-**أولاً: جمع المادة التاريخية:** من خلال تحديد المصادر التي تضم هذه المادة التاريخية أو تشير إليها وإلى مستواها وهي نوعان:

1- مصادر أولية وهي المصادر المباشرة ذات العلاقة العضوية بالوقائع والإحداث والشخصيات مثل الآثار المادية والوثائق التاريخية.

2-مصادر ثانوية وهي المصادر التي تأخذ عن المصادر الأولية وتعيد تسجيلها أو نشرها بعد ذلك في سجلات أخرى مثل عمليات التصنيف والتبويب وإعادة التسجيل والنشر في أشكال جديدة غير الشكل الأولي الذي تم تسجيلها به.

**ثانيا - نقد المادة التاريخية وتقويمها:** بعد أن ينتهي الباحث من جمع مصادر المادة التاريخية فإنه يقوم بعملية نقد هذه المصادر وتقويمها للتحقق من صلاحيتها للاعتماد عليها وصدق المادة التاريخية في رصد ما حدث في الماضي ويتم النقد والتقويم عادة في اتجاهين اثنين هما:

1- النقد الخارجي الذي يستهدف التحقق من المصدر أو الوثيقة في علاقتها بالفترة التاريخية من خلال الشكل والبناء والمقومات التي تتفق مع خصائص هذه الفترة ومميزاتها.

2- النقد الداخلي أو الباطني الذي يستهدف التحقق من صحة المعنى والتأكد من صدق المحتوى ويتم التفرقة بين التقويم والتحليل الداخلي الايجابي أو التقويم والتحليل الداخلي السلبي.

**ثالثا- تصنيف الحقائق وتحليلها و إعادة تركيبها:** وهي العملية الخاصة بإعادة عرض الوثائق والإحداث كما حدثت في الماضي، في إطار الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها أو التساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عنها هو تفسيرها في تقريره النهائي ،فيقدم الباحث رؤية لهذه

الوقائع في إطار ما قام به من إجراءات وما استند إليه من مصادر تثبت صحتها وصلاحتها للبحث التاريخي.

**-الفرع الثالث: تطبيقات المنهج التاريخي في البحوث القانونية.** يساعد المنهج التاريخي إلى جانب المناهج الأخرى، على فهم مشكلة تغير القانون وثباته، والتدليل على أن كثيراً من القواعد القانونية تظهر في الوقت الذي تفقد فيه غيرها من القواعد القانونية القائمة تأثيرها وفعاليتها، المنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية مثلاً، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة من فترات التاريخ.

وقد يكون المنهج التاريخي تحليلياً، لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم وتعداد خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، تمهيداً لدراسة الأوضاع والنظم المعاصرة، فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها ، والنظر إلى نظام معين بمعزل عن تاريخه، يماثل تماماً عزل هذا النظام عن بقية النظم الأخرى التي يرتبط معها.

وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية عن الأصول التاريخية للموضوع محل البحث، فالباحث في موضوع " الوكالة " كأحد عقود القانون المدني، يبحث أولاً عن نشأة فكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة، لينتهي إلى تقرير حالة التنظيم الحالي للوكالة، وكيف استمدت أصولها من تلك النظم القديمة، وكيف تطورت حتى صارت إلى وضعها الحالي.

ويرى البعض أنه حين تبني المنهج التاريخي في البحث فيجب مراعاة عدة أمور أهمها:

1- أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنياً، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلاً.

2- يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح، وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمشاكل المتمخضة عنه.

3- يجب أن تتوفر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات.

### -المبحث الثاني: مناهج البحث الثانوية في البحث العلمي.

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي ويستعمل الإحصاء لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، وكذلك يستعمل المقارنة والإحصاء في البحوث التي تعتمد المنهج التاريخي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية.

وبالمقابل هناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة، وذلك نظرا لإمكانية قيامها ببحوث خاصة ووفائها بالغرض المطلوب. ومن بين أهم تلك المناهج المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ومنهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية وإعداد استشارة قانونية.

### -المطلب الأول: المنهج المقارن كمنهج ثانوي.

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

### -الفرع الأول: تعريفه وخصائصه.

**أولاً : تعريفه :** هو منهج متعدد الأدوات يستخدم في مجالات الوصف والتفسير والتحليل لکن وفقاً لحاجة الدراسة المقارنة من خلال اختيار المشكلات أو ظواهر تصلح للمقارنة فيما بينها، أو بين بيئة أخرى وفترات زمنية مختلفة، فهو منهج ضروري لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية لسلوكيات الأفراد تجاه مضامين النصوص القانونية التي تنظم سلوكياتهم ما بين فترة أو أخرى أو باختلاف الأمكنة ، و لدراسة النماذج المختلفة من الأنظمة القانونية وتحليل نظم في الحياة في المجتمعات وفق التوجهات القانونية السائدة فيها.

**ثانياً : خصائصه :** يتميز المنهج المقارن بمجموعه من الخصائص نذكر منها :

-انه منهج يوافق الاتجاه الطبيعي لحركة العقل العفوية، فكل ما يراه الإنسان عادة يدفع به إلى المقارنة محاولاً تفسير الخصائص المشتركة بين ما يملكه وما هو موجوداً على الطرف الآخر.

-انه منهج لا يملك أسلوباً تقنياً خاصاً فهو منهج واسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والقانونية في دراسة مجالات علمية تستند إلى المقارنات سواء من أجل الدراسات الواسعة أو القطاعية الخاصة النوعية أو الكمية.

-انه منهج يمكن تطبيقه عبر كل مراحل البحث فيشكل جزءاً منها أما عن طريق الملاحظة أو أن يكون مصدراً يسمح بوضع فرض والتحقق منه.

-هو منهج يجد مكانه على مستويات البحث كلها فهو ما يسمح بوضع التصنيفات والوصف والتفسير ويساعد في إظهار الصعوبات وتحديد علاقات السببية بين العوامل، وإيجاد نقاط القوة والضعف، وهو ما يسمح للباحث بتفسير الظاهرة محل البحث وإيجاد الحلول المناسبة لها.

**-الفرع الثاني : أسلوب استخدام المنهج المقارن في البحث.** إن أعمال المنهج المقارن في مجال البحث العلمي يخضع إلى متغيرات البحث ذاته و مجاله و باعتبار البحوث القانونية بحثاً تقدم العديد من المتغيرات الزمانية و المكانية و الظرفية فإن استخدام هذا المنهج قد يكون وفق احد الأساليب التالية:

-أولاً : على المستوى الأفقي: يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث فعلى سبيل المثال إذا قام الباحث بالتصدي بالبحث في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري وفي الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري ، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، في وضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهراً أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

-ثانياً على المستوى الرأسي: فإن الأمر يختلف حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يتعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض موقفاً عن كل قانون على حدى.

فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري والشريعة الإسلامية.

فمثلاً عند الحديث عن اختيار رئيس الدولة ( هيئة الناخبين ) يجب بحث الأمر في النظامين معاً، وفي موضع واحد مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين و آن واحد.

أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.

بالإضافة إلى المقارنة الرئيسية والأفقية هناك أنواع أخرى من الأساليب نذكر منها:



-المقارنة التاريخية أي مقارنة الظاهرة في تواريخ مختلفة لمعرفة التطورات التي تحدث عليها كدراسة نظام قانوني ذو طابع جزائي قبل وبعد حدوث الظاهرة الإجرامية المقصودة.

-المقارنة المكانية أي مقارنة الظاهرة في مكان معين بمثل لها في مكان آخر.

-المقارنة الزمانية المكانية وهي المقارنة التي تضم المكان والتاريخ في أن واحد وتحاول أن توضح نقاط التشابه بينهما والاختلاف، كتطبيق نص قانوني في فترتين زمنيتين مختلفتين في مكان واحد أو العكس من ذلك.

-الفرع الثالث : ضوابط و أهميه استخدام المنهج المقارن. من أجل أن تؤتي الدراسة المقارنة ثمارها على أحسن وجه، يجب على الباحث أن يجيد لغة الأنظمة القانونية التي يقارن بينها وان يعلم قواعد البحث فيها ومصادرها و مصطلحاتها.

كما يجب عليه أثناء مقارنته أن يكون موضوعيا غير متحيزا لنظام قانوني ضد نظام آخر بسبب عقيدة سابقة أو تحيز شخصي، بل يجب أن يكون هدفه هو إظهار الحقيقة فهو أثناء بحثه يكون كقاضي الحكم بين نظامين قانونيين مختلفين في موضوع معين والقاضي يجب ان يكون عادلا أي ان يضع كل شيء في موضعه الصحيح.

من الأفضل ان تكون الدراسة المقارنة بين نظامين قانونيين أو ثلاثة انظمه على الأكثر في موضوع دقيق ومحدد ،حتى لا يرهق الباحث نفسه ولا تكون المقارنة سطحية لا تصل إلى عمق الأنظمة القانونية محل الدراسة، ويجب على الباحث ان يقارن بين النظام القانوني الوطني الذي يخضع له بالنظام القانوني الأخر المقارن، والذي يجب ان يكون أكثر تقدما وتطورا من نظامه بحيث يقدم له الإفادة والحلول في علاج المشكلات التي عجز النظام القانوني الوطني عن حلها، كما يجب ان تكون مراجعه الأنظمة القانونية محل البحث متوفرة وشاملة لكل أجزاء وموضوع البحث.

ومهما يكن الأمر فإن المنهج المقارن عموماً في مجال الدراسات القانونية، يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول ، كما

يساعد على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عوناً لمن يهمله التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة.

وحتى يحقق المنهج المقارن هدفه في المجال القانوني، يلزم الباحث بالتحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها، كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين، كما يجب أن يختار عدداً محدداً منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوافرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدماً من النظام الأصلي وذلك لتعظيم الفائدة من الدراسة المقارنة.

#### -المطلب الثاني: المنهج الوصفي.

هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى التحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

-الفرع الأول : تعريف المنهج الوصفي و طبيعته. المنهج الوصفي في تعريفه هو منهج يعتمد على رصد الظاهرة أو المشكلة القانونية محل البحث بهدف معرفه أسبابها والوصول إلى حلول لها، وهو منهج يعتمد على عرض النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية التي وردت في موضوع البحث قبل تأصيلها أو تحليلها، ولهذا لا تقوم دراسة قانونية وفق المنهج الوصفي فقط ،بل يجب استخدامه كمنهج مساعد بالإضافة إلى احد المناهج العلمية الأخرى الأساسية، حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى حل للمشكلات التي يثيرها موضوع بحثه وهناك من يصفه بأنه منهج ثانوي يستعين به الباحث لمعالجة الموضوع بجوار المنهج الأساسي اي انه ليس منهجا علميا بالمعنى الدقيق.

لا يوجد منهج في البحث أكثر انتشارا من المنهج الوصفي في ميدان العلوم الإنسانية، فهو استقصاء ينصب على ظاهره من الظواهر كما هي قائمه في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى، فالبحث الوصفي لا يقف

عند حدود وصف الظاهرة فقط إنما يمتد إلى ابعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر لتلك الظاهرة ، و البحث وفق المنهج الوصفي يبدأ من خلال تحديد المشكلة وإبراز أهميتها ثم تحديد أهداف البحث ورسم حدودها بالإضافة إلى تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم ،ويستعين الباحث فيه عادة في هذا المنهج بالدراسات السابقة وجمله الاستنتاجات الناتجة عنها ، كما يستخدم بعضا من الأدوات في صورته العينة وبعض الوسائل الإحصائية وصولا إلى عرض بعض النتائج في صورة التوصيات والمقترحات.

يعد البحث الوصفي من أكثر المناهج انتشارا في دراسة المواضيع المتعلقة بالعلوم الإنسانية، فهو منهج يقدم نتائج تشكل فروضا تنطلق منها بحوث أخرى في شكلها التجريبي ويعاب عليه بأنه منهج يعاني من صعوبة التوصل إلى الحقائق الموضوعية الدقيقة، بالإضافة إلى كونه منهجا يعاني من صعوبة تحديد المصطلحات الفنية والتقنية وصعوبة صياغة الفروض وإجراء الملاحظة والتجريب كما أن نتائجه لا يمكن تعميمها والتنبؤ بها مستقبلا.

**-الفرع الثاني : مراحل تطبيق المنهج الوصفي.** يقوم الباحث الذي يتبع المنهج الوصفي بانجاز مرحلتين هما أولا مرحلة الاستطلاع وثانيا مرحلة الوصف الموضوعي وهو بذلك يقوم بجمله المراحل التالية:

تفحص المشكلة ودراسة واقية

تحديد معالم المشكلة وضبط حدودها.

صياغة الفرضيات المتعلقة بالمشكلة وتقرير الحقائق والمسلمات التي سيستند إليها في دراسته.

-اختيار العينة المناسبة لموضوع البحث.

تصنيف البيانات المراد المتوصل إليها واختيار أدوات البحث المستخدمة في جمع البيانات.

-القيام بالملاحظات وجميع البيانات بطريقة موضوعية ودقيقة.

تحديد نتائج المتوصل إليها تصنيفها ثم تحليلها ثم تفسيرها بدقه وببساطه من اجل الخروج بنتائج مطابقة لواقع المشكلة.

فالباحث من خلال هذا المنهج لا يعتبر جامعا للمعلومات فقط أو مصنفا لها ، وإنما عمله يتمثل في صياغة الفرضيات المناسبة والتحقق منها ودراستها بطريقة وصفية أو كمية أو بكليهما ، وعاده ما تكون طبيعة المشكلة هي ما يحدد أسلوب الوصف المناسب وطريقه معالجه الموضوع سواء كان كميًا أو كفيًا.

يهدف المنهج الوصفي كخطوه أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقه عن ظاهره أو موضوع ما ثم تحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعيه كخطوه ثانيه تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة موضوع الدراسة كخطوه ثالثه يضاف إلى ذلك ان هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة الالية منها والبشرية واستخدام أسلوب الاستمارات والاستبيان وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها.

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة .

### -المطلب الثالث : تعريف المنهج المسحي.

المنهج المسحي هو احد مناهج البحث الذي يقوم على أساس جمع وتحديد البيانات عن طريق أدوات بحثيه كالمقابلة والاستمارة من اجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث، فهو عمليات تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعه أو اقليم لغرض تحليله أو استنساخه، ويشترط له ان يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض استنساخ قواعد تصلح للتطبيق مستقبلا.

و قد عرفه (هويتني) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة، وعرفه (موريس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوما لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي.

ويمر البحث المسيحي بالمراحل التالية: مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها ومرحلة الوصف الدقيق ومرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة. وهناك عدة أنواع من البحوث المسيحية منها المسوح الوصفية والمسوح التفسيرية، والمسوح الشاملة والمسوح بالعينة، وهناك المسوح العامة والمسوح المتخصصة.

أما بالنسبة لاستخدام المنهج المسيحي في العلوم القانونية فإن أول من استخدمه هو (جون هوارد) **John Howard** حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين وأحصى السجن وقدم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني وصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة المسجونين والسجون في إنجلترا.

#### -المطلب الرابع: منهج دراسة الحالة.

يميل جل الفقهاء لاعتبار منهج دراسة الحالة منهج قائم بذاته وليس منهجا متصلا بالمنهج الوصفي، فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها ويحلل المعلومات المجمعمة وينتهي بوضع التقارير والنتائج النهائية للبحث، فهو منهج يستعين بأدوات بحثية مختلفة كالملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق الشخصية، ويعرف بأنه البحث الذي يقوم على التحديد الكامل والدقيق لحاله شخص ما بدراسة جوانب معينه من شخصيته تطلق عليه مسميات أخرى كمنهج الإحصاء الفردي أو المنهج المونوغرافي كما يطلقه عليه علماء المنهجية في فرنسا.

إذا كانت الدراسة المسيحية تدرس الظاهرة أفقيا فإن دراسة الحالة تتناول الموضوع عموديا، وهي تتبع الخطوات التالية: تصميم العينة من خلال تحديد الحالة المراد دراستها ثم مرحلة دراسة العينة وتتم عن طريق دراسة التاريخ الشخصي الحالة وتاريخ الحالة، ويجري دراسة التاريخ الشخصي للحالة للوقوف عند كل الحوادث التي مرت بالمبحوث من وجهة نظره ويتم ذلك بالإطلاع على المذكرات الشخصية التي كتبها بنفسه، أما تاريخ الحالة ويحصل على المعلومات من المحيط الذي تعيش فيه الحالة كالأسرة والمدرسة ومكان العمل.

أما الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة فهي: المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة، وتسجيل معلومات دراسة الحالة.

ويجري تطبيق منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص في العلوم الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل بناء نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي.

### -المبحث الثالث : منهجية التعليق على النصوص القانونية و الأحكام القضائية.

يعتبر البحث القانوني من أهم أنواع البحوث في مجال الدراسات القانونية ويعتمد على نوعين من الأساليب ذات الطابع المنهجي في معالجه المسائل القانونية نذكر منها التعليق على النصوص القانونية والتعليق على القرارات والأحكام القضائية وهي بالنسبة للطالب أساس عمله وبحثه في المجال المتصل بدراسته القانونية وسنستعرض وفق هذا المبحث أهم ضوابط تطبيق منهج التعليق على نصوص ألقانونيه والأحكام القضائية ضمن مطلبين منفصلين.

Dr Rebiai Hocine

### -المطلب الأول: منهجية التعليق (تحليل) على نص قانوني.

تعد منهجية التحليل والتعليق النصوص القانونية ذات أهميه بالغة تصقل مهارات الطالب في مجال الباحث القانوني إذ تمكنه من إدراك قصد المشرع على نحو صحيح، وتصويب ما قد يقع فيه هذا الأخير من أخطاء ،وهو ما يسمح للطالب باكتساب نظره تحليليه واقعيه عما تلقاه في الجانب النظري وما هو تطبيقي، وهناك اختلاف ما بين من يستعمل مصطلح تحليل النص القانوني ومن يفضل استخدامها عبارة التعليق على نص قانوني، فتحليل النص هو تفكيكه هو جزيئاته إلى عناصر أساسيه يتكون منها، أما التعليق فهو محاوله التفسير الصحيح لموضوع النص بقدر من الحرية والأسلوب الذاتي للمعلق ،والتعليق فقط لا يمكن ان يكون محل ثقة واعتبار ما لم يستند إلى تحليل مسبق للنص القانوني، وعليه فان التحليل والتعليق على النص هما وسيله لدراسته بشكل صحيح .

يختلف التعليق على نص قانوني عن تحليله، فتحليل النص يعني تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها وهو جزء من اي بحث قانوني، ويتم عن طريق تطبيق المعايير المختلفة للتفسير التي يحددها المذهب القانوني والنظام القانوني، أما التعليق على نص قانوني فهو وان كان وسيلة أخرى لدراسة النص إذ انه يعتمد أساسا على تحليل النص في شكل بحث متكامل، يكون النص القانوني موضوعه الأساسي.

إن التعليق على النص القانون عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي من قبل الباحث عن تاريخي البحث في مكونات النص وعناصره وصولا إلى استخلاص فكره تركيبه عن الموضوع تسمح للباحث بإبداء رأيه وتقييم موضوع النص بشكل يسمح إما بتطبيقه على الوجه الصحيح أو بتقويمه مستقبلا.

غير أن ذلك لا يعني أن الباحث له الحرية المطلقة في تحليل النص على ضوء المعطيات المتوفرة، فهو مقيد بالإطار الزماني والمكاني والنظري لمضمون النص ويتم التعليق على نص القانوني بإتباع الخطوات التالية:

Dr Rebiai Hocine

-الفرع الأول: المرحلة التحضيرية للتعليق على نص قانوني: من خلال هذه المرحلة يقوم الطالب (الباحث) بتحليل النص من الناحية الشكلية وفق الخطوات و المراحل التالية:

أولا: تحديد هوية النص و موقعه و ظروف صدوره: يشير النص القانوني بكل ما يحتويه على قاعدة قانونية وليس ما يصدر عن المشرع فقط، لهذا فان مهمة الباحث الأولى هي تحديد هوية النص ومكانته من حيث الهرمية التشريعية، وبما ان موضوع التعليق يمكن أن يكون مادة واحدة في نص أو عدة مواد ، فعلى الباحث أن يحدد فيما إذا كان النص متكاملا أو انه جزء من نص اكبر، وبالتالي تحديد العلاقة القائمة بينهما، كما يجب على الباحث أن يشير إلى تاريخ إصدار النص وان يحدد إذا ما كان إصداره في الأصل مرتبطا بحدث معين أو ظرف معين.

ففي بيان هوية النص يذكر الطالب مكانته إذا كان نصا دستوريا أو شقا بمعاهدة دولية أو نصا من قانون عضوي أو قانون ، عادي أو نصا بمرسوم رئاسي أو تنفيذي، كما يذكر تاريخ صدوره

وسريانه وكل لحقه من تعديلات ،والظروف العادية أو الاستثنائية التي أدت إلى صدوره فضلا عن ذكر رقم المادة والكتاب والفصل والجريدة الرسمية المنشور بها.

أما في بيان بنية النص فيعالج الطالب النص من الناحية الشكلية المطبعية واللغوية من خلال ذكر عدد الفقرات التي تضمنها النص محل التحليل، مع ذكر موضع البداية والنهاية وكيفيه الصياغة والأسلوب المعتمد والمصطلحات المستخدمة.

يختتم الطالب المعلق على النص المرحلة الأولى من خلال بيان وتوضيح غاية النص أي البحث في غاية المشرع، و الهدف المنشود من النص موضوع التحليل ،هل هو نفسه يهدف إلى حل مشكله قانونيه تعترض الأشخاص أو المؤسسات أو تستهدف الاثنين معا.

**ثانيا : تحديد موضوع النص:** يقوم الباحث بتحديد المواضيع العامة والخاصة التي يتعرض لها النص القانوني محل التحليل، بالإضافة إلى تحديد الفئة المستهدفة من الأشخاص المعنيين بأحكامه و الزمان والمكان المرتبط بتطبيقه وسريانه.

Dr Rebiai Hocine

**ثالثا: تحليل مضمون النص ( التحليل الموضوعي) :** يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحليل موضوعي للقاعدة أو القواعد القانونية التي يتضمنها هذا النص، والتي يمكن استخراجها من مادة واحدة أو أكثر، كما يمكن للمادة القانونية الواحدة ان تتضمن عدة قواعد و أحكام تطبق على حالات واقعية معينة تتضمنها فرضيات القاعدة ،فإذا كان النص يحتوي على قاعدة واحدة انصب التحليل على تلك القاعدة بتبيان فرضياتها والحكم المقرر بموجبها والتعليق عليها ،اما اذا احتوى على أكثر من قاعدة فيتم تحليل الواحدة تلو الأخرى بنفس الطريقة المذكورة سابقا.

إن تحليل مضمون النص يؤدي حتما إلى معرفه الحكم المقرر تجاه وقائع معينه، أو فئة محددة اذا ما توافرت شروط معينه كالحكم بالإبطال في حال عدم استيفاء الشروط، أو بتوقيع الجزاء في حال ارتكاب الجريمة، ولكي يكون التحليل موضوعيا وجب على الطالب تحديد الإشكالية المتعلقة بالنص وطرح خطه لمناقشته.



أ- **تحديد الإشكالية** أساسا هي نقطة ارتكاز أساسية لأي بحث كان، تحدد معالم البحث والمشكلة فهي تبين التساؤل الذي يدور في ذهن الطالب والذي يسعى إلى إجابة عليه ومن أجل تحديدها عند تحليل النصوص وجب حصرها وفق ما يثيره النص من إشكال قابل للتحليل فلا يمكن إثارة إشكالية تتعارض مع روح النص أو مع موضوعه أو ظروف صدوره و شروط تطبيقه، و تطرح في شكل تساؤل مباشر بشكل دقيق وبصياغة واضحة تنتهي في العادة بعلامة استفهام.

ب- **وضع خطه المناقشة** على الطالب وضع خطه ولو مبدئية تجسد تصوره العام للموضوع والأفكار الأساسية التي كونها حول موضوع النص في شكل يستعرض من خلالها المعلومات الأولية المحصل عليها، ومن المستحسن وضع خطه تحمل عناوين أساسيه وفق تقسيم يراه الباحث مناسبة للإجابة عن الإشكالية، تكون متسلسلة ومتناسقة بشكل منهجي تعبر عن موضوع البحث الرئيسي ومتغيراته الأساسية، لتستعرض تباعا عناصره الفرعية التي تعبر عن مؤشرات ويشترط فيها ان تكون متسلسلة متناسقة تسمح بالانتقال من مرحله إلى أخرى انطلاقا من المقدمة إلى العرض إلى الخاتمة.

## Dr Rebiai Hocine

-**الفرع الثاني :مرحلة مناقشه النص وتقويمه:** بعد تحليل النص شكلا من خلال تحديد طبيعته وموضعه وضبط الإشكالية المتعلقة به ووضع تصور لخطه للتعليق عليه، يعمل الباحث على تقديم مساهمته الرئيسية عن طريق اقتراح تقويم للنص من وجهه نظر القانون ،وذلك من خلال علاقة النص موضوع البحث بغيره من النصوص القانونية السارية المفعول في البلد ذاته، فيتسال عما اذا كانت القواعد القانونية موضوع التعليق متوافقة مع المبادئ العامة للقانون، ام أنها تخرج عنها فإذا كانت متوافقة معها، على الباحث ان يدعم رأيه بأمثلة ،اما إذا خالفها الرأي فيحاول ان يحدد أوجه الاختلاف ويتعرف على الأسباب الممكنة لذلك ،وان يقدم رأيه أخيرا فيما اذا كان هذا الاختلاف مقصودا ام لا، كما يمكن للباحث ان يقوم بتقويم النص من وجهه نظر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية اذا ما كانت ضرورية وتشكل جزءا من الحلول التي يتضمنها النص ، أخيرا يقوم الباحث بتحديد الفائدة من وراء النصل خصوصا اذا ما كان النص المعلق عليه مستحدث أو يحتاج إلى تعديل واستحداث ضمن نصوص قانونيه جديدة .

تتم مناقشة النص محل التحليل وفق الخطة المطروحة أي انطلاقا من مقدمة تتضمن التعريف بالموضوع وبين أهميته واشكاليته و فرضيات محل البحث ثم ينتقل الطالب والباحث إلى مرحلة المناقشة التي تعتمد على ما يعرف بتقييم النص وتتم وفق أسلوبين هما:

**أ-تقييم النص من الوجهة أو الناحية القانونية:** يستعرض هنا الطالب الباحث علاقة النص موضع التحليل بغيره من النصوص القانونية الأخرى ومدى انسجامه مع المبادئ القانونية العامة المعمول بها في زمان ومكان محددين، خاصة تلك المبادئ العامة المستقر عليها والمعمول بها وتوضيح ما اذا كان النص يعتبر متوافقا ومنسجما مع تلك المبادئ أم انه يشكل خروجا عليها، فإذا كان النص متعارضا وخارجا عن المبادئ القانونية العامة المعمول بها فعل الطالب توضيح ذلك وإبداء رأيه مدعما بالنصوص القانونية والآراء الفقهية، اما إذا كان النص متوافقا مع تلك المبادئ فيفترض بالطالب المعلق على النص ان يثبت ذلك مدعما رأيه بالنصوص والآراء التي تدعم ذلك.

**ب-تقييم النص من الوجهة غير القانونية:** من المعروف انه عند صياغة نص القاعدة القانونية فانه تتداخل مجموعه من الاعتبارات يحاول المشرع مراعاتها من اجل تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف ومبدأ الاستقرار الاجتماعي والقانوني ،فنجد بعض الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والدينية التي تؤثر وتكون سببا في صياغة النص القانوني، فهنا وجب على الطالب تحليل تلك الاعتبارات وأثرها ومدى مراعاة المشرع لها عند وضعه للنص وجمله الحلول التي جاء بها النص ،سواء كانت قانونية اي ان يبرز وجهه نظره الشخصية اثناء مناقشته للنص من وجهه نظر غير قانونيه قد تكون اقتصاديه أو اجتماعيه أو سياسيه أو دينيه مما يسمح له بالحكم على مضمون النص محل التحليل.

**ج-تحديد الفائدة العلمية من صدور النص:** يتعين على الطالب أو الباحث أن يبين الفائدة من النص محل التحليل أي مدى الحاجة إلى صدوره وما هي فائدته ،وهنا نكون أمام فرضيته اما تأييده مع اقتراح بعض التعديلات عليه أو الحاجة إلى صدور نص جديد ينظم المسألة كما لم تكن منظمة سابقا.

د- الخاتمة : هي آخر ما يكتب وهي حصيلة البحث بأكمله تتضمن في هذا النطاق إجابة صريحة عن إشكالية التي قدمها الطالب أو الباحث في مقدمة بحث في شكل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال المناقشة والتحليل، مع ضرورة ذكر جملة من التوصيات التي تهدف إلى إما تقويم النص محل التحليل أو إضافة نوعيه له.

### -المطلب الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم الدراسات التطبيقية في مجال القانون، لأن في ذلك جمع بين المعارف النظرية وأساليب وطرق المنهجية القانونية التي تميز الأحكام والقرارات القضائية بالتعليق على الحكم أو القرار ما هو الا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية، فهو تطبيق للقانون بصفه رسميه استنادا للواقع العلمي والعملي، وينصب التعليق عادة على الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف أو المحاكم العليا، كما يمكن الإشارة ان الحكم أو القرار القضائي بذاته هو تعبير عن المنهج الفكري الذي اتبعه القاضي في تكييف الوقائع وتحديد المشكلة واختيار القاعدة القانونية المناسبة للفصل في النزاع المطروح أمامه بمراعاة جملة الادعاءات والأدلة المقدمة من قبل الخصوم كل بهدف الدفاع عن حقوقه.

-يختلف التعليق على قرار قضائي عن التعليق على نص قانوني بما يلي:

- من حيث مصدر القرار والنص فمصدر القرار جهة قضائية اما النص فهو جهة تشريعية.

-من حيث المحتوى فالحكم هو صورته لتطبيق القاعدة القانونية اما النص القانوني فهو منشأ الحكم أو القرار.

كما يختلف التعليق على قرار أو حكم قضائي على طريقه إبداء الملاحظات باعتباره منهجية محددة يلتزم الباحث بإتباعها عكس طريقه إبداء الملاحظات التي لا تحكمها إي قاعدة منهجية بل تستند إلى خبرة الأستاذ و مدى تخصصه في المجال.

-التعليق على القرار القضائي يجبر الباحث على تناول جميع القضايا التي تعرض لها القاضي عكس إبداء الملاحظات التي يكتفي من خلالها الباحث بالإشارة إلى بعض المسائل التي تستقطب اهتمامه.

-التعليق على القرار أو الحكم القضائي أسلوب منهجي يرشد طالب القانون إلى تطوير مهاراته في مجال البحث القانوني عكس إبداء الملاحظات الذي يقوم بها أساتذة متخصصون ذوي خبره.

-**الفرع الأول: طبيعة النصوص محل التعليق** : ينصب التعليق عادة على أحكام وقرارات محاكم الموضوع أو قرارات المحكمة العليا وهنا نميز بين نوعين من النصوص ذات الطبيعة القضائية:

**أولا : أحكام وقرارات محاكم الموضوع:** وهي ما يصدر عن قضاة محاكم الدرجة الأولى و التي تهتم عادة بالسرد التفصيلي للوقائع بشكل اكبر، فالقاضي من خلال الاستماع إلى ادعاءات الخصوم واطلاعه بشكل دقيق على كل الوقائع المكونة للقضية محل النزاع دون اي إهمال لاي طرف أو موقف، يقوم عند تحريره للحكم أو القرار بإعادة سرد الوقائع في شكل قانوني متسلسل زمانيا وإجرائيا، كما تكون في العادة قرارات وأحكام ومحاكم الموضوع أحادية الجزء وأحيانا أخرى مقسمة لعدة أجزاء، و يعتبر فهم وقراءه قرارات محاكم الدرجة الأولى أو محاكم الموضوع أكثر صعوبة وتعقيدا من قرارات محاكم النقد والمحاكم العليا.

**ثانيا :قرارات المحكمة العليا** تتميز هذه القرارات بالإيجاز في التعليل والتجريد فالتعليل يتم في اغلب الأحيان اعتمادا على حيثية أو اثنين من حيثيات الحكم ، والأساس الذي تدور حوله أسباب قرار المحكمة العليا يتكون من عنصرين هما تفسير القاعدة القانونية بالشكل الصحيح الذي يحقق قناعة قضاة المحكمة العليا ثم ما يراه القاضي مناسبا للفصل في الطعن المطروح أمامه.

ويتكون الحكم أو القرار القضائي عموما من:

-**الديباجة** وهي مقدمه الحكم أو القرار وتشمل اسم المحكمة وتاريخ إصدار الحكم وأسماء الخصوم وصفاتهم وأسماء القضاة.

-**الوقائع** وهي تلخيص للخصومة في شكل وصف متسلسل من البدايه إلى النهايه بصدور الحكم.

-**الحيثيات** وهي الأسباب الموضوعية القانونية التي دفعت القاضي إلى إصدار الحكم الوارد في المنطوق دون غيره.

-**منطوق الحكم** وهي النتيجة النهائية التي يستخلصها القاضي بعد معالجة دفوع وإثباتات الخصوم وعادة ما تبدأ بعبارة لهذه الأسباب وبناء على نص القانون بموجب نص المادة... إلخ.

-**الفرع الثاني: مراحل التعليق على الأحكام و القرارات القضائية:** يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية عملية تضبطها قواعد منهجية صارمة لا يمكن الخروج عنها وإلا كان في ذلك التعليق مساس بأصل الحكم أو القرار وتعدي على رأي القضاة وتحريف لمبادئ القانون والقضاء ومساس بأسس العدالة، فالباحث هنا يعالج مسألة قانونية تطبيقية أساسها النص القانوني يحاول من خلالها البحث في تطبيق النص القانوني على الوجه الصحيح بناء على ما قدمه له القاضي مسبقا بعد جهد جيد في الإحاطة بكل الوقائع وتكييفها مع النصوص القانونية المناسبة لها ثم إخراجها في شكل نهائي الذي يتضمن مجموعه من العناصر تسهل على الطالب والباحث دراسة المسائل القانونية محل النزاع نظريا وذلك بإتباع المراحل التالية:

-**أولاً: المرحلة التحضيرية:** تتلخص أهم خطوات المرحلة التحضيرية في قراءه الحكم والقرار و استخراج المسائل القانونية التي تضمنها هذا الأخير ووضع مخطط أو خطة للتعليق.

**1-مرحلة القراءة:** فيقصد بها القراءة المتأنية الأولية دون تدوين أي ملاحظة تسمح للباحث بالتعرف على نوع الحكم أو القرار ومعرفة طبيعة النزاع القائم وتحليل طبيعة الطلبات و الدفع و أوجه الطعن المقدمة من الخصوم وكذلك تحديد معالم الحكم أو القرار.

**2-استخراج المسائل القانونية التي تضمنها الحكم والقرار** فهي نتيجة القراءة وتدوين الملاحظات وهنا يركز الطالب على تحديد أطراف النزاع وجملة الوقائع التي نشأ بسببها النزاع، سواء كانت أفعالا أو أقوالا، أو تتابعا لذلك مع تحديد الإجراءات أي كل المراحل التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار، وذلك بصفة موجزة دقيقة مع تحديد جملة الادعاءات وأوجه الدفاع المقدمة من قبل الخصوم، أخيرا يحدد الطالب المشكلة القانونية المطروحة أي ذلك السؤال أو مجموعه الأسئلة التي طرحها الخصوم على القضاة

والتزم هؤلاء بالفصل فيها وإيجاد حلول قانونية مناسبة لها ،مع ذكر الحل القانوني اعتمادا على النقل الحرفي لما جاء في حيثيات و منطوق الحكم اي تلك النتيجة المتوصل اليها من قبل القاضي بصفة موجزة يراعى فيها نقل ما نطق به القاضي دون تحريف.

**3-وضع مخطط التعليق** بعد الفهم الكامل وتحديد النقاط القانونية والقواعد التي طبقتها المحكمة وكيفيه تطبيقها، يضع الباحث مخطط للتعليق على الحكم او القرار القضائي يشبه خطه الدراسة أو البحث يتألف من مقدمة و أقسام وخاتمه، فإذا كان الحكم أو القرار يعالج مسألة واحدة أو مسألتين اعتمدنا التقسيم الثنائي اما اذا تناول ثلاث مسائل اعتمدنا أسلوب التقسيم إلى ثلاثة أقسام متوازية يحمل كل منها عنوانا مختصرا، مع مراعاة التوازن في تفرع العناوين والتسلسل المنطقي في ربط أقسامه من اجل ضمان معالجة شاملة بطابع علمي لكل جوانبي الموضوع المطروح.

**ثانيا: المرحلة التحريرية :** تجسد هذه المرحلة مهارات الطالب في تحليل الأحكام والقرارات القضائية من خلال رأيه الشخصي وتصوره العلمي من خلال تقديم دراسة مفادها الإجابة حول إشكالية مدى انسجام الحل المقدم من المحكمة مع القانون والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية للموضوع وذلك من خلال الأجزاء البحثية التالية:

**1- في المقدمة** يبدأ الطالب بعرض المسألة القانونية عرضا موجزا يبين من خلاله تحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار ثم بقيه حيثيات المذكورة في مقدمة الحكم أو القرار، ثم يعرض أهم الوقائع و الإجراءات والادعاءات في فقره موجزة مركزة تنتهي في شكل سؤال مختصر واضح يختزل فرضيات قابلة للمناقشة.

**2- في عرض الموضوع** يعرض الطالب المعلق رأيه الشخصي في كل مسألة من المسائل القانونية، على ضوء المبادئ والمعلومات المتوفرة لديه نظريا، كما يناقش مدى تطابق القاعدة القانونية مع الوقائع المحددة من خلال تقييم التكييف القانوني لها مع مناقشة مدى جوده تفسير القاعدة القانونية على الوجه الصحيح، ومتى توافق الحل القانوني المقدم من قبل القاضي مع

روح النص القانوني يبرز الطالب من خلال عرضه للموضوع أوجه القوة والضعف أي ما هو صحيح من الحكم من جهة، وما يراه خاطئاً مدعماً كل ذلك بالتعليل القانوني والفقهية .

**3- في الخاتمة** يبرز الطالب أن كل ما توصل إليه من خلال تحديد القرار أو الحكم فهو إما رأي متوافق أو متعارض مع ما يتوصل إليه القادم مع الإشارة إلى جملة الاستنتاجات التي لخصها الطالب أثناء التحليل والتعليق بالإضافة إلى طرح جملة المقترحات التي يراها مناسبة لتصوره القانوني بشأن الحكم محل التعليق.

Dr Rebiai Hocine

### -المحور الثالث: البناء المنطقي لخطة البحث - المراحل و الضوابط المنهجية.

لم يعد البحث العلمي أمراً متروكاً لاجتهاد الباحث ولا يعتمد على مجرد موهبته العلمية وقدرته الواسعة على الاطلاع وإبداء الملاحظة والنقد، فقد أصبح البحث العلمي مصطلح يدل على الالتزام بمنهج معين وأدوات وتقنيات خاصة ومتعارف عليها لا بد للباحث من الإلمام بها قبل القيام بأي محاولة في مجال البحث العلمي، فعليه التقيد بجملة الضوابط التي يفرضها القانون الذي يحكم الدراسات العلمية.

## -المبحث الأول: الضوابط المنهجية لاختيار موضوع البحث .

يجب على الباحث عند اختياره موضوع البحث باعتباره أولى الخطوات الأساسية للانطلاق في اي موضوع بحثي في اي مجال كان، ان يراعي التسلسل المنطقي للخطوات المحددة علميا ومنهجيا في مجال البحث العلمي، ولعل ان أول خطوه هي اختيار موضوع البحث هذه المرحلة التي تعتبر حساسة و فاصله في كل مشوار البحث فأى خطأ أو ارتباك في اختيار الموضوع سيؤدي بالباحث على التخلي عن الموضوع أو إعادة اختيار اخر أو بدل الجهد الإضافي وتضيع الوقت أو التوصل إلى نتائج نسبية نظرا لسوء اختياره للموضوع، ومن اجل اختيار الموضوع بشكل صحيح يراعي الباحث جملة من الضوابط المنهجية المتسلسلة التي لا يمكنه باي حال من الأحوال تجاهلها أو تعديها ضمنا لحسن سير عملية البحث والوصول إلى نتائج كفيhle بحل المشكلة محل الدراسة، والباحث ملزم بمراعاة وضع تصور أولي في صورته فكرة بحثية يليه تجسيد لتلك الفكرة في صورة اختيار الموضوع .

## -المطلب الأول: تصميم الفكرة البحثية.

الفكرة البحثية هي مخطط أو مستند فريد من نوعه ووحيد لا يتكرر مع مخططات أخرى أو هكذا يفترض ان يكون عليه، فهو يحدث مره واحدة في عمر البحث يطلق عليه فكره البحث وهي أصعب جزء في منظومة البحث باعتبارها النواة والشرارة الأولى في البناء الداخلي والخارجي للبحث، خصوصا للباحث المبتدئ والفكرة البحثية هي وثيقة علمية قصيرة تحدد الفكرة الرئيسية أو أفكاره الأم و الأولوية لمشكله البحث، وتكشف عنها عناصر أخرى يتم إنتاجها بطريقه منطقيه ومشاركته مع أطراف أخرى، حيث تسمح للباحث بالاجابه عن سؤال يتعلق بكيفية تناوله لموضوع البحث بشكل عام، وهي بطبيعتها تتغير وتتضج مع مرور الوقت من خلال توسيع دائرة المعرفة، وقد تستغرق الفكرة البحثية كخطوه الكثير من الوقت أو العكس من ذلك، وذلك بالنظر إلى خبره الباحث في المجال، وتتجسد أهميتها في أنها تحدد مشكله البحث واتجاهه وأهدافه وخطواته، كما تحدد منهجيه البحث وأدواته وتقلل على الباحث صورته تشتت العلمي كما تجعله من عملية الكتابة العلمية سهله ومرنه، وهي عموما مرآة عاكسة لكفاءة وقدرة الباحث على استيعابه لمشكله البحث، ومن سماتها ان تكون قصيرة غير مسبوقه وثيقة الصلة بالتخصص



حديثه ومحفزه لأبحاث أخرى، محدد ومركزه ومكتوبة بلغة علمية، وقد ترفض الفكرة البحثية إذا ما غابت عنها الأصالة والإضافة المعرفية، أو كانت استنساخا لدراسات سابقة أو تخطت مجال التخصص العلمي للبحث، كما قد ترفض بسبب عدم وضوح أفكارها وغموضها أو ضعف في صياغتها، وعدم وتوضيحها للتساؤلات والأهداف وأهمية الموضوع، أو بسبب ضعف منهجية الفكرة عموما خصوصا إذا ما تجاوزت أخلاقيات وضوابط البحث العلمي.

على الباحث عند مباشره الدراسة لأي مشكلة كانت مراعاة جملة من الخطوات العلمية المصممة بدقة التي تسمح له بتجسيد تصوره المبدئي لموضوع البحث، وضمان معالجته معالجه علمية تحقق النتائج المرجوة ضمن نطاق تخصصه، وتعتبر مرحلة البناء المنطقي لمنهجية البحث أولى الخطوات العلمية في مجال البحث العلمي، فالبحوث باختلاف قيمتها وأنواعها تعتبر وحدة مميزة وعملا فريدا لا ينبغي أن يتطابق مع غيره، فإذا كانت كل البحوث تستعمل وتستعين بنفس التراث النظري والعلمي الذي يعتبر أمرا متاحا وفي متناول الجميع خصوصا في عصر الانفتاح الرقمي على مصادر المعلومة بفعل انتشار تكنولوجيا المعلومات مؤخرا، فإنه ما يميز اي بحث عن آخر وهو بنائه المنطقي وكيفية توظيف الباحث المراجع والمعلومات المتوفرة وما مدى جوده الإشكالية المطروحة والقدر على تجسيدها من منطلق الفرضيات والإجابات المحتملة عن مشكلة البحث وخلاصة القول أن كل بحث علمي يتميز ببناء منطقي مغاير عن الآخر.

والبناء المنطقي لخطة البحث عملية ذهنية تدور في ذهن الباحث قد تكون آنية وقد تستمر لفترة زمنية معينة تتفاوت مدتها من شخص الباحث إلى آخر، وفق إحساسه بالمشكلة وتصوره وعدة عناصر أخرى، في صورته حماسه وتطلعه إلى إضافة نوعية في مجال تخصصه ويمكن القول بأنها مجموعة من المراحل التي تتجسد ذهنيا في عقل الباحث قبل أي تجسيد مادي لها في مجال البحث تكون في شكل:

مجموعة من الأسئلة يطرحها الباحث على نفسه في صورة ما هي طبيعة المشكلة المراد حلها؟ كيف يتم التعامل مع المشكلة؟ ما هي المعلومات المتوفرة عنها؟ كيف ينظر بقية الباحثين الآخرين للموضوع؟ ماذا سأضيف كباحث بعد إنجاز هذا البحث؟ كما تظهر في مجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها وهي أن يكون الباحث ملما بقدر من المعلومات يمكنه من مواجهة

المشكلة والإجابة عنها وأن يكون أهلا للتصدي للموضوع من خلال قدرته على التصميم البحثي و تجسيد هذا التصميم والوصول إلى الأهداف المحددة كل هذه العوامل الذهنية التي تدور في ذهن الباحث قد تدفعه إلى تجسيدها في شكل خطوات علمية منهجية تكون مخرجاتها بحثا علميا جادا وأصيلا، وقد يتخلى عنها لمجرد أن منطق التفكير لديه يرفض خوض هذه التجربة البحثية باعتبارها غير مجدية.

### -المطلب الثاني : أسس اختيار موضوع البحث .

عادة ما يجد الباحث المبتدئ صعوبة في اختيار موضوع البحث فيرجع إلى استشارة أساتذته أو غيره من الباحثين وهي طريقة غير مستحسنة، فقد يقترح عليه هؤلاء مواضيع لا تتفق وميوله العلمي ولا إمكانياته البحثية ولا المادية، بالرغم من انه يملك فكرة بحثية مسبقة توجهه وتحدد معالم بحثه، تعتبر مرحلة اختيار الموضوع من المراحل المفصلية في عملية البحث العلمي فمن يوفق في اختيار موضوع يكون أكثر تفوقا بالعمل عليه مقارنة بأولئك الذين تفرض عليهم بحوث معينة، وهناك أسس لاختيار الموضوع منها الذاتية اي الشخصية والآخرى العلمية المتعلقة بظروف تنفيذ البحث.

-الفرع الأول : العوامل الذاتية في اختيار موضوع البحث : يعتبر العامل الذاتي في اختيار موضوع البحث أساس الاختيار الصحيح، ويتجسد في ما يعرف بالرغبة أو الميول العلمي، فالبحث المختار من قبل الباحث يجب أن يكون نابعا من رغبة صادقة مخصصة للخوض مجال ذلك الموضوع وابتغاء الحقيقة بطابع موضوعي بعيدا عن الذاتية فلا يمكن في غياب الرغبة اختيار موضوع عشوائيا أو مقترح من قبل الغير وكل اختيار مبني على هذا المعيار يعتبر اختيارا خاطئا.

كما يجب أن يراعى عند اختيار الموضوع قدرات وطاقات الباحث ومهاراته البحثية في مجال تخصصه ومدى إمكانياته في الحصول على مصادر البحث، و مراجعته وقدرته على القراءة والاطلاع والتحليل، التي تقوده إلى اكتشاف الحقيقة المنشودة تجاه الموضوع فلا يمكن بأي حد

من الأحوال اختيار موضع يفوق قدراته و طاقته في البحث وجملة إمكانياته الذهنية وكل اختيار خارج اطار الإمكانيات هو اختيار خاطئ.

-**الفرع الثاني: العوامل الخارجية:** عند اختيار الموضوع من قبل الباحث يكون هذا الأخير مجبرا على مراعاة جملة من العوامل الخارجية التي تحدده طبيعة اختياره لمشكلة الدراسة، فكما يراعي العوامل الذاتية المتعلقة بميولاته وقدراته، عليه ان يراعي العوامل المتعلقة بالمشكلة ذاتها نكر منها :

اولا- **أهمية مشكلة البحث و فوائدها:** يجب ان تكون المشكلة موضوع الدراسة التي اختارها الباحث ذات أهمية علمية وعملية واضحة المعالم ، وأن تكون ذات فائدة علمية ولها انعكاسات على المجتمع والحقل المعرفي، فتكون سببا في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع و انجازا علميا في المجال المعرفي فليست كل مشكله صالحة للدراسة خصوصا اذا لم تكن لها أهمية أو فائدة مرجوة منها ، على الباحث لكي يراعي هذا العامل ان يطرح على نفسه مجموعه من الأسئلة، هل هذا البحث مفيد؟ ما هي الفائدة العلمية المستقاة منه؟ من هي الجهات المستفيدة من هذا البحث؟ هل سيسهم هذا البحث في تقدم المعرفة الانسانية؟ هل سأتوصل إلى حقيقة معرفية جديدة؟ هل سأقدم حلا للمشكلة القائمة؟ فإذا ما وجد الباحث اجابة وافيه لهذه الأسئلة كان الموضوع المختار موفقا مناسبا للدراسة ومن خلال الإضافة التي سيقدمها بعد الانتهاء منه

**ثانيا : توفر المعلومات:** ان دراسة اي موضوع أو مشكله بحثيه تتطلب من الباحث جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات العلمية المستحدثة من المراجع والكتب والمخطوطات ومراكز التوثيق أو في ذاكره بعض الأشخاص، فمن دون شك اذا ما توفرت المعلومات عن المشكلة سهلت مهمة الباحث وجعلته أكثر قدره على معالجه البحث ،وعليه قبل ان يقع اختياره النهائي ووجب عليه التأكد من توافر المراجع والمعلومات خصوصا في المواضيع المستحدثة.

**ثالث: توفر المساعدة الإدارية :** تتطلب بعض الأبحاث بالإضافة إلى جمع المعلومات وتحليلها والتأكد من دقتها ومدى أهميتها إجراء بعض المعاينات أو المقابلات في أماكن خارج مخابر البحث ومع أشخاص يتصلون بموضوع البحث بصفه غير مباشره، فإذا استحال على الباحث

الحصول على المساعدة الإدارية من قبل هؤلاء الأشخاص أو في تلك الأمكنة كان عليه التريث قبل اختيار الموضوع ، فبعض المواضيع لا يمكن إنجازها في مخابر البحث أو المكاتب بل تستدعي التنقل إلى بعض الأماكن والحصول على المساعدة من قبل المختصين في المجال.

**رابعا : توفر الإمكانيات المادية** تتطلب بعض البحوث إمكانيات مادية متوسطة وقد تكون كبيرة فإذا كان الباحث لا يملك هذه الإمكانيات فعليه ان يغير موضوع بحثه فبعض البحوث تفرض نفقات وأعباء مالية كبيرة ربما قد لا يتحملها الباحث في مرحلة من مراحلها.

**خامسا :مراعاة المدة الزمنية لإنجاز البحث** يجب على الباحث تقدير مده إنجاز بحثه بشكل مناسب، فلا يختار موضوعا طويلا يحتاج إلى سنوات من العمل من اجل انجازه في ظرف أشهر معدودة، فطالب الماستر مطالب بإعداد مذكره تخرج في مده لا تتجاوز 06 سته اشهر فلا يمكنه اختيار موضوع يحتاج إلى سنوات من الجهد والعمل أقرب منه للدكتوراه من رسالة الماستر.

## Dr Rebiai Hocine

**-الفرع الثالث -ضوابط اختيار الأستاذ المشرف.**البحوث القانونية التي تحتاج إلى مشرف هي البحوث الموجهة، اي تلك التي يقوم بها الطلبة الباحثون سواء كانت مذكرات ماستر أو أطروحات دكتوراه، والمشرف هو الأستاذ الذي يتولى توجيه الطالب وإرشاده إلى قواعد البحث العلمي وأساليبه ومصادره منذ بداية البحث إلى نهايته وذلك حتى يتمكن الباحث من إخراج البحث بشكل متميز تحت إرشاده وتوجيهه ، ويقع على المشرف دور في اختيار الموضوع فعلى الباحث أن يعرض ما اختاره من موضوع على مشرفه وعلى هذا الأخير ان يوضح للباحث هل يصلح هذا الموضوع للبحث ام لا ؟ أو هل يمكن للباحث إجراء هذا البحث في حدود إمكانياته أو لا ؟ ويمتنع المشرف عن فرض موضوع معين على الباحث لما يشكل ذلك اعتداء على رغبته وميوله، كما يكون للمشرف دور بارز أثناء مناقشة الطالب لبحثه فهو من وجهه وصوب عمله طيلة مرحلة البحث وهو من يجب عليه اثناء مناقشته البحث ان يدافع عن الأفكار والنتائج التي أشرف عليها خدمة لمصلحة الطالب بشكل موضوعي علمي .

يفترض في اختيار الأستاذ المشرف أن يراعى الاختصاص فيفضل ان يكون مختصا بالموضوع أو قريبا منه، لان الأستاذ المشرف إذا كان مختصا ستكون لديه رؤية واضحة للموضوع من جهة، ومن جهة أخرى سيكون مطلعاً على اغلب المصادر المتعلقة بالموضوع.

يفترض ان يكون هناك تفاهم وتقارب بين الطالب الباحث والأستاذ المشرف، لان ذلك يصب في مصلحة الباحث، فمسيره البحث طويلة وليست بالقصيرة فمن غير المعقول ومن غير المقبول علميا ان لا يكون هناك تناسق وتناغم بالأفكار وتفاهم في منهجيه البحث وأفكاره الأساسية وأهدافه.

يراعى في اختيار المشرف ان يكون متفرغا بعيدا عن الارتباطات والالتزامات ذات الطابع الإداري، أو التمثيل خارج الوطن لان انقطاع الصلة بسبب الغياب الدائم للأستاذ المشرف يضع الباحث في عزلة عنه و عن توجيهاته.

ضرورة اجادة العمل والتعامل بالوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة، خاصة المراسلات الالكترونية والبحث عن المصادر الإلكترونية، مما يصب في مصلحته الباحث.

### -المطلب الثالث : ضبط العنوان وتحديد المفاهيم الأساسية للبحث.

-الفرع الأول ضبط العنوان: عنوان البحث هو الواجهة الأولى التي تقع عليها عين القارئ ومن ثم لابد ان يكون العنوان متقنا حسن الصياغة معبرا عن محتوى الدراسة بدقة ووضوح وأن لا يجنح إلى الإطالة مع الالتزام بالاختصار غير المخل.

أولا : كيف يطرح العنوان ؟ يصاغ العنوان صياغة خبريه متقنة ذات دلالة ومعنى، اذ هو المعبر الحقيقي عن موضوع الدراسة، فلا ينبغي ان يكون طويلا وإلا فقد معناه واثّر سلبا في محتوى الدراسة، وليكون مؤشرا لمشكلة الدراسة يعطي القارئ فكرة صحيحة عما هو مقبل على قراءته، ومن شروط صياغة العنوان أن تصاغ بعبارات محددة ودقيقة واضحة وان يكون مؤشرا صادقا على إشكالية الدراسة، كما يجب أن يتضمن العنوان متغيرات الدراسة وما يربط بين تلك المتغيرات من علاقات ، و أن يتميز العنوان بالجدة والأصالة، ويجب الإشارة أن هناك

معتقدا خاطئا بأن العناوين الطويلة الواسعة أجود وأفضل من سواها ، غير أن العناوين المحددة المختصرة علميا هي الأقرب إلى الصواب ، بحيث اتفقت جمعية علم النفس الأمريكية أن العنوان المناسب يكون مختصر و لا يمكن أن يتجاوز حدود 12 كلمة.

يمكن إيجاز ضوابط وشروط كتابة العناوين الصحيحة وفق ما يلي:

- تجنب تكرار الأفكار والألفاظ ضمن نفس العنوان.
- يستحسن ان يكون العنوان مشتملا على فعل أو ما يدل على حدث.
- يفضل استخدام الفعل المبني للمعلوم بدل المبني للمجهول.
- ينبغي أن يكون العنوان واضح العبارات بعيدا عن المصطلحات والمفردات المهجورة مع اختيار المصطلحات التي تنقل الفكرة المطلوبة بعيدا عن اللهجة العامية.
- كما ينبغي عدم استخدام الاختصارات ما لم تكن شائعة أو مفهومة وعدم إبداء الرأي في العنوان أي أن يكون العنوان حياديا موضوعيا ما أمكن.
- **ثانيا : المتغيرات و دورها في ضبط العنوان :** تعتبر المتغيرات من أهم القيم في مجال البحث العلمي التي يجب على الطالب أو الباحث أجادة التعامل معها وتوظيفها بشكل صحيح ضمن فصول البحث، ولعل أن أهم مجال لاستخدامها هو عنوان البحث فهذا الأخير يجب أن يتضمن على الأقل متغيرين اثنين من متغيرات البحث من اجل أن يمنحها تلك الدلالة المباشرة عن مشكلة البحث و موضوعه، والمتغير في تعريفه هو صفة أو خاصية محددته متصلة بالظاهرة الخاضعة للبحث ، وهناك عدة تصنيفات للمتغيرات الكمية والنوعية والكيفية، المستقلة والتابعة والوسيطه، وما يهمنها في مجال الدراسات الإنسانية والبحوث القانونية بصفة أدق هو استخدام المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطه عند ضبط العنوان، فالطالب أو الباحث مقيد بضرورة توظيفها بشكل إجباري عند تلك المرحلة و التعامل معها بالشكل الصحيح.

أ- **المتغير المستقل :** المتغير المستقل هو المتغير الذي تتم دراسة تأثيره على متغير اخر، فهو المسبب والمؤثر الرئيسي فيما يعرف بالمتغير التابع، وهو بذاته قيمة وصفة تتصل بموضوع

الدراسة كمثال دور قاضي الأحداث في ضمان المحاكمة العادلة للقاصر فالمتغير المستقل هو دور قاضي الأحداث أما المتغير التابع وهو ضمانات المحاكمة العادلة لفئة القصر.

**ب- المتغير التابع** هو المتغير الذي يكون نتاجا لمتغير آخر وهو المستقل ويوصف أيضا بأنه المتغير الأثر فهو النتيجة المفترضة لقياس الباحث لأثر المتغير المستقل.

**ج- المتغير الوسيط** أو ما يعرف بالمتغير الضابط، وهو الذي يرى الباحث في وجوده تأكيدا للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع باعتباره محركا ودافعا للمتغير المستقل، وهو متغير يحدده الباحث من أجل معرفة أثر العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، مثال ذلك التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية سبب رئيسي للإجرام لدى الأحداث. فالمتغير الرئيسي هنا هو التسرب المدرسي والمتغير التابع هو إجرام الأحداث أما المتغير الوسيط هو المرحلة الابتدائية. **ملاحظة:** يراعى عند ضبط العنوان باستخدام المتغيرات تحديد نوع العلاقة القائمة فيما بينها فهناك حالة عدم وجود علاقة هنا يكون لدى الباحث معرفة بقيمة أحد المتغيرات وجهل تام بقيمة المتغير الآخر، كما يمكن أن تكون العلاقة إيجابية فتكون القيمة العالية لأحد المتغيرات سببا في القيم العالية للمتغير الآخر والعكس من ذلك صحيح، وقد تكون العلاقة سلبية في صورته قيمة عليا لأحد المتغيرات التي تكون سببا في القيمة الدنيا للمتغير الثاني وعكس ذلك أيضا صحيح.

**-الفرع الثاني: ضبط المفاهيم الأساسية.** بعد ضبط الباحث للعنوان الرئيسي والعناوين الفرعية المتصلة به، يجب عليه تحديد مفاهيم البحث بشكل جيد محدد ودقيق، فإهماله لهذه المرحلة يؤدي به إلى مواجهة متاعب تجعل من أمر تعريفه للموضوع بالغ الصعوبة.

**أولا : المقصود بالمفهوم:** ماذا تعني كلمة مفهوم concept المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة المتعلقة بالبحث بهدف تبسيطها وتوصيل مفهومها لعموم أفراد المجتمع، والمفهوم وهو أحد الرموز الأساسية في اللغة يمثل ظاهرة معينة أو شيء معين، أو إحدى خصائص هذا الشيء وليس له معنى إلا بقدر ما يشير إلى الظاهرة التي يمثلها، ولكل موضوع علمي المفاهيم المميزة له ويسهل تحديد المفهوم إذا كان الأمر ملموسا، وقد يكون للمفهوم أكثر من معنى واحد فمثلا مصطلح البيئة يدل عند البعض على الوسط الاجتماعي، بينما يدل لدى البعض الآخر عن الوسط الطبيعي، ويدل عند الآخرين على انه مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تحدد نوع منطقة عن الأخرى.

يقوم الباحث لأجل تحديد المفاهيم الأساسية بتعريف مفردات و مصطلحات الموضوع في شكل علمي وآخر إجرائي حتى يستطيع القارئ فهم المقاييس والمعالم المختلفة لموضوع الدراسة، فالمفهوم يقصد به همزه الوصل بين البحث الذي يجريه الباحث وبين النظرية الاجتماعية القائمة بشأنه، فالباحث يستمد المفهوم وتعريفه من نظرية ما من اجل أن يصل إلى مجموعة من النتائج التي تسمح بتطوير نفس النظرية لكن بطابع علمي، فهي عملية ترجمة مصطلحات ومرادفات البحث المترددة في المجتمع إلى متغيرات واضحة ذات قيمة علمية محددة، ويشترط عند تحديدها من قبل الباحث أن تميز المصطلحات عما يشابهها وأن يطرحها في شكل نسق قيمي مختلف عما هو سائد في مجتمع البحث.

**ثانيا: أنواع المفاهيم: المفاهيم ثلاثة 03 أنواع هي:**

**1-المفاهيم اللغوية** اي المعنى المقصود من اللفظ أو ما يراد منه في اللغة من خلال تعريفها من المعاجم والقواميس.

**2-المفاهيم الاصطلاحية** وهي ذلك البناء المجرد الذي يمثل الواقع محل الدراسة من وجهة نظر الباحث، أي كل ما قيل في موضوع الدراسة من مفاهيم و شروحات و تعاريف تساعد الباحث في التعرف على بحثه بشكل دقيق.

**3-المفاهيم الإجرائية** هي التي تغطي الفجوة بين المستوى النظري والمستوى الفكري لدى الباحث، فهي سلسلة من التعليمات التي يجب أن يقوم بها الباحث ليظهر وصف الظاهرة بشكل محدد، أي تلك اللغة التي يتكلم بها الباحث ويصف بها موضوع الدراسة بعيدا عن اللغة العامة.

**ملاحظة:** هناك فرق واسع بين المفاهيم و التعاريف فالمفهوم أشمل من التعريف هذا الأخير لا يقدم إلا خاصية أوليه للمفهوم ولا يتعمق ولا يركز على الخصائص النظرية.

**ثالثا : الغرض من ضبط المفاهيم:** تحدد المفاهيم وتضبط حتى لا يختل المعنى ونضع البحث في السياق المناسب له ، من خلال توضيح المفهوم وإزالة الغموض و لتوضيح وجهة نظر الباحث.



- تضبط المفاهيم لتحديد مفهوم بعض الأشياء ذات الطابع المجرد والمعنوي، فالمواضيع المتعلقة بدراسة الشعور والإحساس أو تقييم الأشياء كميًا، أو تحديد مفهوم بعض المنطلقات الأيديولوجية المختلفة من مجتمع بحثهم إلى آخر كموضوع الديمقراطية.

#### -المطلب الرابع: ضبط الإشكالية و فرضيات البحث.

بعد أن يضبط الباحث في الخطوات السابقة المذكورة أعلاه موضوعه بصفة عامة ويختار مشرفاً للعمل تحت إشرافه وتوجيهاته، وبعد ضبط العنوان وتحديد المفاهيم، وتصور مشكلة البحث يكون الطالب الباحث أمام مهمة ضبط الإشكالية وفرضيات البحث، هذه المرحلة التي تعد مفصلية وأساسية في البحث باعتبارها المحرك والنواة الأساسية التي تدفع بالباحث طيلة أشواط البحث، من أجل الكشف عن الحقيقة والمعرفة التي تجيب وتغذي تساؤلاته حول الإشكالية والفرضيات التي تدور في ذهنه، وهي أساس استنتاج النتائج التي تعد بمثابة الإضافة العلمية المعرفية في المجال المختار، فلا يمكن تصور بحث علمي خال من إشكالية أو بحث علمي مستند إلى إشكالية وخال من الفرضيات، ونستعرض تبعا أهم الخطوات المنهجية في طرح الإشكالية وضبط فرضيات البحث.

-الفرع الأول: طرح الإشكالية. تعرف الإشكالية في البحث العلمي بأنها تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير، كما تعرف بأنها كل ما يحتاج إلى حل وإظهار النتائج، كما قيل في تعريفها بأنها الموضوع الذي يختاره الباحث لإجراء البحث فهي إجمالاً شعور الباحث النابع من تفكيره بشأن مشكله تواجهه في مجال تخصصه يسعى إلى توضيحها والإجابة عنها، وتفسيرها وإشباع حاجته بدراستها علمياً، وقد تنشأ الإشكالية كفكره في ذهن الباحث أو كشعور يلزمه بوجوده موضوع يستلزم البحث والاستقصاء فيصوغها في شكل مشكله بحثية يقوم بدراستها وتحليلها بهدف إيجاد حلول ذات طابع علمي لها، فإذا ما توصل إلى ذلك صارت مشكله البحث من الماضي.

-أولاً : مصادر الإشكالية: تتحدد أهم مصادر ومنابع الإشكاليات البحثية فيما يلي:

1- **الخبرة الشخصية** حياة الباحث عبارة عن تجارب عديدة تسمح له باكتساب الخبرة وكل تجربه تسمح له بإثارة التساؤلات البحثية التي قد يكون البعض منها مجالاً للبحث والدراسة والتحري.

2- **القراءة الناقدية التحليلية** يسعى الباحث دوماً إلى توسيع دائرة معارفه من خلال اطلاعه على ما تحتويه الكتب والدوريات مختلف المراجع والدراسات، وهو ما يثير في ذهنه عديد التساؤلات حول صدق هذه في الأفكار والجوانب المعرفية التي اطلع عليها مما يسمح له ويثير في غريزته أفكاراً ذات طابع شكّي تدفعه إلى طرح إشكاليه بحثيه للتأكد من صدقها أو لتصحيحها أو بهدف تطويرها.

3- **الدراسات والبحوث السابقة** يعمل البحث على استكمال مسار البحث الذي انتهى منه باحث سابق، فالبحوث العلمية متكاملة ومنتالية وبالتالي فإن تتبع المشكلات البحثية السابقة يسمح بطرح مشكلات بحثيه حديثة، استكمالاً لمتطلبات البحث العلمي خصوصاً إذا ما طرأت تغيرات حديثة على موضوع الدراسة.

4- **مشكلات المجتمع** يعد البحث العلمي الحل الأنسب لحل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في مختلف الميادين السياسية الاجتماعية الاقتصادية القانونية الثقافية الدينية، وبالتالي فلا احد بإمكانه حل هذه المشكلات سوى الباحثين كل حسب تخصصه وهي مجال خصب لترح عديد الإشكاليات ذات الأبعاد المزدوجة الاجتماعية منها والعلمية.

### ثانياً: ضوابط تحديد الإشكالية البحثية الجيدة.

هناك مواصفات معينة يجب أن تتوفر حتى يمكن اعتبار الإشكالية المطروحة جيدة وجديرة بالبحث والدراسة ومن أهم تلك الضوابط نذكر ما يلي نذكر مايلي:

- أن تستحوذ على اهتمام الباحث وتتناسب مع قدراته وإمكاناته.
- أن تكون ذات قيمة علمية وتمثل دراستها إضافة علمية في مجال التخصص وأن تسمح باستخلاص نتائج يمكن تطبيقها في الواقع العملي للمشكلة
- أن تزامن المشكلة في حدودها الزمنية ويكون لها أثر مستمر عليها.

- أن تكون جديدة غير مكررة أو منقولة عن الغير، أن تكون واقعيه بعيده عن الافتراض والخيال
- أن تكون قابلة للدراسة ضمن حدود موضوع محدد المعالم بعيدا عن التشعب والعمومية وأن تكون متناسبة وقيمة المراجع العلمية المتوفرة لدى الباحث.
- أن تتسم بالموضوعية فلا تنطلق من رأي ذاتي وينصح بتجنب استخدام ضمير المتكلم في صياغتها.
- أن تبرز فيها العلاقة التي تربط بين المتغيرات الرئيسية للعنوان بعيدا عن التناقض أو تضارب الآراء.
- أن يستخدم الباحث أثناء صياغتها عبارات محددة تبرز صورتها كتساؤل رئيسي في صورة كيف؟ لماذا؟ ما هو؟ إلى اي مدى؟ مع اعتماد اللغة العلمية الصحيحة اي المصطلحات المناسبة والابتعاد عن الحشو والتكرار والأسلوب الإنشائي فأهم شروطه صياغة الإشكالية ان تكون عملية.

## Dr Rebiai Hocine

- أن تكون عامه وشامله أي أن تشمل المتغيرات دون أي إقصاء لأن أي إغفال لأي من المتغيرات سيجعلها قاصرة غير شامله، كما ينصح بتحديد نطاقها الزماني والمكاني المتصل بالموضوع.
- **ثالثا : قواعد صياغة الإشكالية :** تصاغ إشكالية الدراسة صياغة دقيقة محددة فهي قالب يخرج المشكلة البحثية في شكل علمي يسهل التعامل معه ودراسته، وتصاغ الإشكالية عموما من حيث اللفظ في ثلاث صيغ:
  - 1- **الصياغة اللفظية التقديرية** وهي التي يستخدمها الباحث إذا كان موضعه من موضوعات العامة التي تحتاج إلى استكشاف وجمع معلومات عامة، فهو يهدف من خلال بحثه إلى جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة وعرضها بشكل وصفي.
  - 2- **الصياغة في شكل سؤال** وهي صياغة يستخدمها الباحث عندما تكون المشكلة واضحة فالموضوع هنا ثابت المعالم وأكثر تحديدا، فيعتمد الباحث هذه صياغته للإجابة عن موضوعه مع إمكانية طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المتصلة بالموضوع.

3- **الصياغة في شكل فرض** وهي التي يستخدمها الباحث لتتلاءم و دراسة متغيرات المشكلة وتحديد العلاقة التي تربط بينها ، هل هي علاقة طردية أم عكسية أم تكاملية.

تكتب الإشكالية مجازا في مقدمة البحث وفق الترتيب المنطقي المخصص لها وتظهر في الدراسات القانونية في شكل فقرات متسلسلة تكون مستقلة عن بعضها البعض بالأفكار ومتراطة مع بعضها البعض بشكل وظيفي وتتكون من ثلاث فقرات:

**تتناول الفقرة الأولى** أهمية الموضوع من الناحية الفكرية المعرفية النظرية مع ابراز المجال العلمي التخصصي، وعلى الباحث في هذه الفقرة بذل أقصى الجهد لإثبات نقاط القوة في طرحه النظري باختصار وتركيز شديد وفي نهايتها يلمح الباحث لأهمية متغيرات الموضوع .

**تهتم الفقرة الثانية** بالمتغير الأساسي دون تفصيل وتنتهي بنفس ما انتهت به الفقرة الأولى اي بالتلميح إلى أهمية المتغير التابع.

**تختص الفقرة الثالثة** بإبراز أهمية المتغير التابع وتختتم بعد تمهيد ملائم بطرح تساؤل أساسي يكون عاما في صورة الإشكالية الأساسية تطرح الإشكالية الأساسية من حيث صياغتها وأسلوبها بناء على نموذج البحث المختار فإذا كان **البحث كشافيا** استطلاعيا كان السؤال بعبارة ماذا؟ ما هي؟ ما هو؟ وإذا كان **البحث وصفيا** كانت الإشكالية في شكل سؤال يبدأ بعبارة كيف؟ وإذا كان **البحث تفسيريا** كانت الإشكالية بعبارة ما تأثير كذا في كذا ؟ وإذا كان **البحث تقييميا** كانت الإشكالية بعبارة ماذا؟ والإشكالية هي نقطه قوه البحث ومربط أصالته ومرآة الباحث وقدرته، فبناء عليها تحدد الخطة والمنهج المناسب وأدوات البحث وطريقة استخدام المراجع وتصور النتائج الأولية للدراسة.

**رابعاً : الإشكاليات الفرعية :** قد تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات التي يسعى الباحث للإجابة عليها تبعا وفق تسلسل أفكار البحث، وهي ما يعرف بالإشكاليات الفرعية أو التساؤلات الفرعية ،وهي عادة ما تكون متصلة بكل محور من محاور البحث ،فتسمح بتحديد نطاقها وترشد الباحث من أجل عدم الخروج عن الموضوع، وتصاغ و تطرح هذه الأخيرة في شكل استفهامي بحيث تكون محددة بعيدة عن المسلمات والبداهيات العلمية التي لا تحتاج إلى

إثبات ،فهي ما يوضح التساؤلات المنبثقة عن التساؤل الرئيسي المعروف بالإشكالية و هي ما يعبر عن جوهرها وتسمح للباحث بوضع خطة بحثية مناسبة انطلاقا من الإشكالية الأساسية.

**-الفرع الثاني : الفرضيات - الفروض - Les Hypothèses .** فرضيات الدراسة هي الإجابات المحتملة المؤقتة عن تساؤلات الدراسة أو عن إشكالية البحث، فما ينتهي الباحث من ضبط إشكالية موضوعه تتبادر إلى ذهنه وبشكل تلقائي مجموعة من الاحتمالات المتعلقة بالإجابات المتوقعة والمرتبطة بالإشكالية المطروحة، قد تحمل في طياتها الخطأ أو الصواب وكل ما يجب عليه للتأكد من ذلك هو إجراء البحث من اجل تأكيد أو تفنيد صحتها من خطئها.

**-أولا : تعريفها و أهميتها:** الفرضيات هي عبارة عن توقعات الباحث و تصوراته للحلول المتعلقة بمشكلة البحث،كما تعرف الفرضيات بأنها تخمينات وتوقعات ذكية يقدمها الباحث ويعتقد أنها تمثل حولا للمشكلة بصفة مؤقتة ، ولا يصوغ الباحث هذه الفرضيات بشكل عشوائي وإنما على ضوء مهاراته العلمية و على ضوء الدراسات السابقة وخبرته في مجال البحث، فهي إجابات محتملة لأسباب مشكله تحتمل الصواب و الخطأ مبنية على خبرة الباحث وسعه اطلاعه وتخصصه في المجال ،وهي بعيدة كل البعد عن الظن أو الشك ،هذا الأخير عبارة عن تفسيرات متسرعة بعيدة عن الواقع والحقيقة ينقصها الدليل المادي لإثباتها.

تكتسي الفرضيات أهمية مطلقة في مجال البحث العلمي فهي أحد متطلباته الرئيسية وهي وسيلة فعالة لتطوير المعرفة نظرا لاتصالها بالموضوعية وقابلية الاختبار وهي تساعد الباحث على:

- توجيه الجهود نحو جمع البيانات والمعلومات التي يجب الحصول عليها بصفة دقيقة ومباشرة
  - تحديد الإجراءات وأساليب البحث المناسبة لاختيار الحلول المقترحة.
  - توفير قاعدة لمفاهيم واستنتاجات جديدة نتيجة توظيف الفرضيات واختبارها.
  - تقديم تفسير العلاقات بين المتغيرات.
  - توجيه البحث نحو تحديد هدف محدد وهو حل المشكلة.
  - تزويد الباحث بفرضيات أخرى مستقبلية تدفعه إلى إجراء بحوث جديدة.
- ثانيا : الفرضية الجيدة و شروط صياغتها.**

-الفرض الجيد هو الذي يرتبط بالمعنى الإجرائي لمصطلحاته .

-الفرض الجيد هو القابل للاختبار زمانيا وهو الفرض الذي يمكن اختباره إحصائيا.

- الفرض الجيد يصاغ بصفة محددة ودقيقة ولا يتعارض مع الحقائق العلمية أو نتائج المثبتة سابقا
- الفرض الجيد هو يعتمد على جمع النتائج الجزئية المتوفرة بالإضافة إلى أسس نظرية واضحة.
- الفرض الجيد هو الفرد الذي لا يستند إلى الخبرة الذاتية وحدها ولا إلى الملاحظات العابرة.
- الفرض الجيد هو ما يعكس اتجاه التوقع أي أن يكون موجها.
- الفرض الجيد هو الذي يصاغ بشكل يبين العلاقة بين متغيرات البحث.
- هناك مجموعة من الشروط والضوابط التي يجب مراعاتها عند صياغة الفروض وذلك لضمان طرحها بشكل صحيح نذكر منها:
- أن يتوقع الباحث أن تشكل فرضياته حلا فعليا للمشكلة محل الدراسة.
- أن يتبع الباحث أسلوب الإيجاز واكبر قدر ممكن من الوضوح فتكون العبارات التي صيغت بها الفرضيات واضحة ومختصره وموجزه توحى بوجود علاقة بين المتغيرات.
- ان تصاغ الفرضيات بصيغة القابلية للاختبار فتحمل في معناها الشك واحتمال الخطأ والصواب بشكل لا يمكن التحقق منه إلا من خلال مراحل البحث.
- أن تتضمن في صياغتها مصطلحات إجرائية تسمح بقياس مدى صحة الفروض من خطئها .
- أن تكون صياغة الفروض خالية من التناقض وان لا تكون منافية لوقائع علمية ثابتة وان تكون متناسبة متناسقة مع نتائج البحوث السابقة في مجالها.
- ان تكون خالية وبعيدة عن الأحكام ذات القيم الذاتية أو العقائدية، أو ما لا يمكن إخضاعه للبحث والتحقق ،واقوي الفرضيات هي تلك التي يكون مصدرها إما خبرة الباحث في مجال التخصص ومدى اطلاعه ومعرفته بالمضامين العملية والنظرية لمجال البحث إضافة إلى قدرته على الربط المنطقي ما بين تصوره والواقع أو ما يعرف بالقدرات الإبداعية، بالإضافة إلى المصادر البيئية المحيطة بمجال البحث كالمجتمع الذي يعيش فيه الباحث.

قد يرتكب الباحث عددا من الأخطاء عند صياغته للفرضيات والأسئلة البحثية والفرعية المنبثقة عنها في شكل :

-أن تكون الفرضية أو الأسئلة البحثية غير ذات دلالات واضحة بالنسبة للمشكلة البحثية اي غير متصلة بها.

-أن تتسم الفرضيات والأسئلة البحثية بالغموض والعمومية على نحو يصعب من اختبارها والتحقق منها.

-أن تكون بعض الفرضيات إما معروفة مسبقا أو غير قابلة للاختبار أو الإجابة عنها لعدم توفر أي بيانات أو معلومات حولها بسبب حدوثها.

-طرح فرضيات صفرية بإصرار من الباحث بالرغم من اتفاق كل الدراسات على وجود علاقة بين متغيرات البحث.

- تصاغ الفرضيات وفق طريقتين أو أسلوبين وذلك وفق طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرين فتسمى الطريقة التي تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين فرضا مباشرا ، أما الطريقة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين تسمى في صياغتها فرضا صفريا.

**ثالثا : أنواع الفرضيات.** يقسم الباحثون الفرضيات إلى **فروض بحثية وأخرى إحصائية**، تصاغ الفرضيات البحثية في صورة جمل قصيرة بسيطة معبرة عن تفسير للظاهرة أو استنتاج لعلاقة سببية بين متغيرات البحث، أما الفرضيات الإحصائية فتثار بشكل رياضي يهدف إلى التفسير أو الاستنتاج وتنقسم كل منها إلى نوعين.

**1-الفروض البحثية الموجهة** هي تلك الفرضيات التي تستخدم عندما يتوقع الباحث أن هناك علاقة مباشرة بين متغيرات الدراسة ،سواء كانت ايجابية أو سلبية كأن يتسبب وجود متغير مستقل في عدم وجود المتغير التابع أو العكس من ذلك.

**2-الفروض البحثية غير الموجهة** يستخدمها الباحث عندما يريد أن يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرات لكنه لا يعرف بالتحديد اتجاه تلك العلاقة أو لا يمكنه تحديدها.

3-الفروض الإحصائية الصفرية يستخدمها الباحث بغرض النفي حيث يقدم الباحث فرضية مدلولها أنه لا توجد علاقة أو فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البحث وان الفرق المتوقع بينها يساوي صفرا، غير أنه إذا ما أثبتت الدراسة وجود فروق جوهرية بين متغيرات الدراسة وجب علنا الباحث رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

4-الفرضية الإحصائية البديلة يقصد بها البديل عن الفرضية الصفرية بمعنى أن الباحث يقدم فرضية عكس ما وردت في الفرضية الصفرية، أي أن هناك علاقة بين المتغيرات قائمة على فروق دلالات إحصائية يسع الباحث إلى التأكد منها من خلال بحثه.

#### -المحور الرابع : مصادر المعلومة و تقنيات التوثيق العلمي (التهميش).

تعتبر المعلومات من المستلزمات الأساسية والضرورية لكتابه مختلف أنواع البحوث والدراسات على كافة المستويات، فكلمة معلومات في اللغة مشتقة من مادة لغوية ثرية وهي "علم" فتدور معانيها في نطاق العقل ووظائفه أي كل ما يتصل بالعلم وإدراك طبيعة الأمور والمعرفة والقدرة على التمييز والتعليم والتعلم والدراية والإحاطة واليقين والوعي والإعلام ،فالمعلومات حالة ذهنية ومورد لا يمكن للإنسان الاستغناء عنه ،فهو أساس استثمار أي مورد آخر فهي سلعة يتم إنتاجها من خلال التفاعل والبحث والملاحظة والخبرة والقراءة، وتوفيرها وفق وعاء يحتويها قد يكون وثيقة أو وعاء الكترونيًا وللمعلومات ستة(06) أبعاد هي :

1. الكمية أي انها تقاس بعدد الوثائق والصفحات والكلمات والرسوم ومختلف ذلك.
2. المحتويات أي معاني تلك المعلومات.
3. البنية وهي العلاقة المنطقية التي تربط بين نصوصها وعناصرها.
4. اللغة و هي كل ما يعبر بواسطتها عن تلك الأفكار و المعلومات.
5. النوعية لكل معلومة نوعية من حيث صحتها ومدى دقتها و فائدتها.



6. العمر وهي الفترة التي تكون فيها تلك المعلومات ذات قيمة وذات فائدة.

كما أن للمعلومات مجموعة من الخصائص والمميزات منها:

- انها قابلة لإعادة التشكيل والصيغة بشكل مذهل فقد تتمثل في صورة نصوص أو أشكال بيانية أو أصوات ناطقة أو رسومات.
- قابليتها للنقل والتوجيه والبث خصوصا في ظل الانفتاح الرقمي في العصر الحالي.
- قابلية الاندماج فيمكن ضم ودمج المعلومات بصفة سهلة ضمن قائمة واحدة وفق منطلق علمي نظري أو تطبيقيين محدد
- الوفرة بالرغم من السعي الدائم لترويج المعلومات وفق مبدأ العرض والطلب بمقابل إلا انها تبقى دائمة متوفرة في مختلف صورها
- الديمومة فهي لا تتأثر بالعامل الزمني ولا بمفهوم الاستهلاك فهي قائمة بذاتها قابلة للتطور وتوليد معلومات ومعرفة جديدة
- سهولة النسخ و إمكانية الاستنتاج الصحيح للمعلومات وتعويض المشكوك فيها في صحتها بغيرها.

ولا شك في أهمية المعلومات وقيمتها في عصرنا الحاضر فهي أساس أي قرار يتخذه كل مسؤول في موقعه ،وبقدر توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للشخص المناسب ،نكون أمام قرار صحيح، كما أنها أساسية من أساسيات البحث العلمي ،فهي الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات العلمية الصحيحة،بالإضافة إلى اعتبارها موردا ضرورية لتسيير الشؤون الاقتصادية والإدارية والسياسية والعسكرية لأي حكومة من الحكومات وفق مبدأ يقول "من يملك المعلومات يستطيع ان يكون الأقوى".

يرى بعض الباحثين تحديد الفرق بين المصدر والمرجع، فمنهم من لا يفرق بينهما وهو بالنسبة لهم كل ما تعلق بالبحث من دراسات ووثائق قديمة كانت تقليدية أو حديثة مطبوعة أو الكترونية، فالمصدر أو المرجع هو كل ما يرجع و يسترشد به الباحث في بحثه وهو الرأي الذي نؤيده و نعتمده في تقسيمنا ، إلا أنه هناك من يقول بأن المصدر هو كل وثيقة أصلية متصلة بالموضوع

اتصالا مباشرا معاصرا وقريبا والمراجع هي كل غير ذلك ،كما يرى البعض بأن المصدر هو ذلك المرجع الأصلي وان المرجع بمفهومه هو كل ما كان ثانويا متصلا بالموضوع.

تحدد مصادر جمع المعلومات في البحث العلمي من عديد المصادر يمكن تصنيفها إلى نوعين اثنين مصادر أساسية وأخرى ثانوية، وفي ظل التحول الرقمي الذي تشهده كل المجتمعات بفعل انتشار تكنولوجيا المعلومات أصبح أمر التفريق بين المصادر التقليدية والمصادر الحديثة الالكترونية من المسائل التي تجاوزتها التصنيفات العلمية الحديثة، فقد أصبحت المعلومات المتوفرة في الأوعية الإلكترونية سهلة الوصول والمعالجة والاطلاع بالنسبة للأغلبية الباحثين وعليه سوف نقترح في تقسيمنا مصادر المعلومة الأساسية في المبحث الأول ثم مصادر المعلومة الثانوية في المبحث الثاني مع إبراز طبيعتها إما الورقية والالكترونية المشتركة أو المستقلة بذاتها.

#### -المبحث الأول : مصادر المعلومة الأساسية في البحث العلمي.

من الشائع في مجال البحوث القانونية لجوء الباحث إلى مجموعة من المصادر التي توفر له المعلومة المتعلقة بالبحث في شكل الكتب والدوريات وما تحتويه من مقالات علمية ،وكذلك الرسائل العلمية بمختلف درجاتها، ولذلك تصنف هذه المصادر على أنها أساسية في مجال البحث العلمي القانوني ،غير انه إذا ما غيرنا مجال البحث إلى العلوم التطبيقية أو التجريبية كانت هذه المصادر مقارنه بغيرها ثانوية نظرا لاختلاف مجالات البحث وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض المقصود بالكتب وأنواعها الدوريات هو مدى أهميتها والرسائل العلمية ومدى أصالتها ،مع الإشارة إلى أن هذه المصادر يمكن أن تكون ورقية اي متوفرة على رفوف المكتبات قابلة للمعاينة الحسية من قبل الباحث، كما يمكن ان تكون الكترونية متوفرة على المواقع الالكترونية لمختلف دور النشر والمكتبات الإلكترونية ومخابر البحث .

#### -المطلب الأول: الكتب كمصدر أساسي للمعلومة.

الكتب وفق منظومة اليونسكو هي : كل إنتاج في شكل أوراق مجتمعة تحتوي بين طياتها على إنتاج فكري معين قدمه مؤلف أو عدة مؤلفين يحمل عنوانا مميزا عن غيره تتجاوز عدد صفحاته

49 صفحة، و الكتب نوعان يقصد بها أما مصادر أو مراجع ذات طبيعة عامة وأخرى ذات طبيعة خاصة:

1-**الكتب العامة** فهي التي تتضمن موضوعات كثيرة فرعية تتصل بموضوعها الأساسي يتناول الكاتب شرحها بطريقه جمالية دون تعمق أو تفصيل، ككتب نظرية الحق نظرية القانون والمنظمات الدولية وعلوم الإجرام والعقاب الخ.... يتميز أسلوب كتابة هذه المراجع بالسهولة والوضوح والإيجاز، فتكون لدى الباحث فكرة عامة عن الموضوع يستطيع من خلالها فهم مشكلات أخرى، و يحاول البحث عن حلول لها وتعتبر هذه الكتب ذات الطبيعة العامة أكثر مصادر البحث القانوني توفرا في المكتبة القانونية وتفيد الباحث بعدة جوانب نذكر منها استخراج إشكالية الموضوع مساعدته في إعداد خطة البحث ، وترشده إلى جملة من المراجع الأخرى التي تدور حول موضوع بحثه.

**أما الكتب الخاصة** فهي تلك المراجع التي يعالج فيها المكلف موضوعا دقيقا محددًا يتصل اتصالا وثيقا بموضوع البحث، فتكون العناوين شبه متطابقة وهذه المراجع هي الأقرب إلى موضوع البحث ،ومن أهمها التي يعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه لأنها تكتب بأسلوب عميق دقيق وتتميز بالمعالجة الشاملة للموضوع بحيث تتضمن كل ما ورد حوله من آراء فقهية وأحكام قضائية ونصوص تشريعية بالإضافة إلى تناولها أفكار صاحبها وآرائه سواء شملت كل جزئيات الموضوع أو جزءا كبيرا منها ، وتتميز بأنها تتناول موضوعا دقيقا فإذا كان كتاب نظرية القانون مرجعا عاما فإن الكتاب المعنون طرق تفسير القانون أو المعنون بمبدأ الاعتذار بالجهل بالقانون هو كتاب خاص يتضمن جزئية من نظرية القانون.

#### -المطلب الثاني: الدوريات العلمية كمصدر للمعلومة.

يقصد بالدوريات مختلف صور النشر العلمي التي تصدر بصورة دورية سواء كان ذلك سنويا أو نصف سنوي أو ثلاثيا أو شهريا، وتعد الدوريات العلمية أهم مصادر البحث العلمي وهي كثيرة جدا إلى درجة يصعب معرفة عددها ، تعرف بأنها نافذة يطل منها على التقدم العلمي ووسيلة لتعريف العالم بالتقدم العلمي الذي يحرزه هذا الأخير ، فقد كانت قبل وقت سابق البحوث

تنشر في كتب بسبب عدم توفر الدوريات العلمية، أما في الوقت الحاضر لقد أصبحت البحوث تنشر في الدوريات العلمية العامة والمتخصصة لما تحققه هذه الأخيرة من سرعة نشر للنتائج العلمية المتحصل عليها وسرعة الاستفادة منها، فضلا على أن البحوث المنشورة فيها أصبحت تستهدف موضوعات دقيقة ومحددة الأهداف ولا تكون طويلة تحتاج إلى كتب لنشرها بل يكفي عدد من الصفحات يتراوح ما بين 10 إلى 20 صفحة لنشرها .

إن الدوريات مصنف مطبوع يصدر عن جهة علمية تشرف على إصدارها إما سنويا أو بصورة نصف سنوية أو بصفة ربع سنوية جهة مختصة بنشر البحوث العلمية (القانونية) قد تكون جامعته أو مخبرا أو مركز بحث معتمد ، وتعرف هذه المنشورات باسم الدوريات والمجلات العلمية ، ومؤخرا أصبحت هذه الأخيرة تصدر بشكل إلكتروني حصري على مواقع ومنصات مخصصة لذلك مثلها المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية [www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz) بدل الشكل التقليدي في المطبوع الورقي من اجل إتاحتها وتسهيل نشر مضامينها والحفاظ عليها وتخفيف نفقات طبعتها، وقد تكون متخصصة أو شاملة فهناك ما يصدر منها بشكل متخصص في القانون وهناك من يكون منها شاملا في مجال العلوم الإنسانية، ولا غنى لأي باحث عن الاستعانة بها لإثراء بحثه بأحدث وأعمق الآراء والأحكام والنصوص والبحوث في المجالات العلمية عموما والقانونية خصوصا فكل ما ينشر بها يكون على أيدي أساتذة باحثين مختصين في المجال يتناولون مواضيع حديثة وجزئيات دقيقة مفصلة، تعرض على لجان التحكيم والتقييم قبل نشرها مما يكسبها مصداقية كبيرة في مجال المعرفة العلمية بالإضافة إلى سرعة صدورها وسهولة الحصول عليها .

**-الدوريات العلمية المتخصصة (المجلات):** يقصد بالمجلات الدوريات العلمية المتخصصة بنشر البحوث العلمية الكاملة ، وهي الدوريات التي يتعامل معها الباحث عند نشر نتائج أبحاثه ولكل مجلة نظامها الخاص في النشر بها وفريق تحريرها وخبرائها، ولكنها جميعا تلتزم جميع قواعد النشر العلمي المتعارف عليها، فهناك مجلات متخصصة بمختلف مجالات المعرفة العلمية وهناك أخرى المتخصصة بمجال علمي واحد دون غيره ،تنشر مجموعة من صور الإنتاج العلمي تكون عادة في الصور التالية:

1-البحث تشكل البحوث الجانب الكبير من معظم المجالات العلمية و تتكون من العنوان اسم الباحث مقدمة استعراض قصير للدراسات السابقة هدفها من البحث عرض النتائج المتوصل إليها مع ملخصين مرفق بقائمة المراجع.

2-المقال يتكون هذا الأخير من بيانات ومعلومات استخلصها الباحث من دراسات سابقة منشورة يضيف إليها لمسة من خبرته وأفكاره رأيه.

3-المراجعة فيها يستعرض الكاتب نتائج بحوث الآخرين بعد إجراء مسح شامل لها.

4-الملحوظة تسمح بعض المجالات العلمية للباحثين بنشر ما حصلوا عليه من نتائج هامة أوليه في صورة ملحوظة قصيرة بهدف تسجيل أسبقيتهم فيما تم التوصل إليه من تلك النتائج على أن ينشر البحث كاملا بعد استكمالها.

-المطلب الثالث : الرسائل العلمية ( مذكرات الماستر- أطروحات الدكتوراه).

تعرف الرسائل العلمية بأنها التقرير العلمي النهائي الذي يعده الطالب الباحث في طور الدراسات العليا و الدراسات لما بعد التدرج، وهي جزء هام من متطلبات نيل الدرجة العلمية المسجل بها الطالب، في طور الماستر يكون الطالب ملزما بإعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في إطار تخصصه أما في طور الدكتوراه والدراسات العليا يكون الطالب الباحث أمام تحدي انجاز أطروحة علمية .

وتعد درجة الماستر مرحلة تدريبية لطلاب الدراسات العليا في مجال البحث العلمي والتفكير العلمي نحكم من خلالها على مدى صلاحية الطالب في الاستمرار في مجال الدراسات العليا ويجب أن تضيف هذه المذكرة ولو قليلا من المعرفة العلمية ، أما البحوث المصنفة في إطار أطروحة الدكتوراه فإنها مجال لتطبيق التخطيط للبحوث وتنفيذها حقل خصب لحل المشاكل العلمية وإبراز قدرة الطالب الباحث على الغوص والتعمق في الأسس العلمية التي تسمح له بالحصول على مجموعة من النتائج التي تجيب على إشكاليته المطروحة وقد أصبحت في الوقت الحالي الرسائل العلمية بمختلف درجاتها متوفر متاحة للاطلاع باعتبارها منشورة إلكترونيا على

مختلف مواقع الجامعات والكليات والمعاهد الجامعية بعيدا عن طابعها الورقي الذي كان يميزها سابقا، وهو ما يجعل منها في الوقت الحاضر مصدرا أساسيا للطلاب في مجال إعداد البحوث العلمية، فيمكن لهم اعتمادها كمصدر للمعلومة باعتبارها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمنحها الموثوقية العلمية نذكر منها:

- أنها عمل أصيل يفترض فيه الأمانة العلمية والموثوقية، نظرا لإجراءات الفحص والتدقيق والمناقشة التي تتم على أيدي أساتذة مختصين وهيئات إدارية مختصة.
- أنها تتناول في الغالب موضوعا واحدا في إطار التخصص المختار وبشكل دقيق.
- أنها تتناول موضوعا لم يسبق التطرق إليه قبلا.
- أنها توفر كما مهما من المعلومات الحديثة المرتبة والمتناسقة .
- أنها تجيب على مجموعة من التساؤلات التي يطرحها الباحث في شكل إشكالية أساسية أو إشكاليات فرعية.

Dr Rebiai Hocine

#### -المبحث الثاني: مصادر المعلومة الثانوية.

يحتاج الباحث إلى مجموعة من المراجع والمصادر ذات الطبيعة الثانوية مقارنة بتلك الأساسية التي ذكرناها سابقا ، فهي تسمح له بالحصول على نوع خاص من المعلومات لا تقدمه المراجع الأساسية في صورته الكتب و الدوريات والمذكرات العلمية، فهذه المصادر ذات الطبيعة الثانوية تقدم معلومات بسيطة وشاملة وأحيانا أخرى دقيقة ومحددة، يلجأ إليها الباحث لإثراء بحثه خصوصا فيما يتعلق بالجانب المفاهيمي والإحصائي أو التقني للموضوع، كالقواميس والموسوعات العلمية والكتيبات والتقارير السنوية ووقائع المؤتمرات والمطبوعات الحكومية وغير الحكومية....إلخ، كل هذه المصادر تقدم للباحث معلومات لا غنى عنها يدعم بها بحثه بالإضافة إلى استعانتة ببعض المراجع الأخرى و سنفصل بشأن ذلك في المطالب التالية.

#### -المطلب الأول : الأعمال المرجعية .

هي المصنفات الشاملة التي نسقت وكثفت المعلومات فيها و رتبت ترتيبا منطقيًا يجعلها غير صالحة للقراءة من أولها إلى آخرها ككيان فكري مترابط ، لكنها تفيد الباحث بغرض الإجابة عن جملة الاستشارات المتعلقة بالبحث عن معلومة معينة أو ضبط مفهوم تقني أو علمي أو إحصائية معينة فهي تختلف من حيث ترابط مفاهيمها عن المراجع الأخرى كالكتب والمقالات والمذكرات فهي تمتاز بما يلي:

**الشمولية** من حيث التغطية الموضوعية و **سهولة التنظيم و الموثوقية** والإسناد ودقة المعلومات و**حداتها** الاختصار والتركيز في معالجة الموضوعات وعرضها وستختار كنماذج للدراسة مجموعة من الأعمال المرجعية في شكل المعاجم اللغوية والقواميس والموسوعات ودوائر المعارف الكتب السنوية وموجزات الحقائق والأطالس والمراجع الجغرافية باعتبارها الأكثر شيوعا في الاستعمال ما بين طلبة العلوم القانونية والعلوم الإنسانية عموما.

**-الفرع الأول: الموسوعات ودوائر المعارف.** الموسوعة كلمة يونانية معناها حلقة كاملة من المعرفة ،وهي عبارة عن تجميع شامل لجميع فروع المعرفة الإنسانية أو لفرع واحد منها ،من خلال جمع عدد كبير من المقالات والدراسات المكتوبة من قبل أخصائيين في الموضوع، تعطي الموسوعة معلومات وافيه وشاملة عن الموضوع يمكن اعتمادها كنقطة البداية في البحث لتكوين فكرة شاملة ،وهي إما موسوعات عامة تعالج مختلف مجالات المعرفة الإنسانية بشموليه واسعة أشهرها نذكر الموسوعة البريطانية الموسوعة الأمريكية، أو الموسوعات المتخصصة وهي التي تشمل موضوعا واحدا أو موضوعات مترابطة ومتداخلة أشهرها موسوعة الفلسفة ،الموسوعة الإسلامية ، أما بالنسبة لحجمها فهناك موسوعات تتكون من مجلد واحد وهناك موسوعات ضخمة تتكون من عدة مجلدات.

يمكن إيجاز فائدة دوائر المعارف في أنها تقدم لمختلف الفئات القراء المطالعين أو الباحثين معلومات مباشرة مركزة بشكل سهل ويسير يمكن الاستعانة بقائمة المراجع والمصادر التي توجد في نهاية كل مقالة من اجل الاستفادة منها في الموضوع.

-الفرع الثاني: القواميس و المعاجم اللغوية. المعاجم أي جمع معجم والقواميس أي جمع قاموس، كلمتان مترادفتان في الاستعمال في الوقت الحاضر وتعني ذلك الصنف من المؤلفات التي تجمع الألفاظ في ترتيب محدد وهجائي في الغالب وتشرح معانيها وتوضح نطقها وتبين اشتقاقها والاستعمالات المختلفة وأصولها وما يرادفها وما يضادها ،والقواميس إما ان تكون أحادية أو ثنائية أو ثلاثية اللغة، أو حتى متعددة اللغات وتنقسم بشكل عام إلى معاجم لغوية عامة تتناول جميع مفردات اللغة دون التقيد بمجال معين أو تخصص، تتناول الألفاظ والمصطلحات الخاصة بموضوع معين ومجال من مجالات المعرفة ،من أمثلتها القاموس القانوني الذي يعتبر من أهم المراجع التي يعتمد عليها طالب القانون في إطار إعداد بحثه ،ويتم ذلك في مرحلة ضبط المفاهيم أي تعريف في الموضوع ومصطلحاته سواء كانت متغيرات أو مؤشرات تحتاج إلى تعريف طبقا للمصطلحات حتى تتلاءم وطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة للبحث .

هناك أنواع عديدة من القواميس نذكر منها القواميس اللغوية العامة التي توضح كل شيء عن معنى الكلمة، القواميس الخاصة التي تعالج جوانب بعينها كقواميس النطق، قواميس المختصرات ،قواميس اللهجات والقواميس المتخصصة مثل قاموس المصطلحات القانونية قاموس المصطلحات الطبية وهناك قواميس متعددة اللغات سواء ثنائية أو ثلاثية ، ولا غنى للباحث عنها باعتبارها مصدرا رئيسيا للحصول على معلومات بشأن المصطلحات والكلمات المستخدمة في بحثه من أجل توظيفها بشكل صحيح سواء من حيث نطقها أو تحديد معناها أو توظيف مرادفاتها.

### -الفرع الثالث : المراجع الإحصائية والكتب السنوية .

-المراجع الإحصائية هي مطبوعات مرجعية تهتم بتجميع وتبويب الأرقام والبيانات والحقائق لنشاطات معينة أو مواضيع محددة ،وتعد الأرقام والإحصائيات من مصادر المعلومة المهمة للباحثين لتعزيز بحوثهم ودراساتهم خصوصا ما تعلق بالإشكاليات القياسية، أي متى افترض الباحث وجود علاقة قياسية بين متغيرات البحث أو متى عالج موضوعات ذات طابع تقني تحتاج إلى إحصائيات تعزز النتائج المتوصل إليها ،ومن أشهرها المراجع الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والتي نجدها متوفرة على موقعه الإلكتروني بشكل دوري ،بالإضافة



إلى مختلف النشرات الإحصائية الصادرة عن مختلف الجهات الحكومية المتعلقة بأنشطتها السنوية أو الدورية كالنشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة العدل وعن وزاره التجارة وباقي المرافق العامة الأخرى الملزمة بتقديم بيانات إحصائية حول النشاطات المحصلة.

-أما الكتب السنوية فهي مطبوعات مرجعية تصدر سنويا تهتم بجمع وترتيب وتبويب وعرض أنشطة الدول والمؤسسات المختلفة ، فتقدم معلومات عن الأحداث و الإخبار و الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمختلف الدول والمؤسسات، وتعين مثل هذه المطبوعات الباحث في التعرف إلى العديد من الأنشطة والمعلومات الحديثة في مختلف المجالات الحياة حول العالم وإقليم ومجموعات دولية أخرى كالكتاب السنوي للأمم المتحدة التي تعتبر أشهر هذه المطبوعات.

#### -الفرع الرابع : الأطالس و المراجع الجغرافية.

-الأطالس والمراجع الجغرافية هي مطبوعات مرجعية تختص بجمع وتبويب المعلومات الخاصة بالمواقع الجغرافية والدول والقارات المختلفة، فضلا عن وصف البحار والأنهار والجبال موقعها ومميزاتها وخصائصها، بالإضافة إلى جزء خاص بطبيعة المناخ وما يشبهه من ذلك من معلومات التي يحتاجها الباحث عادة ويرجع إليها، من أهمها نذكر أطلس حافظ، أطلس العالم الحديث، الأطلس العربي العام، أطلس كولومبيا للعالم، قاموس ويبستر الجغرافي .... إلخ .

تختلف الأطالس فيما بينها من حيث المجال وطرق المعالجة، فهناك أطالس تغطي العالم وأخرى تغطي منطقة معينة وموارد محددة فقط، وأخرى تشمل على كل أنواع الخرائط وأخرى لا تقدم إلا خرائط ذات طابع سياسي أو بشري أو جغرافي .

#### -المطلب الثاني: المطبوعات الأخرى .

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من المصادر التي توفر للباحث جملة من المعلومات يكون بحاجة إليها في مرحلة ما من مراحل البحث، وهي على تنوعها وعدتها نذكر منها أعمال

المؤتمرات ،والمطبوعات الحكومية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الوثائق والكتيبات والنشرات وغيرها منها المصادر المحدودة المصدر والمعلومة.

**-الفرع الأول: أعمال ووقائع المؤتمرات.** هي سجلات مطبوعة تجمع بين طياتها مستخلصات بحوث مقدمة من قبل أساتذة باحثين مختصين في المجال، تناقش بصفة علانية ضمن أعمال المؤتمرات التي تنظمها مراكز البحث أو الجامعات أو بعض المنظمات، وقد تكون هذه المؤتمرات في صورته ندوات أو حلقات دراسية أو ملتقيات أو مؤتمرات محلية أو إقليمية أو دولية، وهي أهم أوعية نقل المعلومات فهي تسمح بمناقشته وإثراء المواضيع بين نخبة من الباحثين بالإضافة إلى تجميعها لجملة من النتائج المتوصل إليها ،ومن أهم مزاياها هو عرضها الشفهي للمداخلات وما يتبعها من مناقشات واستفسار تدفع الباحث إلى تقديم عمل متميز، وتنقسم الوثائق الخاصة بالمؤتمرات إلى ثلاثة أنواع الإعلانات والدعوات التي تسبق انعقاد هذه المؤتمرات، الوثائق التي تنشر أثناء انعقاد المؤتمر، والنصوص والمنشورة التي تنشر بعد غلق باب المناقشات والعروض والتي تجد طريقها إلى النشر في شكل كتب أو مقالات أو سلسلة تقارير، وتعتبر أهم أوعية المعلومات باعتبارها مواكبه للتطور الحاصل في الوسط العلمي .

**-الفرع الثاني: المطبوعات الحكومية.** تسعى الحكومات بشكل عام إلى إقامة اتصالات وعلاقات وثيقة مع شعوبها ومؤسساتها المختلفة فتقوم ببناء على ذلك بنشر مطبوعات ووثائق مختلفة تعرف من خلالها بخططها ومشاريعها وخدماتها وانجازاتها المختلفة في شتى الميادين ،وهو ما يعرف باسم المطبوعات الرسمية أو المطبوعات الحكومية وقد أصبحت هذه الأخيرة متاحة بشكل واسع النطاق على مختلف المواقع الرسمية الالكترونية لمختلف الأجهزة الحكومية باختلاف تدرجها الهرمي في السلطة، وتعرفها جميعه المكتبات الأمريكية المطبوع الحكومي بأنه إي منشور سواء كان مطبوع أو غير ذلك يحمل اسم الحكومة في بيانات نشره إما عن الحكومة المركزية أو المحلية أو تلك الناشطة أجنبيا أو لمختلف المنظمات الدولية أو المشتركة ، فهي كل وثيقة تحمل بيانات النشر الحكومية تصدر عن الدولة أو بأمر منها سواء بصفه دورية أو غير دورية تكون معدة للتداول وموجهه للجمهور ولها أهميه خاصة كمصدر من مصادر المعلومة فهي مصدر أولي موثوق به نذكر منها ما اقره المؤتمر العام لليونسكو سنة 1958 بأنها الوثائق البرلمانية و

الجرائد الأوراق التشريعية و المطبوعات الإدارية و التقارير الحكومية الصادرة عن الهيئات الحكومية المركزية منها والإقليمية، و مجموعه القوانين و أحكام المحاكم وكل مطبوع صدر تحت سلطة حكوميو وطنية وعلى نفقتها، قد يكون الغرض منه تشريعيا أي نشر القانون أو إداريا مساعدا في تنظيم عمل الإدارة أو تقريريا تعرض من خلاله الحكومة نشاطها وخدماتها، أو علميا يعرض ما تم انجازه من بحوث ودراسات علمية، أو إعلاميا بهدف الترويج للأنشطة الحكومية .

**-الفرع الثالث: الكتيبات و النشرات- وثائق الأرشيف و التقارير السنوية.**قد يجد الباحث نفسه مضطرا إلى البحث في مجموعة من المصادر التي توفر له معلومات سريعة وحديثة لا يمكن ان توفرها مصادر المعلومات الأخرى نظرا لطول مدة إعدادها وإخراجها نذكر منها:

**-أولا الكتيبات:** وهي مطبوعات بشكل وطابع خاص بحجم لا يتعدى 50 صفحة تشمل معلومات محددة تصدرها المؤسسات الإعلامية كالوزارات والجمعيات.

**ثانيا النشرات:** هي مطبوعات دورية تصدرها الوزارات والسفارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكالات الأنباء الجمعيات والمنظمات والشركات تقدم بيانات ومعلومات سريعة عادة لا يعاد نشرها في أي وعاء آخر.

**ثالثا وثائق الأرشيف :** تحتفظ المؤسسات الرسمية بمجموعة من الوثائق تعرف بوثائق الأرشيف ذات قيمه تاريخيه علمية عملية، يلجأ إليها الباحث إذا ما كان بحاجة إلى معلومات تاريخية يستحيل الوصول إليها.

**-رابعا التقارير السنوية:** تنشر هذه التقارير الدورية بهدف استعراض الحقائق والنشاطات والمؤسسية الخدماتية والإنتاجية في فترة زمنية محددة عن جهة معنية بالموضوع ،وتعبر المعلومات المتوفرة في هذه التقارير عن نشاط السنة الماضية للجهة المصدرة لها.

**-المبحث الثالث : تقنيات توثيق و تهميش مصادر المعلومة.**

يخضع البحث والبحث العلمي إلى ضوابط منهجية صارمة في مجال توثيق مصادر المعلومة التي اعتمدها الباحث في دراسته ،فهي ما يسمح بالتأكد من مصداقية النتائج المتوصل إليها

وموثوقية الدراسة المعدة، كما أنها تعتبر مسلكا يسمح لبقية الباحثين بإجراء بحوث مستقبلية على ضوء ما قدمه الباحث من مراجع ومصادر موثقة في بحثه ، و التوثيق المرجعي لمصادر المعلومة عملية تقنية تعتبر من مهارات البحث العلمي التي يجب أن يحيط بها الطالب الباحث، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إعداد بحث علمي دون ذكر مصادره أو تجاهلها، فالأمانة العلمية تقتضي من الباحث ذكر كل مصدر مهما كان نوعه وسنتعرف من خلال هذا المبحث عن تقنيات تهमيش المصادر الأساسية والثانوية كل منها في شكل نماذج مختارة لأجل تدريب الطالب على اتقانها و التحكم فيها .

### -المطلب الأول : تعريف التهميش و بيان أهميته .

يعتبر توثيق مصادر المعلومات في البحث العلمي أحد أسسه الجوهرية وهو بالنسبة للباحث دليل على مدى تحكمه في مهارات البحث العلمي، فالقدرة على توثيق المعلومات بشكل صحيح والمتعارف عليه تعطي صورة على أن الباحث جيد و متمكن، وان البحث يتميز بالأمانة العلمية والموثوقية، وتعتبر مسألة تهميش وتوثيق مصادر المعلومة و إعداد قائمة المصادر من الجوانب المهمة في الإخراج النهائي للبحث فهي دليل على نزاهة البحث وموضوعيته في التعامل مع الجانب الفني والعلمي المتعارف عليه و في ذلك يقول الإمام القرطبي رحمه الله تعالى : "من بركة العلم أن يُضاف القولُ إلى قائله".

-الفرع الأول: المقصود بالهوامش. جاء في تعريف التهميش لغة في القاموس المحيط للفيروز أبادي أنّ: "الهامش حاشية الكتاب" ، وذكر الإمام النووي قال الأزهري في تفسير هذا اللفظ: الحاشية الناحية، وحاشية الثوب وكل شيء ناحيته، وحاشية كل شيء طرفه الأقصى، وكذا حشي كل شيء ناحيته...."

فالهامش والحاشية لفظان يستعملان استعمالاً مترادفاً لغة ، أمّا اصطلاحاً فتقول الدكتورة ثريا عبد الفتاح ملخصاً: أطلق لفظ الهامش على الفسحة التي تقع خارج المتن في أسفله، على أن تبقى لفظة الحاشية على الفسحات التي تقع خارج المتن عن يمينه ويساره" .

وقد أصبحت الهوامش جزء لا يتجزأ من البحوث الحديثة، ويراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة فهو يقدمها للقارئ وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار.

فالهامش إذن هو المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الكتاب أو البحث من أجل توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع ما أو للإشارة إليها، فهي مُدونات خارجة عن المتن، وهي في نفس الوقت جزء لا يتجزأ منه، فالغرض الرئيس من الهوامش هو التوضيح، لا إضافة معلومات جديدة لا يحتاجها الباحث، ولا يلجأ الباحث إلى الحواشي إلا عند الضرورة، وعليه أن يُراعي عدم اشتمالها على معلومات أساسية تُضاف من حين إلى آخر، فالغرض منها هو التوضيح والتوثيق، لا إضافة معلومات جديدة فاتت الباحث ويُريد أن يُسجلها.

**-الفرع الثاني : استخدامات الهوامش و انواعها.** يستعين الباحث بالهامش ليذكر جملة من الأمور منها:

أولاً-اسم المصدر أو المرجع (هوامش المرجع) الذي اقتبس منه أو استفاد منه المعلومات أو الأفكار، وذلك لكي يتيح الفرصة للآخرين كي يتحرّروا عن صدق هذه المعلومات أو الأفكار و الاطلاع عليها.

ثانياً-مكان وتاريخ المقابلة أو المراسلة ( هوامش الإحالة) التي تمّت مع بعض الأشخاص فيما إذا استند إليه.

ثالثاً-توضيح بعض الأمور الواردة في المتن ( هوامش المحتوى)، والتي لا يمكن إثباتها في سياق النصّ، لأنّ ذلك غير ضروري أو جوهري أو تفسير بعض الألفاظ القديمة أو التعريف ببعض الأشخاص أو لتوجيه القارئ إلى أجزاء أخرى من الرسالة تتناول ذات الموضوع بمزيد من الشرح أو التحليل، أو إلى دراسات تحتوي على بيانات تؤيد أو تعارض الفكرة التي يعرضها أو توجيه القارئ إلى مراجع معينة لمزيد من التفصيل عن الموضوع.

هناك عدة أساليب وطرق لتوثيق وتهميش المعلومات في البحث العلمي نذكرها بإيجاز وهي:

طريقة APA أو طريقه جمعية علم النفس الأمريكية وهي طريقة مميزة في توثيق مصدر المعلومة تكون في المتن بعيدا عن الهامش أو حاشية الصفحة، وهي طريقة غير شائعة الاستعمال في مجال البحوث القانونية عكس العلوم السياسية ، طريقة جامعة شيكاغو CHICAGO- طريقة جامعة هارفرد HARVARD - طريقة منظمة اللغة الحديثة MLA و التي يشيع استعمالها في البحوث الفلسفية و المتعلقة بعلم النفس و غيرها .

أما ما هو شائع الإستعمال في مجال البحوث القانونية على مستوى الجامعات الجزائرية فهي الطريقة الكلاسيكية الأقرب إلى مدرسة شيكاغو و سنتعرض ذلك في المطلب الموالي .

#### -المطلب الثاني : تهميش المصادر الأساسية للمعلومة .

نستعرض ضمن هذا المطلب قواعد توثيق المصادر والمراجع العلمية المصنفة أساسية وفق تقسيمنا المقترح في المبحث السابق ونستعرض تباعا قواعد توثيق الكتب والدوريات وكذلك الرسائل العلمية.

Dr Rebiai Hocine

-الفرع الأول: توثيق وتهميش الكتب. عند استخدام كتاب سواء كان متخصصا أو عاما أول مرة وجب على الباحث الإشارة إليه في هامش الصفحة من خلال وضع ترقيم أمام آخر الفقرة التي اقتبس منها النص أو الفكرة، ثم ذكر البيانات الأساسية الإيجابية مقابل نفس الرقم في هامش الصفحة ومن أهم البيانات الواجب ذكرها تباعا و بترتيب:

1-اسم ولقب المؤلف يمكن البدء باللقب أي الاسم العائلي ثم الاسم أو العكس من ذلك فإذا ما اتبع الباحث الطريقة الأولى أو الثانية فعليه أن يعممها على كل الكتب التي يوثقها فإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف أي اثنين فيذكرهما معا ويصل بينهما حرف "و" أما إذا كان له أكثر من ذلك أي ثلاثة مؤلفين فما فوق فيذكر اسم مؤلف واحد عادة ما يكون أعلاهم درجة أو أشهرهم ثم يتبعها بعبارة "وآخرون".

2-عنوان الكتاب يذكر عنوان الكتاب كاملا ثم العنوان الفرعي الثانوي دون حذف أو شطب.

3- اسم ولقب المعلق أو المترجم إن وجد.

- 4- رقم المجلد إن وجد ثم رقم الجزء إن كان الكتاب عبارة عن مجلدات مجزأة.
- 5- رقم الطبعة إما الأولى أو الثانية إن وجدت فإن لم توجد فللباحث أن لا يذكرها أو أن يستخدم عبارة دون رقم الطبعة.
- 6- اسم الناشر أو دار النشر فإن لم تذكر استبدلها الباحث بعبارة "دون ذكر دار النشر" ويرمز إليها بالرمز "د ن"
- 7- مكان النشر وهو بلد النشر فإن وجدت المدينة ذكرت أولاً ثم البلد ويمكن الاكتفاء باسم البلد فقط فإذا كان الكتاب خالياً من ذلك على الباحث استبدال ذلك بذكر عبارة "دون ذكر مكان النشر" أو باختصار "د م ن"
- 8- سنة النشر أي تاريخ نشر الكتاب فإن لم يتضمن الكتاب تاريخاً نبه الباحث إلى ذلك بذكر عبارة "دون سنة النشر" أو "دون تاريخ النشر" أو باختصار "د س ن".
- 9- الصفحات المقتبس منها حرفياً أو بتصريف يعبر الباحث عن الصفحات بحرف "ص" متبوعاً بالإشارة إلى رقم الصفحة أو بعبارة "ص ص" للتعبير عن عدد الصفحات التي اعتمد عليها ولا ينصح بالاعتماد على عدد كبير من الصفحات، فأقصى ما يمكن للباحث تلخيصه هو صفتين أو ثلاث صفحات على أقصى تقدير، ويستخدم الباحث عند ذكر هذه المعلومات فاصلة تفصل ما بينها له أن يختاره ما بين الفاصلة (،) أو المطءة (-).
- الفرع الثاني تهميش الأبحاث الجامعية أو الرسائل الجامعية.** عند أول استخدام من قبل الباحث لرسالة أو بحث أكاديمي جامعي سواء كانت مذكرة أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه فعليه أن يذكر عند تهميشها أول مره بعد استخدامها البيانات التالية تباعاً بشكل ترتيبى إجبارى.
  - 1- اسم المؤلف ولقبه اي اسم لقب بالباحث.
  - 2- عنوانه المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة ويوضع عادة بين قوسين.

- 3-درجه البحث هل هو مذكرة تخرج أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه أو شهادة أو درجة علمية أخرى.
- 4-ذكر نوع التخصص العامة يتبعه التخصص الدقيق مثال أطروحة دكتوراه في القانون العام تخصص قانون العلاقات الدولية.
- 5-ذكر اسم الكلية أو المعهد الذي أعدت به الرسالة العلمية
- 6-ذكر اسم الجامعة أو المؤسسة الجامعية التي قدمت فيها الرسالة.
- 7-ذكر تاريخ المناقشة هنا يكتفي البحث بذكر السنة فقط.
- 8-ذكر الصفحة أو صفحات الاقتباس.

**ملاحظة** إذا لم تكن الرسالة العلمية منشورة يشير الباحث إلى ذلك بين قوسين بعبارة (غير منشورة).

## Dr Rebiai Hocine

-**الفرع الثالث : تهميش الدوريات (المجلات) والمقالات العلمية.** يذكر الباحث عند استخدامه للمقالات العلمية المنشورة في مختلف الدوريات والمجلات العلمية البيانات التالية عند أول استعمال لها بشكل ترتيبى إجباري.

1- اسم ولقب المؤلف.

2-عنوان المقال وله هنا أن يضعه بين قوسين(، أو بين شولتين"" أو أن يضع تحته سطرًا وهو مجبر على إتباع أسلوب واحد مع باقي المقالات المستخدمة في البحث، فإذا اختار أن يضعه بين قوسين فيجب أن توضع كل المقالات بين قوسين.

3-ذكر عنوان واسم المجلة و الجهة المصدرة لها سواء كانت كلية أو معهد، جامعة أو مركز بحث.

4-رقم العدد فكل مجلة أو دورية لها عدد مميز لها، قد يكون تسلسليا لما سبقها وقد يكون خاصا.



5- تاريخ الصدور يذكر الباحث هنا فقط الشهر والسنة.

6- رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

**-المطلب الثاني : تهميش الأعمال المرجعية .**

نوضح ضمن هذا المطلب تقنية تهميش مصادر المعلومات المصنفة أعمال مرجعية في صوره القواميس والمعاجم اللغوية الموسوعات ودوائر المعارف والكتب السنوية .

**-الفرع الأول : تهميش الموسوعات ودوائر المعارف.** يذكر البحث عند استخدام الموسوعات ودوائر المعارف كمرجع ومصدر المعلومة عند استخدامها أول مره البيانات التالية في هامش الصفحة.

1-عنوان الموسوعة تحته خط.

2-رقم المجلد أو الجزء إن وجد.

Dr Rebiai Hocine

3-رقم الطبعة إن وجدت.

4-عنوان المقال بين قوسين(.....) إن وجد.

5-إسم ولقب المؤلف أما صاحب المقال أو صاحب الموسوعة قد يكون المؤلف هيئة أو مؤسسة فتذكر أيضا ويمكن ذكر الاسم واللقب أو اسم المؤلف قبل العنوان.

6-بيانات النشر وهي دار النشر ومكان النشر تاريخ النشر والصفحة التي تم الاقتباس منها.

**-الفرع الثاني تهميش الكتب السنوية والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية.**

توثق المعلومات المستقاة من التقارير والكتب الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية على النحو التالي:

1-ذكر اسم المؤسسة أو الهيئة مصدرة التقرير أو الكتاب.

2-عنوان الكتاب أو التقرير أو الدراسة أو المقال يوضع بين قوسين أو يتم تسطيره.

3-اسم الناشر.

4-مكان النشر.

5-تاريخ النشر.

6- صفحة أو الصفحات التي تم الاقتباس منها.

-الفرع الثالث : تهميش المداخلات العلمية ضمن أعمال المؤتمرات. تهمش الأعمال المقدمة إلى أعمال المؤتمرات و الملتقيات الدولية و الوطنية و الندوات و الأيام الدراسية بعد مناقشتها علنا و بعد إتاحتها من خلال نشرها و تكون على النحو التالي :

1-يذكر اسم ولقبه المتدخل.

2-يذكر عنوان المداخلة كاملا. Dr Rebiai Hocine

3-يذكر موضوع المؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي.

4-يذكر اسم الجهة المنظمة للمؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي.

5-يذكر تاريخ تنظيمه ومكان تنظيمه.

6-يذكر رقم الصفحة أو الصفحات المستخدمة.

-الفرع الرابع : تهميش النصوص القانونية والأحكام القضائية. يستعين الباحث في المجال القانوني بالإضافة إلى مختلف المصادر والمراجع بالنصوص القانونية والأحكام القضائية بشكل مباشر وذلك في ظل إجابته عن الإشكاليات التي تطرحها مختلف المواضيع في مجال تخصصه القانوني، ولذلك وجب عليه ذكر مصدرها وبيانه بشكل مفصل على النحو التالي.

-أولا : تهميش النصوص القانونية والتنظيمية :

1-يذكر نوع النص القانوني أو التنظيم قانون مرسوم أمر أو قرارا.

2-يذكر رقم القانون.

3-تاريخ الصدور باليوم والشهر والسنة فيقال بعبارة مؤرخ في 01-03-2023.

4-مضمون القانون أي وصفه.

5-رقم الجريدة الرسمية والدولة المصدرة الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها.

6-رقم الصفحة أو الصفحات التي تم الاستعانة بها.

**-ثانيا : تهميش الأحكام والقرارات القضائية:**

1-الاجتهاد نوعه إذا كان حكما أو قرارا.

2-رقم الحكم أو القرار.

Dr Rebiai Hocine

3-تاريخ صدور الحكم أو القرار باليوم والشهر والسنة.

4-تحديد الهيئة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار.

5-تحديد مضمون الحكم أو القرار.

6-ذكر المضمون بشكل موجز يتوافق مع الفكرة المطروحة

7-ذكر عدد المجلة القضائية وتاريخ صدورها

8-ذكر رقم الصفحات أو الصفحة التي تم الاعتماد عليها.

**-المطلب الثالث: تقنيات ضبط الهوامش و التعامل معها.**

نقصد بذلك كيفية توثيق المعلومات من المصادر والمراجع في الهامش أي آخر الصفحة نلخصها في الآتي:

-تذكر البيانات المتعلقة بتوثيق المعلومات آخر كل صفحة انطلاقا من رقم 01 ويعاد ترتيب في كل صفحة جديدة بدء من الرقم 01.

-يمكن ترتيب هوامش البحث في آخر كل فصل من البحث أو في نهاية البحث كله ونكون هنا أمام تسلسل أعداد وأرقام التهميش بداية من رقم 01 وإلى نهاية العملية، يرتبط العمل بهذا الأسلوب مدى موافقة المشرف وهيئة البحث على ذلك وإلا وجب الرجوع إلى الطريقة الأولى المتعارف عليها.

-يتم ذكر البيانات بشكل ترتيبى إجباري عند أول استخدام للمرجع أو المصدر، إذا كان هذا الأخير أجنبيا باللغة الفرنسية والانجليزية فبلغة المرجع أي باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية انطلاقا من اليسار إلى اليمين، فكل ما يجب ذكره من بيانات متعلقة بالمرجع باللغة العربية هي نفسها البيانات الواجب ذكرها إذا كان المرجع أجنبي ولا فرق بينهما.

-إذا ذكر المصدر أو المرجع أول مرة فإننا نذكر وجوبا كافة البيانات الموضحة أعلاه في المطالب السابقة، أما إذا ذكر المرجع بشكل متكرر في مختلف أجزاء و صفحات البحث، أي إذا رجع إليه الباحث مره ثانيه وثالثه فأكثر، فإننا في المرة الثانية وما يليها من الاستعمال نكتفي بذكر الاسم واللقب مع عبارة المرجع السابق/ المرجع نفسه/مرجع سابق ثم رقم الصفحة يقابلها باللغة الأجنبية ذكر ما يلي: Nom. Prénom - Op.cit.P يقصد بهذه العبارة Op.cit. مرجع سابق.

-إذا تكرر استخدام المرجع وذكره في نفس الصفحة بشكل متتالي دون أن يفرق بينهما مرجع آخر، فهنا نذكر فقط عبارة "المرجع السابق" أو "المرجع نفسه" دون ذكر اسم ولقب المؤلف في المرة الثانية من الاستعمال، ويشترط أن يكون استخدام المرجع في نفس الصفحة في تهميشين متتاليين الأول يذكر فيه الاسم واللقب أما الثاني فلا تذكر فيه إلا عبارة "المرجع السابق" مع ذكر رقم الصفحة وإذا كان المرجع باللغة الأجنبية فتذكر عبارة Ibid متبوعة بالصفحة P.

-إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع مستخدم في البحث يجب ذكر الاسم و اللقب و العنوان ثم عبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة و ذلك للتفرقة بين المراجع المنسوبة لنفس المؤلف.

توضع أرقام الهامش نهاية كل فقرة مقتبسة بين قوسين (1) و يجب أن يتناسب عددها مع ذلك الموجود في هامش الصفحة ،و ينصح باستخدام التهميش الآلي الذي توفره برمجيات كتابة النصوص لما يوفره من سهولة في الحفاظ على ترتيبها وتعديلها.

-إذا ما استخدم الباحث مصادر متاحة الكترونيا فقط أي أنها ذات أصل الكتروني وليس لها مصدر أو شكل مطبوع ورقي تقليدي مهما كان نوعها سواء مراجع أساسية أو ثانوية متاحة مجانا أو بمقابل على شبكة الانترنت يمكن الوصول إليها عبر الاتصال المباشر Online أو مخزنة على أقراص مضغوطة CD أو بطاقة ذاكرة Flash Disk فإن التهميش الخاص بها وتوثيقها في آخر الصفحة يكون بذكر نفس البيانات المذكورة أعلاه مع الإشارة إلى مصدرها الالكتروني إما:

1-بذكر عبارة متوفر على شبكة الانترنت ثم يذكر الباحث اسم الموقع الالكتروني والرابط المباشر URL ثم يذكر تاريخ الاطلاع والساعة بالضبط.

2-أما بذكر عبارة مرجع إلكتروني متوفر على قرص مضغوط CD أو بطاقة ذاكرة ومن النادر في الوقت الحالي في ظل انتشار المعلومات للجوء إلى الأقراص المضغوطة أو بطاقات الذاكرة فقد أصبحت كل المعلومات المتوفرة مخزنة على شبكة الانترنت يمكن الوصول إليها من خلال ربط الاتصال المباشر بالمواقع الرسمية.

#### -المحور الخامس: تقنيات التحرير العلمي وأقسام البحث.

نستعرض ضمن فصول هذا المحور أهم التقنيات المنهجية التي تضبط ما يعرف بمرحلة التحرير في البحث العلمي، أي القواعد العلمية المتعارف عليها في مجال كتابة البحوث وإخراجها في شكلها النهائي ،سواء من حيث أسلوبها ولغتها وكيفيات اختيار مصطلحاتها ، أو في مجال تقسيمها وإخراجها في الشكل النهائي ، فالباحث ملزم بمراعاة جملة من التوصيات والقواعد التي يحتكم إليها وجوبا عند تحرير البحث فمهما كان يملك من مهارات لغويه في مجال التحرير فهو مطالب بإخراج البحث في شكل يراعي فيه إتباع قواعد منهجية تضبط تحرير و إخراج البحث بالشكل المقبول علميا.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال قبول فكرة التحرير الذاتي للبحث تجاه موضوع البحث بعيدا عن الضوابط المنهجية المتعارف عليها، أو إخراجها في شكل مخالف لأشكال البحث العلمي فلا بد أن تتوفر فيه عناصر أساسية تسمح بتقديم الموضوع بصفة أكاديمية علمية و سنيين تباعا شروط وضوابط التحرير العلمي السليم والإخراج النهائي للبحث.

### -المبحث الأول : قواعد كتابة و تحرير البحوث العلمية .

بعد جمع المراجع وتبويبها وتصنيفها يلجا الباحث إلى قراءتها و مطالعتها، إما مطالعة سريعة أو مطالعة مركزه تسمح له بوضع خطة بحثية وتصور أولي فيما يتعلق بطريقة عرض أفكاره و معالجته للمشكلة، ثم يبدأ الباحث بما يعرف بعملية الاقتباس أي الاستناد إلى المعلومات المتوفرة في مختلف المراجع من خلال نقلها والاستشهاد بها في مجال بحثه وذلك وفق قواعد تحكم هذه العملية سواء من حيث نوعها أو قواعدها.

Dr Rebiai Hocine

### -المطلب الأول : الاقتباس أهميته وأنواعه .

الاقتباس في المنهجية نقل آراء الآخرين لمناقشتها أما لتعزيز رأي ما أو لنقل خبر مهم أو للاستشهاد بما هو حجة في ميدان البحث، ويراعى في الاقتباس أصالة المصادر والمراجع المقتبس منها وأن يكون المؤلفون ممن يعتمد عليهم و يوثق بهم، مع الحرص على حسن الانسجام بين ما تم اقتباسه قبلا وما سيتم اقتباسه بعدا ، حفاظا على وحدة السياق في البحث و كثرة الاقتباسات في البحث تقلل من قيمتها فهي تخفي شخصية الباحث ويصبح البحث عبارة عن فقرات مقتبسة بشكل متتالي، وبالتالي وجب إتباع جملة من القواعد للعمل بالاقتباس بشكل صحيح دون التباس.

### -الفرع الأول: تعريف الاقتباس وغايته.الاقتباس هو عملية الاستشهاد والاستناد إلى كتابات

المفكرين التي لها علاقة بموضوع البحث غير أن الاستشهاد والاستناد إلى هذه الكتابات لا يعني

بالضرورة دائما تأييدها، فالباحث ملزم بتوخي الموضوعية التي تفترض عليه التعقيب والتحليل للآراء الواردة ومتابعة وتحليل الآراء المخالفة أيضا، وقوة الآراء وضعفها يعتمد بالدرجة الأولى على الحجج والبراهين التي يقدمها الباحثون والمفكرون.

و يهدف الاقتباس إلى تعريف القارئ بوجهات النظر المختلفة حول الموضوع نفسه ، و تدعيم وجهة نظر الباحث أما بتأييد أو نفي فكرة أو رأي معين، أو توضيح مسألة غامضة أو غير واضحة.

-الفرع الثاني :أصول الاقتباس ومبادئه.يجب على الباحث مراعاة أصول و ضوابط عملية الإقتباس فلا يمكنه الأخذ به على وجه الإطلاق،و الا كان في ذلك هدم لمبدأ الأمانة العلمية و الموثوقية في البحث العلمي نذكر منها: -الإشارة إلى المصدر كأساس لتحقيق مبدأ الأمانة العلمية في البحث.

-عدم تشويه المعنى المقتبس سواء كان اقتباس مباشرا أو غير مباشر.

Dr Rebiai Hocine

-الابتعاد عن التحيز في نقل الأفكار وتوخي الموضوعية.

-إبراز وجهة نظر الباحث في المادة المقتبسة خصوصا إذا ما كان الاقتباس غير مباشر.

-على الباحث أن يراعى مجموعة من الضوابط عند الاقتباس سواء كان مباشر أو غير مباشر فعليه أن لا يطيل في الاقتباس ما أمكن لان في إطالة الاقتباس تضخيم للبحث بما يمكن الاستغناء عنه.

-على الباحث أن يكون حذرا في نقل الأفكار فلا ينقل إلا ما له فائدة فالبداهيات لا تحتاج إلى نقل ولا إلى اقتباس، كما انه لا يمكن اقتباس جزئيات بسيطة أو مجرد كلمات لا تحمل اي فكرة أو معنى والباحث بقدراته قادر على تحريرها بأبسط جهد.

-لا ينبغي للباحث اقتباس أفكار انتفت بشأنها الحجة أو ضعفت فعليه اختيار الأفكار التي تحمل قيمه علمية وتفيده في بحثه.

-لا ينبغي للباحث نقل الأفكار التي توقعه في حرج أثناء مناقشة بحثه سواء ما يتعارض مع عقيدته أو السياسة العامة، وإذا كان الأمر كذلك فعليه أن يكون صريحا وموضوعيا في الدفاع عنها.

#### -الفرع الثالث : أنواع الاقتباس.الاقتباس نوعان هما:

-أولا : الاقتباس المباشر: وهو النقل الحرفي لنص ورد في مصدر آخر على ان لا يزيد عن أربعة 04 اسطر ،ويجب وضع النص المقتبس بين علامتي الاقتباس مزدوجتين أو شأولتين"....» وذلك لتمييز النص المقتبس حرفيا عن النصوص المقتبسة بشكل غير مباشر وهنا يجوز للباحث أن يقوم بما يعرف بالحذف في الاقتباس المباشر فقد يكون النص طويلا جدا ولا يرغب الباحث في نقله بأكمله لكن وفق شروط معينة نذكر منها :

-إذا كان الجزء المحذوف عبارة عن كلمات فقط فيستبدل بثلاث 03 نقاط (...).

-أما إذا كان النص المحذوف جملة كاملة في تستبدل بأربع 04 نقاط (...).

-أما إذا تم حذف فقرة كاملة فتستخدم ستة 06 نقاط متتالية (...)، إذا استخدمت في بداية الفقرة فيفهم منها أن الباحث قد حذف جزءا من بداية النص، وإذا ما استخدمت وسطه فيفهم منها أن الباحث قد حذف جزءا من صلب النص ، أما إذا استخدمت في آخر الفقرة يفهم منها أن الباحث قد حذف جزءا من آخر النص، ويجوز للباحث إذا لاحظ وجود أخطاء في النص المقتبس بصفه مباشرة أن يصححه من خلال وضع العبارة المصححة بين قوسين(العبارة المصححة).

-ثانيا : الاقتباس غير المباشر: وهو عملية الاستشهاد بوجهة نظر باحث أو كاتب آخر أو تحليل لرأيه من دون النقل الحرفي لعباراته ومن دون الحاجة لوضع النص المقتبس ضمن علامتي الاقتباس، وهنا يجب على الباحث أن يكون دقيقا ولديه فهم كامل للفكرة المراد اقتباسها بنحو غير مباشر وذلك لتجنب حالات التحيز أو تشويه المعنى المقتبس.



ويسمى أيضا بالاقتراس التلخيص فهو إعادة البحث في المادة المقتبسة بلغة الباحث ويشترط لتحقيق ذلك التعمق والتدقيق في فهم المقصود من الفكرة المنقولة تجنباً للمساس بأصلها وإحداث تغيير في معناها ومضمونها.

### -المطلب الثاني: قواعد الكتابة والتحرير السليم للبحوث العلمية.

يقصد بالكتابة تلك العملية الذهنية المعقدة التي تعبر عن مدى الكفاءة والقدرة على تصور الأفكار وإخراجها في شكل حروف و كلمات وتراكيب صحيحة وفي أساليب متنوعة المدى والعمق والطلاقة ، مع عرض تلك الأفكار بوضوح ومعالجتها في تتابع وتدفق بشكل يدعو إلى المزيد من الضبط والتفكير ويقول ابن خلدون في مقدمته " أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية ..... إذ الكتابة من خواص الإنسان يتميز بها عن باقي المخلوقات الأخرى".

-الفرع الأول: أنواع الكتابة - أهدافها وأبعادها. الكتابة في مجال البحث العلمي أساس نقل الأفكار التي استقاها الباحث مجموع المراجع في مجال البحث فهي ليست اقتباساً فقط، إنما هي فن يتقنه الباحث تدريجياً كلما تمرس في مجال البحث العلمي.

-أولاً : أنواع الكتابة وأهدافها : على الباحث في مجال البحث العلمي إتقان أنواع الكتابة المختلفة كل حسب تخصصه وحسب طبيعة الموضوع محل البحث فهناك:

1-الكتابة الوظيفية وهي تلك التي تؤدي إلى تحقيق الفهم ،وهي ما يمارسها الطلبة في مجال كتابة رسائلهم وتقاريرهم تلخيص مضامين دراستهم.

2-الكتابة الإبداعية وهي عملية تسمح بإنتاج نص مكتوب من خلال تطوير فكرة أساسية ومراجعتها،و هي نوع لا يتقنه إلا الباحث المتمرس صاحب الخبرة .

3-الكتابة الإقناعية وهي فرع من فروع الكتابة الوظيفية يستخدم فيها الكاتب أساليب إقناع القارئ بوجهة نظره من خلال نقل المعلومات بطريقة توضح موقفاً معيناً تجاه مشكلة البحث.

و على الباحث إدراك أهداف الكتابة عند تحرير البحث العلمي فهي تحقق مايلي :

-إكساب المتعلم القدرة على التعبير عن الأفكار بشكل مؤثر في القارئ.

-إكساب المتعلم القدرة على التعبير بلغة سليمة تراعي الاستخدام الجيد لأنظمة اللغة التركيبية.

فالكتابة هي نمط من أنماط حل المشكلات فالباحث ينتج وينظم أفكاره على الورق من خلال اختيار عدد من المفاهيم والعلاقات من خلال مجموعة واسعة من المعرفة المكتسبة التي يقوم بترتيبها بما يتلاءم مع معارف القارئ وحاجته لها وقيود الكتابة الرسمية المحددة.

**ثانيا : أبعاد الكتابة :** ينبغي أن يدرك الباحث أن كتابة البحث العلمي تركز على بعدين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما هما:

**1-الشكل** أو ما يسمى بالبعد اللفظي فعليه أن يختار الألفاظ والتراكيب والأساليب والمصطلحات اللغوية بما يتفق مع أفكاره وما يريد ان يوصله إلى الآخرين.

**2-المضمون** أي ذلك البعد المعنوي المعرفي فكل المعلومات والحقائق والأفكار والمعاني التي يحصل عليها الباحث من خلال قراءته الواعية لمختلف المراجع يجب أن يجسدها في مضمون متوافق مع ذلك.

**-الفرع الثاني : عناصر الكتابة الأكاديمية و خصائصها .**

**-أولا : المقصود بالكتابة الأكاديمية :** يقصد بالكتابة الأكاديمية انها كتابه الباحثين والعلماء ،أو الكتابة التي يجيدها طلاب العلم والعلماء المتخصصين في مجالهم، كما تعرف بأنها أسلوب كتابة خاص معتمد بالمؤسسات الأكاديمية، أي ذلك الأسلوب الذي يستخدمه طلاب الجامعة والدراسات العليا والأساتذة المحاضرين عندما يحاولون الإجابة عن أسئلة أكاديمية في شكل بحوث أو رسائل أو أطروحات أو أوراق أكاديمية، وتعتبر الرسائل والأطروحات العلمية التي تتوج جهود أطلابه والاساتذة أهم أنواع الكتابات الأكاديمية، فهي تتميز بأسلوب وصياغة ومعالجة لغوية تتميز بالجودة والمصداقية والموضوعية، كما أنها مقبولة في الوسط العلمي ولها فائدة وموثوقة.

يتكون البحث العلمي من مجموعة من العناصر تشكل الكتابة جزءا أساسيا منها، فهي ما يبنى من خلاله الباحث الهيكل العام للبحث و للكتابة عناصر أساسية يتعامل معها الباحث عند عملية التحرير و هي **عنصر اللغة و عنصر الأفكار و عنصر الأسلوب** ، وتختلف طرق استخدام هذه العناصر من باحث إلى آخر نظرا إلى عدة عوامل نذكر منها تجربة الباحث وقدرته على صياغة الأفكار وتجسيدها في شكل مكتوب، إضافة إلى طبيعة الموضوع فكل موضوع يختلف عن الآخر من حيث معالجته الموضوعية والعلمية، فهناك مواضيع تستخدم لغة ومصطلحات وأسلوبا لا يفهمه إلا المتخصصون في الموضوع ، إضافة إلى نوعية القراء فالباحث الملزم بمراعاة مستواهم فكلما كان مستواهم اعلى كانت كتابته أدق، كلما كان مستواهم ادني كلما كانت كتابته اشمل وأوسع تبسيطا للمفاهيم والأفكار التي يطرحها.

## ثانيا : عناصر وخصائص الكتابة الأكاديمية.

تقوم الكتابة الأكاديمية على مجموعة من العناصر وتتميز بمجموعة من الخصائص نذكرها تباعا فيما يلي:

### 1- عناصر الكتابة الأكاديمية:

أ- **عنصر اللغة:** اللغة هي الوسيلة الأساسية للاتصال تتكون من مجموعة من الكلمات والمفردات تشكل تراكيب وجملا مترابطة تنتهي ببناء نصوص ينقل من خلالها الباحث أفكاره للغير وهنا يجب عليه ان يراعي مجموعة من الضوابط منها:

-التخلص من الكلمات والمصطلحات غير الضرورية التي تشكل فائضا لغويا لا لزوم له.

-عدم تكرار الأسماء والكلمات غير المفيدة واستبدالها بضمائر مناسبة.

-عدم استخدام صيغة المبني للمجهول في التحرير.

-عدم استخدام الجمل أو شبه الجمل إذا كان بالإمكان استخدام كلمة واحدة بدلا منها .

-تجنب تكرار المفردات والمصطلحات والتعابير ذات المعاني الأدبية متعددة المفاهيم.

أما في مجال بناء الجمل فعل الباحث أن يراعي ما يلي:

-أن تكون الجمل تامة أي ان تستكمل شروطها التركيبية دون بتر أو قطع يفقدها المعنى.

-أن تظهر الجملة بوضوح حيث لا تظهر عديد الجمل مجتمعة في واحدة.

-تجنب إطالة الجمل ومراعاة عدم الفصل بين عناصرها الأساسية فلا يمكن الفصل بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل والمفعول به.

**ب-عصر الفكرة:** لا يكتب الباحث بحثه من فراغ ، فهو يريد معالجة مشكلة وإيصال فكرة معينة والتعبير عن وجهة نظر علمية والدفاع عنها ،فالفكرة عنصر أساسي فهي ما يحدد الأهداف العميقة للبحث .

**ج-عصر الأسلوب :** يختلف الباحث في تكوينه الفكري الاجتماعي والثقافي والعلمي عن بقية الباحثين ،وهو ما يؤثر على أسلوبه في البحث وعليه أن يراعي في أسلوبه البحثي عند التحرير الابتعاد عن التأثيرات الخارجية و الداخلية ، و ان يراعي منطق البحث و أصل المشكلة بعيدا عن الذاتية .

## 2 – خصائص الكتابة الأكاديمية.

**أ-الموضوعية:** الكتابة الأكاديمية لغة موضوعية علمية بعيدا عن العاطفة والنزعة الشخصية ولذلك وجب أن لا تحتوي إلا على القليل من الأحكام والآراء والمسلمات والتعميمات إلا فيما هو موضوعي واضح، فهي لغة تعتمد على التحليل والتفسير والتركيب والاستنتاج الموضوعي ومناقشة الظاهرة محل الدراسة.

**ب-المسؤولية:** الباحث مسؤول عن النص والبحث الذي يكتبه سواء علميا وموضوعيا، ولذلك فهو ملزم بالجدية في القراءة المعمقة حول موضوعه ومناقشته علميا ضمن الأوساط العلمية المتخصصة.

ج-الوضوح: الكتابة الأكاديمية صريحة في سياق النص وتسلسل الأفكار والعلاقات فيجب أن تكون كل الأفكار والفقرات والعناوين الرئيسية والفرعية مترابطة في سياق منطقي مفهومة ومقبولة في الدوائر العلمية.

د-الدقة: الكتابة الأكاديمية تستخدم اللغة الدقيقة، أي أدبيات الموضوع والحقل المعرفي للموضوع فكل ما يكتب يجب ان يكون دقيقا صحيحا.

ه-العقلانية: لغة البحث العلمي لغة تقوم على المنطق العقلاني وإثبات الحجة وتقديم البرهان والإقناع دون مبالغه أو ضعف أو غموض أو خروج عن سياق البحث.

و-الرسمية: الكتابة الأكاديمية تتطلب أسلوبا لغويا لا يستخدم اللهجات ولا الكلمات العامية ولا أسلوب الأنا الصريحة، ولا تفخيم الذات ولا التعبير الشخصي المباشر.

ي-القوة: قوة النص الأكاديمي تكمن في مدى عمق التفكير وفي قوة اللغة ورجاحة الفكر والثقافة الواسعة فكل ما يكتبه الباحث يجب أن يكون هاتفا دقيقا قويا في معناه وحجته.

ن- الكثافة والتعقيد: اللغة الأكاديمية كثيفة معقدة قد تحتوي على مصطلحات ومفاهيم وتراكيب متعددة معقدة خاضعة لقواعد لغوية لا يفهمها إلا المتخصصون في المجال.

ك-السلامة اللغوية: لغة البحث العلمي الجاد لغة تخلو من الأخطاء اللغوية فيجب أن يظهر الباحث اهتماما بالتصحيح اللغوي، من خلاله الحذف والتنقيح والتعديل وإعادة الصياغة والإخراج في شكل مقبول متناغم.

ل-الحدُر : اللغة الأكاديمية لغة حدرة لا تستخدم كلمات ولا عبارات قاطعة ولا تأكيدية فيما لا يمكن تأكيده أو توثيقه أو قطعه باليقين بل يجب ان يستخدم الباحث لغة تدل على موقفه ورأيه بالقوة اللغوية التي تتناسب مع ما يقدمه من تحليل واستنتاج.

س-عدم السخرية : لا يقبل في البحث العلمي الكتابة بأسلوب يستهدف أشخاصا أو مواقفهم وأعمالهم، من خلال نقدهم بسخرية بل يجب الابتعاد عن ذلك واستخدام لغة والفاظ واسلوب راقى في النقد البناء.

ص-عدم الانحياز: أي الكتابة بموضوعية بعيدا عن كل ما هو شخصي أو عقائدي أو نفسي أو ذاتي.

ض-التنظيم: الكتابة الأكاديمية كتابه منظمة تسمح للقارئ أن يفهم ويتتبع منطقيا فكر الباحث انطلاقا من المدخل أو مقدمه الموضوع وصولا إلى خاتمته ونتائجه.

-الفرع الثالث أصول كتابة البحث القانوني- الكتابة القانونية لكل علم مصطلحاته و للقانون وعلومه لغة تعتمد على القانون الوضعي أي مجموعة القواعد القانونية المنظمة سلوكيات الأفراد سارية المفعول في زمان ومكان معين ،والباحث في الحقل القانوني ملزم بمراعاة لغة القانون وتراكيبها وتوظيفها من أجل الكتابة القانونية السليمة ،وتنقسم هذه الأخيرة من حيث وظائفها وتراكيبها وانقسامها إلى ثلاثة أنواع هي:

-أولا :الكتابة القانونية الأكاديمية : وهي لغة الأبحاث القانونية المقدمة للنشر في المجالات البحثية الأكاديمية القانونية، وكذلك تلك اللغة المستخدمة في البحوث العلمية القانونية أو تلك المقدمة ضمن كتب تدريس القانون، تفترض هذه الأخيرة استعمال لغة سليمة من الناحية الإملائية والنحوية وان تكون متسلسلة مترابطة واضحة ودقيقة، وتتميز الكتابة الأكاديمية بأنها بعيدة مغايرة في أسلوبها عن الأسلوب السردي أو القصصي المنمق ولذلك يجب مراعاة الشروط التالية عند استخدامها:

1. استخدام جمل واضحة معبرة مباشرة دون زيادة أو نقصان بعيدا عن لغة الادعاءات غير المبررة أو الموثوقة.
2. استخدام عبارات وجمل تعبر عن فكرة واحدة قدر الإمكان بعيدا عن التداخل والحشو.
3. -استخدام المصطلحات المناسبة ولو كانت بلغة أجنبية طالما كانت معبرة عن المدلول في غياب المقابل لها باللغة العربية.
4. -استخدام المصطلحات القانونية وفق ما هو منصوص عليه في التشريع الوطني.

5. -الإشارة إلى التشريعات وفق أحدث ما تم عليها من تعديلات خصوصا ما كان متعلقا بموضوع البحث.

ثانيا- **الكتابة التشريعية** : يقصد بها كتابه البحث وفق ما تصدره السلطة من نصوص تشريعية سواء كانت دستورية أو برلمانية أو تنفيذية.

ثالثا- **الكتابة القضائية**: وهي كتابة لغة البحث بلغة الأحكام التنظيم القضائي و ما تشمله صيغ الدعاوى والطلبات القضائية ومنطوق الأحكام، كلما اتصل موضوع البحث بالجانب الإجرائي راعى الباحث نوع هذه الكتابة في مجال بحثه.

-**الفرع الرابع : دور العلامات و الترقيم في جودة الكتابة الأكاديمية.**على الباحث أن يهتم بعلامات الترقيم وضع الفواصل والتنقيط، لأن هذه العلامات تدل على فهم الباحث للمضمون الذي يكتبه والعبارات التي يصوغها والأفكار التي هي يشرحها، والترقيم لم يكن معروفا من قبل فقد ادخله احمد زكي باشا سنة 1912 الملقب بشيخ العروبة في الكتابات العربية وفق ما هو مستعمل في كتابات اللغة الأوروبية، فقد كان قبل ذلك استعمال هذه العلامات يعتمد على حركات القراءة والوقف الذهني دون اي اشارة أو علامة على ذلك، وأشهر علامات الترقيم في البحث هي الفاصلة (،) الفاصلة المنقوطة(؛) نقطة الوقف (.) علامات الاستفهام (؟) الواصلة أو المطه (-) النقطتان (:) التنصيص (""") و الاقواس(.)

1-الفاصلة (،) : الغرض من الفاصلة هو أن يسكت القارئ عندها سكوتا خفيفا ليميز بعض أجزاء الكلام عن بعض فتوضع بين الجمل التي يتركب من مجموعها كلام تام وبين الكلمات المفردة المتصلة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجملة في طولها، بين أنواع الشيء وأقسامه، وبعد لفظ المنادى.

2-الفاصلة المنقوطة (؛) : توضع من اجل ان يقف القارئ عندها وقف وقوفا متوسطة وأكثر استعمالها يكون بين الجمل الطويلة التي تشكل في مجموعها كلاما مفيدا وذلك من اجل إمكانية التنفس بين جمل عند قراءتها و ومنع الخلط بينه كما توضع بين جملتين تكون الثانية منهما سببا في الأولى أو تكون الجملة الثانية مسببة عن الأولى.

- 3- النقطة (.) : تستخدم للدلالة على نهاية جملة تامة استوفت كل مكملاتها ومعانيها.
- 4- علامة الاستفهام(!): توضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء ما وهي تعبر عن حالة الاستفهام والتساؤل لدى البحث.
- 5- علامة الانفعال ( ) والتأثر أو التعجب توضع في آخر الجملة تعبر عن انفعال نفسي كفرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة.
- 6- النقطتان (: ) ك تستعملان للتوضيح عما بعدهما وتمييزه عما قبله ويكون ذلك بين القول والمقول أو ما يشبهها في المعنى.
- 7- الواصلة أو ألمطه(-) : توضع بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول من أجل تسهيل فهمها.
- 8- الشاؤلتان (""): توضع لنقل كل كلام بنصه وحروفه أي عند الاقتباس المباشر.
- 9- القوسان ( ) : يستخدمان لحصر الفائض من الكلام والجملة المعترضة وتفسير بعض المفاهيم.
- المبحث الثاني : الإخراج النهائي للبحث .**

يخضع البحث العلمي في إخرجه من حيث الشكل النهائي إلى قواعد منهجية تجعل منه عملا موحدًا من الناحية الشكلية العلمية ، فكل البحوث باختلاف تخصصاتها و مستوياتها و أنواعها تصب في قالب واحد من حيث شكلها النهائي ، و هو ما يعمل على توحيد النتائج العلمية و يزيد من مصداقية الأعمال المقدمة ، و سنقدم خلال هذا المبحث أهم أسس الإخراج النهائي للبحوث العلمية من حيث الشكل و البناء الهيكلي .

#### **-المطلب الأول: أجزاء البحث وضوابط إخرجه.**

يتكون البحث من حيث البناء الهيكلي من أجزاء رئيسية أساسية و أخرى مكملات له ، نحاول أن نستعرضها تباعا وفق منطقتها الترتيبي و الضوابط المنهجية التي تحدد كفيات ذلك.



-الفرع الأول : الأجزاء الأساسية للبحث ( النص البحثي).تتكون البحوث عموما وبشكل لا يتصور خلوها منها من مقدمه ثم عرض الموضوع في شكل تبويب، وخاتمة يستعرض فيها الباحث أهم نتائجه، و يخضع الباحث عند ضبط هذه الأجزاء الأساسية إلى شروط منهجية متعارف عليها نحاول أن نوجزها تباعا.

-أولا : مقدمة البحث :تعد مقدمة البحث مرتكزه الرئيسي فلا يمكن الحديث عن البحث إذا كان خاليا من مقدمة، و من أجل إعدادها وجب اتباع خطوات علمية منهجية قد تختلف من بحث إلى آخر باختلاف الشعب والتخصصات غير أنها تبقى ذات أصل منهجي موحد.

المقدمة هي عملية تقديم واضحة للموضوع وجزء هام في الخطة ، ذات صلة وثيقة به فهي نقطه البداية الحقيقية للبحث تحرر بأسلوب علمي توضح أفكار البحث وتعطي صورة مصغرة عنه من خلال ذكر التقسيمات الأساسية له، ترتب ترتيبا منطقيا منظما،و لقد أصبحت البحوث الحديثة تراعي في المقدمة ترتيبها ومحتواها ومنهجية إعدادها، فهي من أهم عناصره ومن أصعب ما يمكن أن يكتبه الباحث باعتبارها عصاره جهده، وينصح بعدم التسرع في كتابتها في بداية مراحل البحث، بل ينصح بكتابتها بعد الانتهاء من البحث بالكامل وذلك حتى لا يتسرع الباحث في الحكم على الموضوع قبل البدء فيه، وتعد مقدمة البحث وفق خطوات أساسية نذكر منها ما يتلائم مع البحوث القانونية:

1- **التعريف بالموضوع:** ينطلق الباحث عند إعداد مقدمته بإعطاء إشارات توجيهية حول الموضوع من خلال الحديث عنه دون تفصيل في جزئياته وذلك بشكل مختصر واضح معبر دون تعمق.

2- **أهمية الموضوع:** يبين الباحث الأهمية البالغة للموضوع وما هو الجديد الذي سيضيفه إلى الحقل المعرفي من خلال هذه الدراسة والأهمية تشمل الجانب العملي والنظري.

3- **أسباب اختيار الموضوع :** يبين الباحث الأسباب الرئيسية الدافعة إلى كتابته في الموضوع المقترح وهناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية مرتبطة بالبحث يذكرها الباحث بشكل موجز دون مغالاة أو تضخيم.

4- **أهداف الموضوع:** يقصد بها الغاية من البحث وما الذي يريد أن يصل إليه الباحث من موضوع بحثه فيقول مثلا (نبين كذا) أو (نؤكد على) أو (نبرز مدى) أو (نهدف إلى ...).

5- **الدراسات السابقة:** يشير الباحث في هذه الفقرة إلى الدراسات والبحوث التي لها ارتباط وثيق ببحثه وسبقه فيها باحثون آخرون مع إعطاء صورة عامه عنها و عما قدمه في الباحثون السابقون في مجال بحثه.

6 - **صعوبات البحث:** و هي التحديات والمشكلات التي واجهت الباحث أثناء إجراء بحثه وهنا عليه ذكر الصعوبات التي أعاقت تطور بحثه فقط كصعوبة الحصول على المعلومات بسبب تشتتها أو رفض الجهات المعنية تقديمها وما إلى غير ذلك.

7 - **الإشكالية:** لابد أن تكون هناك إشكالية يطرحها الباحث في مقدمة البحث وفق الشروط التي استعرضناها مسبقا تظهر في شكل فقرات متسلسلة تربط بين متغيرات البحث تختم بتساؤل يبرز إشكالية البحث.

Dr Rebiai Hocine

8 - **طرح الفرضيات:** بعد مرحلة طرح الإشكالية تطرح الفرضيات أي تلك الإجابات التي تدور في ذهن الباحث حول الإشكالية المطروحة ، والتي تحتل الخطأ أو الصواب والتي تجعل الباحث يسعى إلى التأكد منها خلال البحث وهنا ينصح بعدم تقديم إجابات قاطعة مباشره مسبقه حول الإشكالية وترك الفرضيات بصيغة الشك ما بين الصواب والخطأ في ذهن القارئ.

9 - **التصريح بالمنهج والخطة:** يبين الباحث ضمن هذه الفقرة الأخيرة المنهج الأساسي المختار لدراسته والمناهج الثانوية المساعدة كما يبين خطة دراسته من خلال ذكر العناوين الرئيسية لأبواب بحثه فقط دون العناوين الفرعية الأخرى.

**ثانيا : محتوى البحث :** محتوى البحث العلمي هو الجزء الأكبر في البحث وهو يقسم عادة إلى أبواب وفصول تليها المباحث ثم المطالب ثم الفروع ثم الفقرات ثم التقسيمات الجزئية يحتوي على صفحات أساسية تبين تقسيم الأبواب والفصول، يراعى في إعدادها الموازنة والتوازن بين أجزائه وتشيع في مجال البحوث القانونية التقسيمات ذات الطابع الثنائي، إلا أن تطور قواعد

المنهجية العلمية أصبح لا يعترف بهذا التقسيم كأساس للبحث، بل أصبحت المواضيع هي من تفرض تقسيم البحث، فقد أصبح من المقبول تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب و لا عيب في ذلك من الناحية العلمية والمنهجية، فكل ما يجب على الباحث هو معالجته المعرفية والعلمية للموضوع وفق ما يراه مناسباً مبرراً ذلك بآراء و حجج تبرر تقسيمه، كما يجب مراعاة فكرة تناسق العناوين الرئيسية والفرعية مع بعضها البعض مع العنوان العام فيجب أن ننتقل من العناوين العامة إلى العناوين الجزئية كلما تقدمنا في البحث أو تدرجنا في التقسيمات الجزئية، فلا يعقل ان يكون هناك عنوان جزئي أوسع من عنوان عام أو عنوان فقرة أوسع من عنوان مطلب، ويكتب الجزء المتعلق بمحتوى البحث وفق قواعد شكلية تحددها الجهات العلمية التي أعد البحث أمامها تراعى فيها قواعد الكتابة الأكاديمية التي فصلنا فيها سابقاً.

**ثالثاً: الخاتمة :** خاتمة البحث هي عبارة جهد الباحث تكتب خاتمة البحث بعد اكتمال صياغته وتتضمن عدة محاور تتمثل في:

1- الإجابة عن إشكالية البحث وأسئلته وفرضياته وذلك من خلال جمع وتركيز نتائج الفصول بإجمال واختصار و بعبارات تدمج بينها لتكون ممهدة مقدمة منطقية للنتائج الكلية.

2- نتائج كليه لم يسبق الإشارة إليها في ثنايا البحث ولا الحديث عنها.

3- الإجابة عن أسئلة لم تكن واردة على ذهن الباحث في أي مرحلة من مراحل البحث.

4- تقديم وتوصيات علمية ترتبط بمجال تطبيق البحث وأفاقه ومتابعته مستقبلاً يشترط أن تكون هذه التوصيات مرتبطة بالنتائج ويمكن تطبيقها، اي واقعيه وغير مستحيلة فمن بين الأخطاء الشائعة في كتابة الخاتمة أن يضمنها الباحثون نتائج عامة لا صلة لها بأسئلة البحث، أو أن يضع يضمنها نتائج البحث في بعض القضايا غير المتفق عليها، أو ان يسرد نتائج عديدة من غير التقديم لها أو تركيبها ضمن نسق متماسك .

ويختلف حجم الخاتمة بحسب حجم الدراسة وعمق الأسئلة المطروحة و الإشكالية ، والأهم هو مراعاة الخاتمة من حيث محتواها لأن تكون متضمنة الإجابة عن الإشكالية والأسئلة والفرضيات في صورة نتائج مباشرة وأخرى كليه لم يسبق ذكرها، تختتم بمجموعة من التوصيات.

- **الفرع الثاني : مكملات النص البحثي**. بالإضافة إلى الأجزاء الأساسية للبحث المتمثلة في مقدمته ، صلب الموضوع ، وخاتمته، هناك أجزاء أخرى تعرف بمكملات النص وهي ما يرتب قبل المقدمة وما يرتب بعد الخاتمة.

**أولا : ما يرتب قبل المقدمة:** هناك أجزاء ثانوية من البحث غير أنها تشكل جزء من البنية التنظيمية للبحث العلمي نذكر منها ما يرتب قبل مقدمه الموضوع ك

1-**صفحة العنوان الرئيسية أو واجهة البحث :** وهي صفحة تهتم بتوفير وبيان العناصر البيبليوغرافية للبحث كعنوانه وبيانات التأليف والجهة التي اعد أمامها البحث ، يذكر في هذه الصفحة العنوان الرئيسي والفرعي، اسم الطالب و المشرف، كليته و الجامعة التي يزاول دراسته بها، نوع الشهادة والتخصص الذي يتقدم إليه، وتكتب عادة دون الاعتماد على الألوان فقط بشكل ابيض واسود خالية من الرسومات أو الشعارات باستثناء شعار الجامعة فقط وتخضع من حيث بياناتها الشكلية إلى الشروط التي تحددها الجهة التي أعد أمامها البحث.

2- **صفحات الشكر :** للباحث أن يقدم شكرا موجزا في صفحة تلي صفحة العنوان الرئيسية تكتب بالأسود على الأبيض دون ألوان أو أشكال مميزة، يختصر فيها الباحث قدر الإمكان عبارات الشكر والتقدير و يستعمل أسلوبا سهلا ومباشرا بمعاني عامة واضحة.

3 -**الملخص:** الملخص فقرة تلخص محتوى الدراسة قد تكون باللغة العربية أو بلغتين اثنتين الانجليزية أو الفرنسية، يعرض من خلالها الباحث مكونات الدراسة الأساسية في حد أقصاه 250 كلمة ، لا تزيد في مجملها عن صفحة واحدة يذكر فيها أهداف الدراسة وأسباب اختيارها والمنهجية والوسائل المستخدمة في البحث، مع عرض موجز للنتائج المتوصل إليها في شكل استنتاجات فقط.(هناك من الباحثين من يفضل ترتيب الملخص كآخر جزء من أجزاء البحث

وتعتبر هذه الطريقة صحيحة أيضا وتعتمد بشكل مباشر على مدى انتشارها في وسط مؤسسة البحث)

4 - **صفحة الكلمات المفتاحية:** وهي صفحة يجمع من خلالها الباحث كلمات مفتاحية تدل باستخدامها على مصطلحات دالة في متن البحث تظهر في شكل مختصرات مثالها قانون العقوبات / ق.ع ، قانون حماية المستهلك / ق.ح.م.

**ثانيا : ما يرتب بعد الخاتمة:** بعد انتهاء الباحث من ضبط و صياغة خاتمة البحث وترقيمها يقوم بإعداد قائمة المراجع بالإضافة إلى قائمة الملاحق ثم الفهرس ترتب هذه الأخيرة بعد الخاتمة بالشكل والترتيب الذي ذكرناه.

1- **قائمة المراجع:** لا بد على الباحث أن يعد قائمة تتضمن المراجع التي استند إليها في مجال بحثه ، فتشمل مجموعة الكتب والمقالات والرسائل العلمية وكل مصادر المعلومة التي لجأ إليها واقتبس منها ، وتشمل هذه القائمة ترتيبيا لا يجب إغفاله.

- تقسم أولا حسب اللغات المستعملة قسم خاص بالمراجع باللغة العربية وقسم آخر خاص بالمراجع باللغة الأجنبية.

- ترتب المراجع حسب أهميتها بدءا من المراجع الأساسية نزولا إلى المصادر والمراجع الثانوية فتكون كل فئة مجتمعة تحت عنوان موحد، الكتب المقالات المذكرات القواميس والمعاجم دوائر المعارف التقارير والإحصائيات الكتب السنوية أعمال المؤتمرات.... إلخ.

- إذا ما اعتمد الباحث على النصوص القانونية والتشريعية والأحكام القضائية كمصدر للمعلومة فعليه أن يجعل لها جزءا خاصا من الترتيب يكون في العادة في أول القائمة وعند البعض الآخر في آخر قائمة المراجع ، تصنف فيه النصوص القانونية حسب تدرجها الهرمي و حسب المعيار الزمني من الأحدث إلى الأقدم وتصنف النصوص الدستورية ثم القوانين العضوية ثم القوانين العادية ثم الأوامر الرئاسية ثم المراسيم الرئاسية ثم المراسيم التنفيذية.... إلخ.

- يتم ترتيب المؤلفين ترتيبيا ألفبائيا أي حسب أسمائهم أو هجائيا حسب رغبة الباحث.

2- **قائمة الملاحق** : الملاحق ليست ضرورة بحثية إجبارية فهي تخضع بطبيعتها إلى تقدير الباحث فهو من يمكن له أن يميز بين ما يصلح أن يكون ملحقا للبحث من دونه ، و هي في الأصل وثائق تساعد وتكمل البحث لا يمكن إدراجها ضمن نص البحث فيلجأ الباحث إلى الإحالة إليها عن طريق الهامش مع ترقيمها ، وهي نوعان : وثائق يعدها الباحث بنفسه في شكل جداول وقوائم إحصائية أو وثائق منقولة تشكل إضافة أو مجموعة من النصوص القانونية والمعاهدات الدولية أو الأحكام و الاجتهادات القضائية أو خرائط وصور بيانية.

3- **الفهارس** : هي دليل القارئ فهي تسهل عليه قراءة البحث وهي نوعان فهرس ضرورية في كفهرس المحتويات ، فالباحث مجبر على تقديم مخطط عام للبحث يشمل أهم تقسيماته و عناوينه يقابل كل عنوان وتقسيم رقم الصفحة ، إضافة إلى فهارس مساعدة وهي تخضع لتقدير الباحث من حيث إعدادها أو لا ، قد تشمل جداول تبين قائمة التشريعات المذكورة التي تم عرضها مثلا.

## Dr Rebiai Hocine

- **الفرع الثالث: الأخطاء الشائعة في البحث العلمي.** قد يقع الباحث في أخطاء ذات طابع منهجي أثناء عملية البحث ومراحله وهي مسألة طبيعية إذ أن البحث قد يؤدي في بعض الأحيان بصاحبه إلى الوقوع في أخطاء نشير إلى أبرزها حتى تكون دليلا يعتد به من أجل تجنبها فمن أبرز الأخطاء الشائعة في متن البحث نذكر ما يلي:

- اختيار العناوين أما المضللة التي لا تدل على المحتوى الحقيقي لمضمون البحث أو العناوين العامة التي لا تحدد المتغيرات بشكل دقيق أو بعض العناوين غير المهنية والتي يقصد من خلالها الباحث أحيانا التميز والاختلاف عن الآخرين.

- صياغة مقدمة مملّة وطويلة مليئة بالمعلومات وغير مترابطة بعيدة عن متغيرات البحث عادة ما تكون صياغتها عشوائية غير متسلسلة في الفقرات والأفكار.

- اختيار مشكلات عتيقة أي غير صالحة للدراسة تكون عامة وغير مجدية تنتج عنها أسئلة وإشكاليات مركبة تدل على أهمية غامضة للموضوع.
- الكتابة بمصطلحات غامضة وركيكة وفي بعض الأحيان بأسلوب أدبي يعتمد على الكم مع إهمال توظيف المعلومات بالشكل الصحيح.
- اختيار منهجية غير مناسبة للبحث في الموضوع مع الاستغناء عن وسائل البحث وأدواته أو استخدام أدوات غير مناسبة وغير موثوقة كل ذلك يؤدي إلى نتائج مربكة وأساليب عرض مكررة ينتج عنها توصيات غير متسقة أو خيالية.

Dr Rebiai Hocine